

ح) مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية . ١ ٤٤٢ هـ

فهرسة مكتبة اللك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

مختصر مفنى اللبيب عن كتب الأعاريب./ محمد بن صالح العثيمين - عنيزة،

١٧٦ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ٧٧)

ردمک: ۸-۲۰۲-۸۳۰۲-۸۷۹

١- اللغة العربية - النحو.

ب-السلسلة أ - العنوان

1887/9808 ديوي ٤١٥.١

رقم الإيداع:٤ ٢/٩٣٥ (١٤٤٢ ردمك: ۸-۲ ۲-۲ ۳۸-۳۰۳ و ۹۷۸

٢-اللغة العربية-الصرف

حقوق الطبع محفوظة

لِوَسَيَسَةِ ٱلشَّيْءَ عُجُمَّد بن صَالِح الْعُثِيمَةِ الْجَيْرَةِ

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيريًّا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة السابعة A1222

يُطلب الكتاب من:

الملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ١٩٢١ ص . ب : ١٩٢٩

هاتیف : ۱٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ١٦/٣٦٤٢١٠٧

جــــوال: ٥٥٠٠٧٣٣٧٦٦ - جـــوال المبيعات: ٥٥٠٠٧٣٣٧٦٦

www.binothaimeen.net info@binothaimeen.com

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

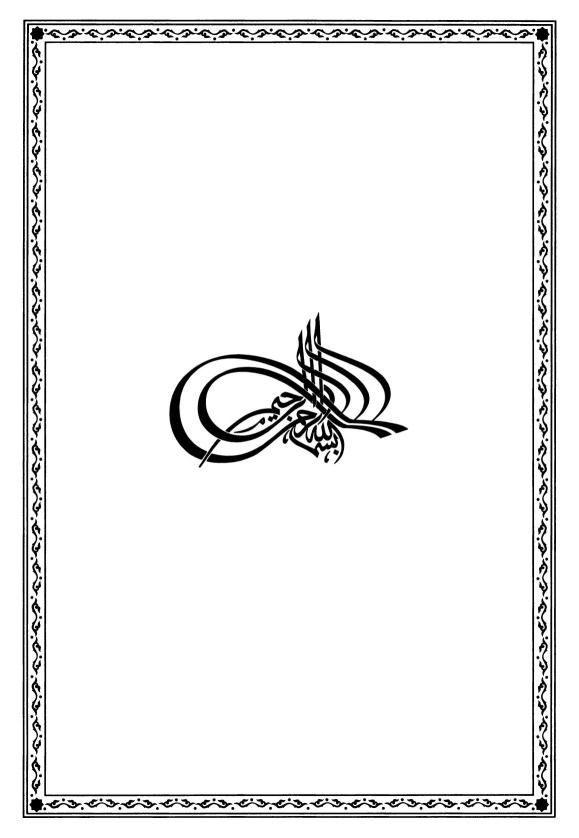
دار الدُّرَة الدولية للطباعة و التوزيع

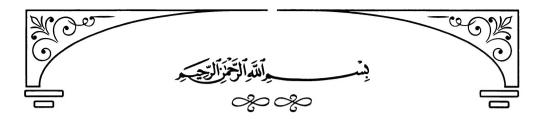
١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس النهل الخاصة .

هاتف و فاکس : ۲۲۷۲۰۵۵۲ محمول : ۱۰۱۰۵۵۷۰۶۶



سُلُسلَة مُولِّفات نَضيلَة الِثِيْخِ (٧٧) عَنْ كُتُبُ الْأَعَارِيْب لابن هِشامِ الْأنصاري رحمَهُ الله تعَالیٰ لفَضيلَة الشَّيِّخ العَلَامَة محتربن صالح العثيمين غفَرالله لهُ ولوالدَيْه وَللمُسُلِمِين مِن إِمْ كَارات مؤسسة الثبخ محمدتن صَالِح العشيمين الخيرية





مُقدِّمـــةُ

إنَّ الحمْدَ للهِ نَحمدُهُ، ونَستعينُهُ، ونَستغفرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أَنْفُسِنا، ومِن سيِّئاتِ أَعْمالِنا، مَن يَهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هادِيَ له، وأشهد أَنْ لا إلهَ إلا اللهُ، وَحْدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عَبْدُهُ ورسولُهُ، صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وأصْحابِهِ ومَن تَبِعَهم بإحْسانٍ إلى يوْمِ الدِّينِ، وسلَّم تَسْلِيًا كثيرًا.

أمَّا بَعْدُ، فقد قام فضيلةُ شَيْخِنا محمَّدِ بنِ صالح العُثَيْمين -رحمه اللهُ تعالى-عام ١٣٨٩ه باخْتِصـارِ كتابِ (مُغْنى اللَّبيبِ عن كُتُبِ الأعاريب) لابنِ هِشامِ الأنْصارِيِّ (۱)، المُتَوَفَّى عام ٧٦١ه، تَغمَّدَهُ اللهُ بواسعِ رَحْمَتِهِ ورِضُوانِهِ، وأَسْكَنَه فَسيحَ جَنَّاتِه.

ثُمَّ إِنَّه في عامِ ١٤١٧ ه سعَى الشَّيْخُ الأستاذُ الدكتورُ فريدُ بنُ عَبْدِ العزيزِ النَّامِل السَّليم -أثابه اللهُ - في نَشْرِ هذا المُخْتَصَرِ النَّفيسِ، واسْتأذَنَ شَيْخَهُ، فأَذِنَ له بذلك، وصَدَرَ مطْبوعًا بعِنايتِهِ -جزاه اللهُ خيرًا- مِنْ حيْثُ عزْوُ الآياتِ، وتَخْرِيجُ الأحاديثِ والشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّةِ، وتَوْثيقُ النُّقولِ، وعَمَلُ الفهارِسِ التَّفْصيليَّةِ.

⁽۱) هو جمالُ الدِّين عبدُ الله بنُ يُوسُفَ بن هِشَامِ الأنصاريُّ، كان إِمَامًا في النَّحْوِ، وُلِدَ بمصر عام ٧٠٨ه، وتُوفِي بها عام ٧٦١ه، رحمه الله تعالى.

انظر الدرر الكامنة (٢/ ٣٠٨)، الأعلام (٤/ ١٤٧)، بغية الإيضاح (٢/ ٦٨).

وإنفاذًا للْقواعِدِ والتَّوْجيهاتِ الَّتي قرَّرَها فضيلةُ شيْخِنا -رحمه اللهُ تعالى-لإِخْراجِ مؤلَّفاتِهِ أُعيدَ هذا الكِتابُ للطِّباعَةِ والنَّشْرِ.

نَسأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هذا العَمَلَ خالِصًا لوجْهِهِ الكريمِ، نافعًا لطُلَّابِ العِلْمِ، وأَن يَجْزِيَ فضيلةَ شيْخِنا خيْرَ الجَزاءِ، ويُضاعِفَ له المَثوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ درجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ؛ إنه سميعٌ قريبٌ.

القِسْمُ العِلْميُّ في مؤسَّسةِ الشَّيْخِ محمَّدِ بنِ صالح العُثَيْمين الخيريَّةِ ١٨ شوّال ١٤٤٢ه

∞



إنَّ الحَمْدَ للهِ نحمَدُهُ، ونستعينُهُ، ونستغفِرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أَنْفُسِنا، ومِن سيِّئاتِ أَعْمالِنا، مَن يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له ومَن يُضْلِلْ فلا هادِيَ له، وأشهدُ أَنْ لا إلهَ إلا اللهُ، وحْدَهُ لا شَريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبْدُهُ ورسولُهُ، صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وصحْبِهِ، وسلَّمَ تسْليمًا كثيرًا.

أمَّا بعْدُ، فإنَّ لِـ: (مُغْني اللَّبيبِ) لابْنِ هِشامِ الأنْصارِيِّ رَحَمَهُ اللَّهُ مَنْزِلَةً كُبْرى في نَفْسي، ومَكانةً عُظْمى، وفَضْلًا لا أُنْكِرُهُ، فهو أَحَدُ المَفازِعِ الَّتي أَفْزَعُ إليها -بعد التَّوكُّلِ على اللهِ - إذا سَلَكْتُ إلى مسألةٍ نحْوِيَّةٍ فجَّا مُظْلِلًا، أو سبيلًا مُعْوَجًّا، أو أخْطَأْتُ الصِّراطَ الأَقْوَمَ، وكُنْتُ أَجِدُهُ الفَجَّ الواسِعَ النَّيِّرَ، والطَّريقَ القويمَ، والصِّراطَ المُسْتقيمَ.

ولكنِّي لِعَوْلِ الصَّبْرِ، وقِلَّةِ الجَلَدِ، سرعَانَ ما أمَلُّ، فإنْ لم أمَلَّ مِن إمْعانِ النَّظَرِ والتَّدْقيقِ بِالعِبارةِ حتَّى أَفْهَمَها، مَلِلْتُ مِن طولِ المَوْضوعِ وسَعَتِهِ، فَتَجِدُني أُقَلِّبُ الصَّفَحاتِ، أَعُدُّها أَنْتَظِرُ النِّهايةَ.

وَلَقَدْ شُرِرْتُ جدًّا عندما علِمْتُ بمُخْتَصَرِ المُغْني لِفَضيلةِ شَيْخِنا محمَّدِ بنِ صالح العُثَيْمين، فأمَّلْتُ أن يكونَ بُغْيَتي، فلَسْتُ أضيقُ ذَرْعًا بإمْعانِ الفِكْرِ الَّذي يحتاجُهُ كلُّ مُطَوَّلٍ. يحتاجُهُ كلُّ مُطَوَّلٍ.

وليًا رأيْتُهُ مخطوطًا عَرَضَ لي الاعْتِناءُ به، والسَّعْيُ في نَشْرِهِ، دون الإضافاتِ والتَّعْليقاتِ، فلسْتُ أهْلًا لها، ولا أرى هذا عَلَيَّ إلَّا واجبًا، وهي مُحاولةٌ لعلَّها تكونُ

بإِذْنِ اللهِ نَاجِحَةً في خِدْمةِ لُغَةِ الكِتَابِ العَزيزِ ومَنْ طَلَبَهَا، فتوكَّلْتُ على اللهِ وبدأْتُ.

ونظرًا لقلَّةِ الخِبْرَةِ، ولِقِصَرِ النَّظَرِ عن الاسْتِقْصاءِ، فلن يَسْلَمَ هذا الاعْتِناءُ مِن عُيوبٍ لا مَصْدَرَ لها سِوى صاحِبِهِ، فإنْ تجِدْ هذا -أخي القَارِئ- فغُضَّ الطَّرْفَ عنه، والتَمِسْ لأخيك العُذْرَ، نسألُ اللهَ لنا ولك العفْوَ والعافية، وأُريدُ أن أنبِّهَكَ -أخي القَارِئ- إلى أُمورٍ:

أَوَّلُها: إذا رأيْتَ الحاشيةَ مُشارًا إليها بـ (فضيلة الشيخ المختصر) فهي حاشِيَةٌ في المَتْنِ، أي: مِن كلام المُخْتَصِرِ -حفظه الله-.

الثَّانِ: إذا ذَكَرْتُ (شرْحَ التَّسْهيلِ) فإنَّما أعني به الَّذي ألَّفَهُ ابنُ مالكِ.

الثَّالثُ: إذا أَحَلْتُ إلى (المُغْني) بدونِ تَحْديدٍ فإنَّما أعني به الَّذي حقَّقَهُ د. مازنٌ المُبارَك، وعَلِيُّ حَمْد اللهِ.

عَمَلي في هذا الكِتابِ:

يتلخَّصُ هذا الجُهْدُ الْقِلُّ بهذه النِّقاطِ:

١ - عَزْوُ الآياتِ القُرْآنيَّةِ بِذِكْرِ السُّورةِ ورَقْمِ الآيةِ، يتساوى ما إذا كانَتِ الآيةُ المُسْتَشْهَدُ به بعْضَها؛ ثِقَةً بِمَعْرِفةِ القارئِ السَّابقةِ بالقرآنِ الكريمِ.
 الكريم.

٢- تخريجُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ مِن الصَّحيحيْنِ، وقد أُخَرِّجُ من غيْرِهِما، كَمُسْنَدِ
 الإمام أحمَدَ بنِ حَنْبلِ.

٣- تخريجُ الشَّواهِدِ الشِّعْريَّةِ، ونِسْبَتُها إلى قائليها متى أَمْكَنَ ذلك، مائلًا إلى الإِجْمالِ في ذلك؛ إذ ليس مِن المُهِمِّ أَنْ أَفَصِّلَ في رِواياتِ البَيْتِ، وعَزْوِ كلِّ نِسْبَةٍ إلى مَصْدَرِها؛ إذ لا يترتَّبُ على هذا كبيرُ فائدةٍ، وليس مِن صميم العَمَلِ.

ويُلاحِظُ القارئُ أَنَّني لم أُعْرِبِ الأَبْياتَ، بل اكتفيْتُ بذِكْرِ موْضِعِ الشَّاهِدِ، وَوَجْهِ الاَسْتِشْهادِ فيها، وذلك لأَنَّني قد سُبِقْتُ بِمَنْ أَعْرَبَ شواهِدَ المُغْني وشَرَحَها، واعْتَنى بها مِن قَبْلِي، بل أَفْرَدَ لها مؤلَّفًا خاصًّا (۱).

٤ - توثيقُ النَّقولِ، بذِكْرِ موْضِعِ النَّقْلِ فيها توفَّر لديَّ مِن مؤلَّفاتِ المَنْقولِ عنه،
 مكتفيًا بموْضِعِ واحدٍ إن تعدَّدَتِ المَواضعُ.

٥- وضْعُ الفهارِسِ التَّفْصيليَّةِ: فهارِسِ الآياتِ القرآنيَّةِ والأحاديثِ النَّبويَّةِ، والشَّعريَّةِ، والأعلامِ والأماكنِ والقَبائلِ، خاتمًا بفِهْرِسِ المَوْضوعاتِ الواردةِ في الكِتابِ.

والله أَسْأَلُ أَن ينْفَعَ به، وأن يرزُقَنا إخْلاصَ النَّيَّةِ، وقَبولَ العَمَلِ، وأن يوفِّقَنا جميعًا إلى ما يُحِبُّ ويرضى، ويهْدِيَنا صِراطَهُ المُسْتقيمَ.

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نَبِيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمعينَ.

كَتَبَهُ: فريدُ بنُ عبْدِ العزيزِ الزَّامل السّليم عُنيَّزَة في ٤ / ٨ / ١٤١٧ه

00000

⁽١) انظر: شرح شواهد المغني للسُّيوطيِّ، وشرح أبيات المغني للبغداديِّ.

مخصالغنن بنتار ممالعنالج العثيين

بم الأدهاريم اي دررالعان ونشايون لم على بنينا مرداً ومجداجمعين

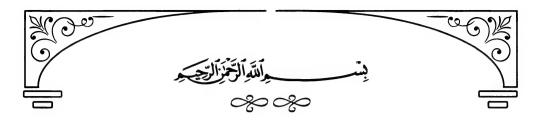
هلأنخنص مب المغنى لإبن هب م رحدام

۱- ۱۱ أ عام جوين أعدهما ال تكون لنداد القريب كتول أواطم مهلابعض هذا الندل الناف ال تكون للاستفاع كتولال أزيد قائم وهراصل ادلات الاستفاع ولائلا اخلصت المعاها عذفه كتولد:

فل سما اوري وان كنت داريا بين مرمين الحرام بنمان سن المثان النان : انز تجمع بين المصوره النصوي وغيرها إما للصدين كهل الالتصويق المثان : النان : انز تجمع بين التصويم النصدين وغيرها إما للصدين كهل الملابع تما التصدير فلا تذكر بيدام التي للاضاب فلا يقال اقام زيدام قعد ويقال ام هل قعد واذا كانت في جاز معطيفة بالوا واوغ اوالناء قدمت بالصاطن مثل اولم يسيروا الم إذ اما وقع آمنتم بدا فلم يبيروا وغيرها يت خرمتل فهل نتمسان وباعد التي بيدا لها طن معطوفة على آم براي هذا مداون على والمحمد والما الدين والما الدين والما الدين والمداد التي بيدا لها الدين والمعلق على والمهم محذوفة

بين الهرة والعاطف تعدر بجسب المقلم و هومنعيف لعدم المراده

فصل ثمانية قد تخرق الهرن عمالا مشغر المهان تغم من الرياق الأول التدية وهم الداخلة عاجلة يع على المصدر مسلا مثل سواء عليم النزرة أم لم تنذره ما ابالى أقمت ام قعدت ، الئ في الانكار الإبطالي وهما لتى تعليفى ان مابيك غيراقع كقوله ثنا أشهد اخلق ، ولذلك اذا دخلت هذه الهن على منى لزم شيرته لأن إبطال لنني اثبات كقوله الم نفر كلا ، الثالث الانكار التوبيني وتفضى ان ما بعد القرير ومعناه ممل لمنا أغير الد محدد ابني ربا ، المل بع التقرير ومعناه ممل لمنا لم يغير الا مقدر عنده نبوته اونفيه ويجبان يلي (الشي المقرر بدح يرني الاستنامية ألحن بجته من بعض ومنها عطاء الناعل على المغدول و مالعكس لمند أمن اللب كقولهم خق النوب المسمار وسمع نفسها كقالم : قدس لم الحيان منه العدماغ مواية من نفس الحيان وسمع رفعها كقولم كيفهن مهاد عمقعتان وبسم من معنى اللبب غ يهم الحنيس ومهذا تم ماأردنا نقله من معنى اللبب غ يهم الحنيس المعافق و ربيع المول معملا هو والهرسالذي منعته تمتم هعا لحاى وصلله ولم على نبينا محر والهرصيم مدى الأوقاق



الحمْدُ للهِ رَبِّ العالَمَنَ، ونُصَلِّي ونسلِّمُ على نبيِّنا محمَّدٍ، وآلِهِ وصَحْبِهِ أَجمعينَ. هذا مُخْتَصَرٌ مِنَ (المُغْنِي) لابنِ هِشامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

البابُ الأوَّلُ في تَفْسيرِ المُفْرَدَاتِ، وذِكْرِ أَحْكَامِها

حَرْفُ الْأَلْف

(أ)(١) وتأتي على وَجْهَيْنِ:

أحدُهُما: أنْ تَكُونَ لِنِداءِ القَريبِ، كَقُوْلِهِ:

السَّاطِمَ مَهْ لَا بَعْ ضَ هَ ذَا السَّ دَلُّ إِلَّا السَّالَ لَهُ إِلَّا السَّالَ السَّلَقَ السَّالَ السَّلَّ السَّالَ السَّلَّ السَّالَ السَّلَّ السَّالَ السَّالَ السَّلَّ السَّالَ السَّلَّ اللَّهُ السَّلَّ السَّلْمُ السَّلَّ السَّلْمُ السَّلِيلِي السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلَّ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلْمُ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلْمُ السّلِيلِي السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلْمُ السَّلَّ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلَّ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلْمُ السَّلَّ السَّلْمُ السَّلَّ السّلِي السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلْمُ السَّم

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي (٢)

الثَّاني: أن تكونَ لِلاسْتِفْهامِ، كقوْلِكَ: «أَزيدٌ قَائِـمٌ؟» وهي أَصْلُ أدواتِ الاَسْتِفْهام، ولِذلك اخْتَصَّتْ بِأُمورٍ:

أَحَدُها: حَذْفُها، كَقَوْلِهِ:

⁽١) انظر: المغنى (ص:١٧).

⁽٢) هذا بيت من الطويل لامرئ القيس، انظر: الديوان (ص:١٤٧). والشَّاهد: قوله: «أَفَاطِمَ»، فقد استعمل الهمزة لنداء القريب.

٧- فَوَاللهِ مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعِ رَمَيْنَ الجَمْرَ، أَمْ بِثَانِ؟ (١)

الثَّاني: أَنَّهَا تَجْمَعُ بِيْنَ التَّصوُّرِ والتَّصْديقِ، وغيْرُها إِمَّا للتَّصْديقِ كـ: «هَلْ»، أو لِلتَّصوُّرِ كَبَقِيَّةِ الأدواتِ.

الثَّالثُ: أنَّها تَدْخُلُ على الإثباتِ والنَّفْيِ، مِثْلُ: ﴿ أَلَهُ نَثْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح:١].

الرَّابِعُ: تمامُ التَّصْديرِ، فلا تُذْكَرُ بَعْدَ «أم» الَّتي للإِضْرابِ، فلا يُقَالُ: «أقامَ زَيْدٌ، أمْ أَقَعَدَ؟».

وإذا كانت في جُمْلَةٍ مَعْطُوفَةٍ بالواوِ أو (ثُمَّ) أو الفاءِ قُدِّمَتْ على العاطِفِ، مِثْلُ: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾ [بونس:٥١] ﴿ أَفَكُرُ يَسِيرُواْ ﴾ [بونس:٥١]، ﴿ أَفَكُرُ يَسِيرُواْ ﴾ [بونس:١٠٩]، وغَيْرُها يتأخَّرُ، مِثْلُ: ﴿ فَهَلُ أَنتُ مُ ثُسِّلِمُونَ ﴾ [الأنبياء:١٠٨].

وعلى هذا فتكونُ الجُمْلةُ الَّتي بَعْدَ العاطِفِ مَعْطُوفَةً على ما قَبْلَها، هذا مَذْهبُ سِيبَوَيْهِ (٢) والجُمْهورِ، وخالَفَ الزَّعَشريُّ وجماعَةٌ، فقالوا: الهَمْزَةُ في مَوْضِعِها، والمَعْطُوفُ عليه جُمْلَةٌ مَحْذُوفَةٌ بَيْنَ الهَمْزةِ والعاطِفِ، تُقَدَّرُ بِحَسَبِ المَقامِ (٣). وهو ضَعيفٌ؛ لِعَدَم اطِّرادِهِ.

∞

⁽١) هذا بيت من الطويل لعُمَرَ بن أبي ربيعة، انظر: الديوان (ص: ٢٠٩)، وهو فيه: فَوَاللهُ مَا أَدْرِي، وَإِنِّي لَحَاسِبٌ بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟ والشَّاهد: قوله: «بِسَبْعِ»، فالمراد: أبسبع.

⁽٢) انظر: الكتاب (٣/ ١٨٨٧) وما بعدها.

⁽٣) فتُقدَّر الأولى مثلًا: أمكَثُوا ولم يَسِيروا. [الهمع (٢/ ٦٩)].

فَصْلٌ (١)

قد تَخْرُجُ الهَمْزةُ عن الاسْتِفْهام إلى معانٍ ثمانِيةٍ تُفْهَمُ مِن السِّياقِ:

الأُوَّلُ: التَّسْويةُ، وهي الدَّاخِلَةُ على جُمْلَةٍ يصِتُّ حُلولُ المَصْدَرِ مَحَلَّها، مِثْلُ: ﴿ سَوَآءُ عَلَيْهِمْ ءَأَنَذُرْنَهُمْ أَمْ لَمْ نُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦]، و(ما أُبالي أَقُمْت، أم قَعَدْت).

الثَّاني: الإنْكارُ الإبْطالِيُّ، وهي الَّتي تَقْتَضي أَنَّ مَا بَعْدَهَا غَيْرُ واقِعٍ، كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿ أَشَهِ دُواْ خَلْقَهُمْ ﴾ [الزخرف:١٩]، ولذلك إذا دَخَلَتْ هذه الهَمْزةُ على منْفِيِّ لزِمَ ثُبُوتُهُ؛ لأَنَّ إِبْطالَ النَّفْي إِثْبَاتٌ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ أَلَهُ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح:١].

الثَّالثُ: الإِنْكَارُ التَّوْبيخيُّ، وهي الَّتي تَقْتَضي أنَّ ما بعْدَها واقعٌ، وفاعِلَهُ مَلُومٌ، مِثْلُ: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا ﴾ [الانعام:١٦٤].

الرَّابِعُ: التَّقْرِيرُ، ومَعْنَاه: حَمْلُ المُخاطَبِ على الإقْرارِ بأَمْرٍ قد تقرَّرَ عنْدَهُ ثُبُوتُهُ أو نَفْيُهُ، ويَجِبُ أن يَلِيَها الشَّيْءُ المقرَّرُ به؛ كما يجِبُ في الاسْتِفْهاميَّةِ أَنْ يَلِيَها الشَّيْءُ المُسْتَفْهَمُ عنه، تقولُ في الاسْتِفْهامِ عن الفِعْلِ أو تَقْريرِهِ: «أَضَرَبْتَ زَيْدًا؟» وعن الفاعِل: «أَطَعامًا أَكَلْتَ؟».

الخامِسُ: التَّهكُّمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿أَصَلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ [مود:٨٧].

السَّادسُ: الأمْرُ، كَقُولِهِ تَعَالى: ﴿ مَأَسَلَمْتُمْ ﴾ [آل عمران: ٢٠].

السَّابِعُ: التَّعجُّبُ، كقوْلِهِ تَعَالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [الفرقان: ٤٥].

⁽١) انظر: المغنى (ص:٢٤).

الثَّامنُ: الاسْتِبْطاءُ، كقولِهِ تَعَالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓ أَ ﴾ [الحديد:١٦].

* (أَجَلْ) (١) حَرْفُ جوابٍ ك: (نَعَمْ)، فتكونُ تَصْدِيقًا للمُخْبِرِ، وإعْلَامًا للمُشتَخْبِرِ، وَوَعْدًا لِلطَّالِب.

* (إِذَنْ) (٢) حَرْفٌ عِنْدَ الجُمْهورِ، وهي لِلْجوابِ والجَزاءِ، وقد تَتَمَحَّضُ لِلْجوابِ، والأَكْثرُ: أن تَقَعَ في جَوابِ (إِنْ) أو (لَوْ) ظاهِرَتَيْنِ أو مُقدَّرَتَيْنِ.

مثالُ المُقَدِّرِ: قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿إِذَا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَامٍ بِمَا خَلَقَ ﴾ [المؤمنون:٩١].

ويُوقَفُ عليها بالأَلِفِ كما تُكْتَبُ به، وَقِيلَ: بالنُّونِ. وقِيلَ: إن عَمِلَتْ فبالأَلِفِ، وإلَّا فبالنُّونِ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَها وبَيْنَ «إذَا».

وتَنْصِبُ المُضارعَ بشَرْطِ: تَصْدِيرِها، واسْتِقْبالِهِ، واتِّصالِهِما، أو انْفِصالِهِما بالقَسَمِ أو بـ: (لا) النَّافِيَةِ، وقِيلَ: أو بالظَّرْفِ، أو بالنِّداءِ، أو الدُّعاءِ، أو بِمَعْمولِ الفِعْلِ.

* (إِنْ) على أَرْبِعةِ أَوْجُهِ:

[الأُوَّلُ]: شَرْطِيَّةٌ، مِثْلُ: ﴿إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم ﴾ [الأنفال:٣٨].

الثَّاني: نَافِيَةٌ، وتَدْخُلُ على الجُمْلتيْنِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿إِنَّ أُمَّهَنَّهُمُ إِلَّا الَّتِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ [المجادلة:٢]، ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف:٥].

ولا يُشْتَرَطُ أَن تَقَعَ بَعْدَها (إلَّا)، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِن سُلُطُنِ إِلَىٰ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

⁽١) انظر: المغنى (ص:٢٩).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٣٠).

والأكْثَرُ إِهْمَالُها، وقِيلَ: بل تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ).

الثَّالثُ: مُحْقَّفَةٌ مِن الثَّقيلةِ، وتَدْخُلُ على الجُمْلتيْنِ.

فإن دَخَلَتْ على الاسْمِيَّةِ جاز إِعْمَالُها خِلافًا للكوفِيِِّينَ (١).

وإنْ دَخلَتْ على الفِعْلِ أُهْمِلَتْ وُجُوبًا.

والأَكْثُرُ: أَن يَلِيَها ماضٍ نَاسِخٌ، ثُمَّ مُضارعٌ نَاسِخٌ، ثُمَّ ماضٍ غيْرُ نَاسِخٍ، ثُمَّ مُضارعٌ غَيْرُ ناسخ، ولا يُقاسُ على الأَخِيرَيْنِ.

الرَّابِعُ: زائدةٌ، وأكثرُ ما تقعُ بَعْدَ (ما) النَّافيَةِ، كقَوْلِهِ:

٣- بَنِي غُدَانَة، مَا إِنْ أَنْـتُمُ ذَهَـبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْحَزَفُ (٢)

* (أَنْ)(٢) تأتي اسمًا ضَميرًا، نحو: أنْتَ. والتَّاءُ حَرْفُ خِطابِ عنْدَ الجُمْهورِ.

وتأتي حَرْفًا على أرْبعةِ أَوْجُهِ:

[الأوَّلُ]: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ مَصْدَرِ نَاصِبًا لِلْمُضَارِعِ، فَتَقَعُ مُبْتَدَأً، نَحْوُ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة:١٤٨]، وفاعِلًا في نَحْوِ: «يُعْجِبُني أَن تَقُومَ»، ومَفْعُولًا نَحْوُ: «أُجِبُّ أَن تَقُومَ»، وجَرُّورًا نَحْوُ: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا ﴾ [الأعراف:١٢٩].

⁽١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٩٥).

⁽٢) هذا بيت من البسيط، ولم أجد قائله، انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧٠)، والتصريح (١/ ١٩٦)، والهمع (١/ ١٩٦)، والدرر (٢/ ١٠١)، وقد ورد هذا البيت بنصب (ذَهَب) وبرفعها، فالرفع على أنَّ (إِنْ) زائدة، وقد أبطلت عمل (ما) النافية، فلا تعمل عمل (ليس)، أمَّا بالنصب فعلى أن (إنْ) نافية مُؤكِّدة لـ: (ما). انظر: عدة السالك (١/ ٢٧٥).

⁽٣) انظر: المغنى (ص: ٤١).

وقد تُهْمَلُ؛ حَمْلًا على (ما) المَصْدريَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: ٢٣٣] على قِراءةِ الرَّفْع^(١).

الثَّاني: أَنْ تَكُونَ مُحُفَّفَةً مِن الثَّقيلةِ، فَتَقَعُ بعْدَ فِعْلِ اليَقينِ أَو مَا نَزَلَ مَنْزِلَتَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه:٨٩].

وإذا دخَلَتْ على الجُمْلةِ الاسميَّةِ نَصَبَتِ الاسْمَ، ورَفَعَتِ الْخَبَرَ.

وشَرْطُ اسْمِها: أن يكونَ ضميرًا تَحْذُوفًا، وخَبَرُهَا جُمْلَةً، إلَّا أن يُذْكَرَ اسْمُها، فيَجُوزُ الأمْرانِ، كقوْلِهِ:

٤- بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا(٢)

الثَّالثُ: أَنْ تَكُونَ مُفَسِّرَةً بِمَعْنَى: (أَيْ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَوْحَيْـنَاۤ إِلَيْهِ أَنِ أَضَ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلَّكَ ﴾ [المؤمنون:٢٧]، وأَنْكَرَها الكُوفيُّونَ، قال المُؤلِّفُ: وهو عِنْدِي مُتَّجِهُ^(٣).

وَيُشْتَرَطُّ: أَلَّا يَدْخُلَ عليها جارٌّ، وأن تَقَعَ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ، السَّابِقةُ فيها مَعْنى القَوْلِ دونَ حُرُوفِهِ، إلَّا أن يكونَ القَوْلُ مُؤَوَّلًا بِغَيْرِهِ، كها في قوْلِهِ تَعَالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَمُمُ إِلَّا مَآ

⁽١) وهي قراءة مجاهد، وتروى عن ابن عباس، انظر: الدر المصون (٢/ ٦٣ ٤).

⁽٢) هذا بيت من المتقارب، لجنوب (أو عمرة) بنت العجلان الهذلية، انظر: الإنصاف (١/ ٢٠٧)، وشرح المفصل (٨/ ٧٥)، والتصريح (١/ ٢٣٢)، ولكعب بن زهير في الأزهية (ص: ٦٢)، وتلخيص الشواهد (ص: ٣٨٠)، وليس في ديوانه.

والشَّاهد فيه: «بِأَنْكَ رَبِيعٌ»، فقد ذكر اسم (أنْ)، هو كاف الخطاب، وجاء خبرها مفردًا، وهو «رَبِيعٌ»، وفي الشَّطر الثَّاني جاء الخبر جملةً، فجاز الأمران.

⁽٣) وذلك لأنك لو أتيت بـ: (أي) مكان (أن) في قولك: «كتبت إليه أن قم» لم تجده مقبولًا. [المغني - تحقيق عبدالحميد - (١/ ٣٩)].

أَمْرْتَنِي بِهِ ۚ أَنِ اَعْبُدُواْ اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة:١١٧] أيْ: ما أَمَرْ تُهُم إلا بها أمَرْ تَنبي به... إلخ.

الرَّابِعُ: أَن تَكُونَ زَائِدةً، مثْلُ: قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿فَلَمَّا أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ [يوسف:٩٦]، وتُفيدُ التَّوْكيدَ كسائِر الزَّوائِدِ.

وَزِيدَ على هذه الأوْجُهِ أَوْجُهٌ أُخْرى، منها:

الأوَّلُ: أَنْ تَكُونَ شُرطيَّةً، قاله الكوفيُّونَ، ورجَّحهُ المؤلِّفُ (١).

الثَّاني: النَّفْيُ.

الثَّالثُ: مَعْنى (إذْ)، ذَكَرَهُ بعْضُهم في قوْلِهِ تَعَالى: ﴿ بَلْ عَِبُواْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنَا الثَّالثُ: ﴿ بَلْ عَجُبُواْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِنْ اللَّهُمْ ﴾ [ق:٢].

* (إنَّ)(٢) وتأتي على وَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَن تَكُونَ حَرْفَ تَوْكَيدٍ، فَتَنْصِبُ الاسْمَ، وتَرْفَعُ الْحَبَرَ، وقد تَنْصِبُهما في لُغَةٍ، كَقَوْلِهِ:

٥- إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ، وَلْتَكُنْ

خُطَاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا(٢)

(١) فتكون كـ: (إن) المكسورة، وذلك لأدلة، منها: تواردهما في الموضع الواحد، كقوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَ إِحْدَنهُ مَا﴾. انظر: المغنى [عبد الحميد] (١/ ٤٤)، وشرح المفصل (٢/ ٩٩).

(٢) انظر: المغنى (ص:٥٥).

⁽٣) هذا بيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة، انظر: الجنى الداني (ص:٣٩٤)، وشرح شواهد المغني (ص:٤٥)، شرح التسهيل (٢/ ٩)، والهمع (١/ ٣٤)، والأشموني (١/ ٢٣٠)، ولم أجده في الديوان.

وقد يَرْ تَفِعُ بَعْدَها الْمُبْتَدأُ، فيكونُ اسْمُها ضَمِيرَ الشَّأْنِ مَحْذُوفًا.

الثَّاني: أن تكونَ حَرْفَ جوابٍ بمَعْنى: نَعَمْ. كقوْلِ ابنِ الزَّبِيرِ رَضَّالِلُهُ عَنْهُ: «إنَّ، وَراكِبَها» لِمَنْ قال له: «لَعَنَ اللهُ ناقةً حَمَلَتْني إليك».

(أنَّ)(١) وتأتي على وجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أن تكونَ حَرْفَ تَوْكيدٍ، يَنْصِبُ الاسْمَ، ويرْفَعُ الحَبَرَ، وهي مَوْصُولٌ حَرْفِيُّ، تُؤَوَّلُ مع مَعْمُولَيْها بِمَصْدرِ.

فإن كانَ الخَبَرُ مُشْتَقًا فالمَصْدرُ مِن لَفْظِهِ مُضافًا إلى اسْمِها، مِثْلُ: «بَلَغَني أَنَّكَ قَائمٌ»، أي: قيامُك، وإن كان جامِدًا قُدِّرَ بِالْكُوْنِ، مِثْلُ: «بَلَغَني أَنَّك زَيْدٌ» أي: كَوْنُكَ زَيْدًا.

الثَّاني: أن تكونَ لُغَةً في (لَعَلَّ).

* (أُمْ)(٢) على أَرْبَعَةِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً، وهي الَّتي لا يَسْتَغْني مَا قَبْلَهَا عَبَّا بَعْدَهَا، وتَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْويةِ، نَحْوُ: «سَواءٌ عليَّ أَقُمْت، أَمْ قَعَدتٌ»، وبَعْدَ هَمْزَةٍ يُطْلَبُ بها وبـ: (أَمِ) التَّعْيينُ، نَحْوُ: «أَزَيْدٌ قائمٌ، أَمْ عَمْرٌو؟».

فالواقعةُ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسُويةِ لا تَسْتَحِقُّ جوابًا، والكلامُ معها قابلٌ للتَّصْديقِ والتَّكْذيب.

والشَّاهد فيه: نصب (أُسْدَا)، وهي خبر (إنَّ)، وخرج على أن الجزء الثاني حال، والخبر محذوف،
 فيكون التقدير: إن حراسنا تلقاهم أسدًا. [حاشية الصبان (١/ ٢٦٩)].

⁽١) انظر: المغنى (ص:٥٥).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٦١).

ولا بُدَّ أَنْ تكونَ بَيْنَ جُمْلتيْنِ في تأويلِ مُفْرَدَيْنِ، كها في الآية (۱)، والتَّقْديرُ: سَوَاءٌ عليه مُ اسْتِغْفارُكَ لهم وعدَمُهُ.

والواقعةُ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّعْيينِ بِخِلافِها فيها ذُكِرَ، فتَقَعُ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ كالْمِثَالِ، أو جُمْلَتَيْنِ لَيْسَتَا في تأويل المُفْرَدَيْنِ، كقَوْلِهِ:

٦- لَعَمْ رُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

شُعَيْثُ بْنُ سَهْم، أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرِ؟ (٢)

الوَجْهُ الثَّاني: أن تكونَ مُنْقَطِعَةً، وهي الَّتي لا يُفَارِقُها الإِضْرابُ، وتَقَعُ

- الخَبْرِ المَحْضِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ تَنْزِيلُ ٱلْكِتَابِ لَا رَبِّ فِيهِ مِن رَّبِ ٱلْمَالَمِينَ
 أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَنْهُ ﴾ [السجدة: ٢-٣].
- وفي اسْتِفْهام بغَيْرِ الهمزةِ، كقوْلِهِ تَعَالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ
 هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد:١٦].
- وفي استفهام بالهمزة إذا خَرج عن مَعْنَاهُ الأَصْلِيِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا ۖ إِلاَ الْعَراف:١٩٥]؛ لأنَّ الهمزة هنا للإِنْكَارِ،

 ⁽١) الآيةُ هي قولُه تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِ مِ أَشَتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَشَتَغْفِرْ لَمُثَمْ لَن يَغْفِرُ اللّهُ لَمُثُمْ ﴾ في سورة المنافقون، رقم (٦).

⁽۲) هذا بيت من الطويل للأسود بن يعفر، أو للعين المنقري، في «ديوانه» (ص:٣٧). وانظر: الكتاب (٣/ ١٥٤)، والمقتضب (٣/ ٢٩٤)، والتصريح (٢/ ١٤٣).

والشَّاهد فيه: حذف همزة الاستفهام في قوله: ﴿شُعَيْثُ﴾، وذلك للضرورة، سهل ذلك دلالة (أم) عليها، والأصل: أشعيث.

وقال أبو عُبَيْدَةً (١): إنَّها قد تُفارِقُ الإضْرابَ لِلاسْتفْهام المُجَرَّدِ.

الثَّالثُ: أَن تَقَعَ زَائِدَةً، كَقُوْلِهِ:

٧- يَالَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنْجَامِنَ الْهَرَم

أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ ؟ (٢)

الرَّابِعُ: أَن تَكُونَ لِلتَّعْرِيفِ، كَمَا نُقِلَ عَن حِمْيَرَ وَطَيِّعِ مِثْلُ: (امْقَمَر).

* (أَلْ)(٢) على ثلاثةِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: أن تكونَ اسمًا مَوْصُولًا مُشْتَرَكًا، ويُوصَلُ بها اسْمُ الفاعِلِ واسْمُ المَفْعولِ دون الصِّفةِ المُشَبَّهَةِ واسْم التَّفْضيل.

وقد تُوصَـلُ بِظَرْفٍ أو جُمْلَةٍ اسميَّةٍ أو فعليَّةٍ فِعْلُها مُضَارعٌ، وذلك خاصُّ بالشِّعْر.

الثَّانِ: أَن تَكُونَ حَرْفَ تَعْرِيفٍ، إمَّا للعَهْدِ، أَو لِلْجِنْسِ.

والعَهْدُ: إمَّا ذِكْريُّ، أو ذِهْنيُّ، أو حُضوريٌّ.

والجِنْسُ: إمَّا لاستِغْراقِ الأَفْرادِ، أو اسْتِغْراقِ خصائصِ الأَفْرَادِ، أو لِتَعْريفِ الماهِيَّةِ.

⁽١) انظر: تعليق محيى الدين عبد الحميد في أوضح المسالك (٣/ ٣٧٤).

⁽٢) هذا بيت من البسيط لسعد بن جُوَيَّة، انظر: الأزهية (ص:١٣١)، والخزانة (٨/ ١٦١) والدرر (٦/ ١١٥).

والشاهد فيه: قوله: «أَمْ هَلْ عَلَى العَيْشِ»، فـ: (أم) هنا زائدة.

⁽٣) انظر: المغنى (ص: ٧١).

الثَّالثُ: أن تكونَ زَائِدَةً:

- إمَّا لازِمَةً، كالَّتِي في الأسْماءِ المؤصُولَةِ، والمُقارِنَةِ لِلْأَعْلام، كـ: (الْيَسَع).
- وإمَّا لِلَمْحِ الْأَصْلِ، كالدَّاخلةِ على الأَسْماءِ المَنْقولَةِ مِن مُجَرَّدٍ صالِحٍ لها،
 (حَارِثٍ) و(عبَّاسٍ)، وهذا النَّوْعُ سَمَاعِيٌّ، فلا يُقَالُ: (المُحَمَّدُ).
 - وإمَّا لِلضَّرورةِ، كَقَوْلِهِ:
- ٨- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ (١)
 - وإمَّا شُذوذًا، كقَوْلِهِم: «ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأوَّلَ»، و«جاؤوا الجُتَّاءَ الْغَفيرَ»(٢).
 - ﴿ أَمَا) (^(۱) وَتَأْتِي عَلَى وجْهَيْنِ:

الأُوَّلُ: أَن تَكُونَ حَرْفَ اسْتِفْتاحٍ، كـ: (أَلَا)، وتَكُثُرُ قَبْلَ القَسَمِ، كَقَوْلِهِ:

٩- أَمَا وَاللهِ إِنَّ الظُّلْمَ شُومٌ وَمَا زَالَ الْمُسِيءُ هُوَ الظُّلُومُ (٤)

(۱) هذا بيت من الطويل لابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك، في ديوانه (ص:١٩٢)، ونسبه الفرَّاءُ لجرير كما في لسان العرب (١٠/ ٢٧٤) مادة (وسع). وانظر: الإنصاف (١/ ٣١٧)، وشرح المفصل (١/ ٤٤) وشرح التسهيل (١/ ٤١).

والشاهد فيه: «الْيَزِيدِ» حيث إن (أل) هنا زائدة.

(٢) مثل عربي، قال في اللسان (٥/ ٢٧): أي: جاؤوا بجهاعتهم الشَّريف والوضيع، ولم يتخلَّف أحد، وكانت فيهم كثرةٌ.

والشَّاهد: دخول الألف واللام شُذُوذًا على الحال.

(٣) انظر: المغنى (ص:٧٨).

(٤) هذا بيت من الوافر لأبي العتاهية، في «ديوانه» (ص:٣٩٨)، و «الأغاني» (٣/ ١٤٥). والشَّاهد فيه: «أَمَا والله»، فقد استعمل (أما) حرف استفتاح. الثَّاني: أن تكونَ بمَعْنى: حقَّا، أو أحَقًّا. فالصَّوابُ: أنَّها كَلِمتانِ: الهَمْزَةُ، و(ما) بمعنى: حِقِّ. وموْضِعُها نَصْبُ على الظَّرْفيَّةِ، و(أنَّ) وما بعْدَها في تأويلِ مَصْدرٍ مُبْتَدَأُ، مِثْلُ: «أَمَا أَنِّي بِك مُغْرَمٌ».

وقال الْمُبَرِّدُ: مَوْضِعُها نَصْبٌ مَصْدَرًا لـ: (حَقَّ) مَحْذُوفًا، و(أَنَّ) وما بَعْدَها فَاعِلُ به.

وزاد بَعْضُهم لها مَعْنَى ثَالِثًا، وهو العَرْضُ، فتَخْتَصُّ بالأَفْعالِ، نَحْوُ: «أَمَا تَقُومُ».

(أمَّا)(١) ويُقال: (أَيْمَا)، حَرْفُ شَرْطٍ وتَفْصيلٍ وتَوْكيدٍ، وقد لا تكونُ للتَّفْصيل، كما في قَوْلِكَ: «أمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ».

وسُمِعَ: «أَمَّا قُرَيْشًا فأنا أَفْضَلُها»، وَهُوَ دليلٌ على أَنَّه لا يَلْزَمُ أَن يُقَدَّرَ فِي (أَمَّا): «مَهْهَا يكُنْ مِن شيْءٍ»، بل يُقَدَّرُ ما يليقُ بالمَحَلِّ، فالتَّقْديرُ هنا: مَهْمَا ذَكَرْتَ قُرَيْشًا... إلخ.

﴿إِمَّا)(٢) ويقالُ: (إِيهَا)، وهي حَرْفُ عطْفٍ عِنْدَ الأَكْثَرِ في نَحْوِ: «جاءني
 إمَّا زَيْدٌ، وإمَّا عَمْرٌو»، وقِيلَ: لَا. وَنُقِلَ الإِجْماعُ عليه.

ولها خُمْسَةُ مَعَانٍ:

أَحَدُها: الإِبْهامُ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة:١٠٦]. الثَّانى: الشَّكُ، نَحْوُ: ﴿ جَاءَنِ إِمَّا زَيْدٌ، وإِمَّا عَمْرٌو ﴾.

الثَّالَثُ: التَّخْييرُ، نحْوُ: ﴿إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن نَنَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنَا﴾ [الكهف:٨٦].

⁽١) انظر: المغنى (ص:٧٩).

⁽٢) انظر: المغنى (ص: ٨٤).

الرَّابِعُ: الإباحةُ، نحْوُ: «تَعَلَّمْ إِمَّا فِقْهَا، وإِمَّا نَحْوًا».

الْحَامِسُ: التَّفْصيلُ، كقوْلِهِ تَعَالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان:٣].

* (أُو العَاطِفَةُ)(١)، لها اثناً عَشَرَ مَعْنَى:

الأوَّلُ: الشَّكُّ، نَحْوُ: ﴿لِبَنْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ ﴾ [الكهف:١٩].

الثَّاني: الإِبْهَامُ، نحْوُ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدِّى﴾ [سبأ:٢٤].

الثَّالثُ: التَّخْييرُ، وهي الَّتي تقعُ بعْدَ الطَّلبِ، وقَبْلَ ما يَمْتَنِعُ فيه الجَمْعُ، مِثْلُ: «تزوَّجْ هِنْدًا أو أُخْتَها».

الرَّابِعُ: الإباحةُ، وهي الَّتي تَقَعُ بعْدَ الطَّلبِ، وقَبْلَ ما يجوزُ فيه الجَمْعُ، مِثْلُ: «جالِسِ العُلَماءَ أو الزُّهَّادَ»، فيباحُ الجميعُ.

فإن تقدَّمَها (لا) النَّاهيةُ امتنَعَ الجميعُ، كقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْكَفُورًا ﴾ [الإنسان:٢٤].

الخَامِسُ: الجَمْعُ المُطْلَقُ كالواوِ، كقوْلِهِ:

١٠ وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا(٢)

(١) انظر: المغني (ص:٨٧).

نَأَتُكَ بِلَيْلَى دَارُهَا مَا تَزُورُهَا وشطتْ نَوَاها، واسْتَمَرَّ مَرِيرُها الشاهد فيه: «أَوْ عَلَيْهَا»، حيث استعمل (أو) كالواو.

⁽٢) هذا بيت من الطويل لتوبة بن الحُمَيَّر -صاحب ليلى الأخيلية- انظر: أمالي القالي (١/ ٨٨)، والأزهية (ص:١١٤)، وتجريد الأغاني، القسم الأول (٣/ ١٢٨٦)، والهمع (٢/ ١٣٤)، والدرر (٦/ ١٢٨١) من قصيدة مطلعها:

السَّادسُ: الإضْرابُ كـ: (بل)، بِشَرْطيْنِ: إعادةِ العامِلِ، وتقدُّمِ نفْيٍ أو نَهْيٍ. مِثْلُ: «ما قام زَيْدٌ أو ما قام عَمْرٌو» (لا يَقُمْ زَيْدٌ أو لا يَقُمْ عَمْرٌو».

وقال الكوفيُّونَ (١): تأتي لِلْإِضْرابِ مُطْلَقًا، كقوْلِهِ:

١١- كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْ لَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي (١)

السَّابِعُ: التَّقْسيمُ، نَحْوُ: (الكَلِمَةُ: اسْمٌ، أو فِعْلٌ، أو حَرْفٌ).

الثَّامنُ: أَن تَكُونَ بمعنى: (إلَّا) الاسْتِثْنائيَّةِ، فينْتَصِبُ المضارعُ بَعْدَها، مِثْلُ: «لأَقْتُلَنَّهُ أُو يُسْلِمَ».

التَّاسعُ: أَن تكونَ بمعْنى: (إلى)، فينْتَصِبُ المضارعُ بعْدَها أيضًا، نَحْوُ: «لأَلْزَمَنَّكَ أُو تَقْضِىَ دَيْني».

العاشرُ: التَّقْريبُ، نحْوُ: «لا أدري أَسَلَّمَ أو وَدَّعَ».

الحَادِيَ عَشَرَ: الشَّرْطيَّةُ، نحْوُ: «الْقُولَنَّ الحقّ، رَضِيَ الكافرُ أو سَخِطَ».

الثَّاني عَشَرَ: التَّبْعيضُ، نَقَلَهُ ابنُ الشَّجريِّ عن بَعْضِ الكُوفيِّينَ (٣).

والتَّحْقيقُ: أنَّ (أوْ) مَوْضُوعةٌ لأَحَدِ الشَّيْئيْنِ أو الأشْياءِ، وقد تَخْرُجُ إلى معنى: (بَلْ) أو الواوِ. وبقيَّةُ المعاني مُسْتفادةٌ مِن غيْرِها.

⁽١) انظر: الإنصاف (٢/ ٤٧٨)، وتابعهم أبو عليِّ الفارسيُّ وابنُ برهان [التصريح (٢/ ١٤٥)].

⁽٢) هذا بيت من البسيط لجرير، انظر: الديوان (ص:١٢٣).

والشَّاهد فيه: «أَوْ زَادُوا» حيث جاءت (أو) للإضراب بمعنى: بل.

⁽٣) انظر: الأمالي الشجريَّة (٢/ ٣٢٠).

والمعنى العاشرُ الَّذي هو التَّقْريبُ فاسدٌ، ف: (أو) فيه لِلشَّكِّ، وكذلك المَعْنَى الحَنْرَ، والحَقُّ: أنَّ الفِعْلَ الَّذي قَبْلَها دالُّ على مَعْنى الشَّرْطِ، فيكونُ ما عُطِفَ عليه كذلك.

* (ألًا)(١) وَتَأْتِي على خَمْسَةِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: أَن تَكُونَ لِلتَّنْبِيهِ، فَتَدُلُّ عَلَى تَحَقُّقِ مَا بَعْدَهَا، وَتَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَتَيْنِ، كَقُوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَاۤ إِنَ أَوْلِيَآ اللّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ ﴾ [يونس:٦٢]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْلِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود:٨].

الثَّاني: التَّوْبيخُ والإنْكارُ، كقوْلِهِ:

وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ (٢)

١٢- أَلَا ارْعِـوَاءَ لِـمَنْ وَلَّتْ شَـبِيبَتُهُ

الثَّالثُ: التَّمَنِّي، كَقَوْلِهِ:

فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْعَفَ لَاتِ

١٣- أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

⁽١) انظر: المغنى (ص:٩٥).

⁽٢) هذا بيت من البسيط، لم أجد قائله، انظر: شرح التسهيل (٢/ ٧٠)، والأشموني (١/ ٢٦٦)، والدرر (٢/ ٢٣٢)، شرح شواهد المغني (ص:٧٦).

الشاهد فيه: «أَلَا ارْعِوَاءَ»، فقد استعمل (أَلَا) جميعها للتَّوبيخ والإنكار.

⁽٣) هذا بيت من الطويل، وهو غير منسوب، انظر: شرح التسهيل (٢/ ٧٠)، والتصريح (١/ ٢٤٥)، والأشموني (١/ ٢٦٦). والأشموني (١/ ٢٦٦)، الجنى الداني (ص:٣٨٤)، وشرح شواهد المغني (ص:٧٦). الشَّاهد فيه: «أَلَا عُمْرَ» حيث استعمل (ألا) للتَّمنِّي.

الرَّابِعُ: الاسْتِفْهامُ عن النَّفْي، كَقَوْلِهِ:

الا اصطبارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاقِي اللَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَ الِي (١)

وهذه الأَقْسَامُ تَخْتَصُّ بالجُمْلةِ الاسميَّةِ، وتَعْمَلُ عَمَلَ (لا) الجِنْسِيَّةِ.

وتَخْتَصُّ الَّتِي لِلتَّمنِّي بأنَّهُ لا خَبَرَ لها لفْظًا ولا تَقْدِيرًا، ولا يجوزُ مُراعاةُ محلِّها مع اسْمِها، ولا إلغاؤُها ولو تكرَّرَتْ.

الخَامِسُ: العَرْضُ والتَّحْضيضُ، والفَرْقُ بَيْنَهُما: أنَّ العَرْضَ طلبٌ بِلِينِ، والتَّحْضيضَ بحَثِّ.

وتَخْتَصُّ بِالْفِعْلِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿ أَلَا يَجِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور:٢٢].

 $*(إِلَّا)^{(1)}$ وتأتي على أربعةِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: أن تكونَ لِلاسْتِثْنَاءِ، فَيَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهَا بِهَا فِي نَحْوِ: «قَامَ القَوْمُ إِلَّا وَيُدُو إِلَّا زَيْدًا» على الصَّحيحِ^(٣)، ويَرْتَفِعُ فِي نَحْوِ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [النساء:٦٦] على البَدَلِيَّةِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، وعلى العَطْفِ بِها عِنْدَ الكوفِيِّينَ^(٤).

الثَّاني: أَن تَكُونَ بِمَعْنى: «غَيْر»، فيُوصَفُ بها جَمْعٌ مُنكَّرٌ أَو شِبْهُهُ.

⁽١) هذا بيت من البسيط، رُوِيَ لمجنون بني عامر، ومَن نَسَبَه إليه أبدل (سَلْمَى) بـ:(لَيْلَى)، وقد رأيته في الدِّيوان (ص:١٥٧).

قال: (إذن)، وفسَّره بتفسير مخالف لمعنى مَن استشهدوا به على وُقُوع الاستفهام عن النفي، هذا ما فهمت، والله أعلم، وانظر: شرح التسهيل (٢/ ٧٠)، والدرر (٢/ ٢٢٩).

⁽٢) انظر: المغني (ص:٩٨).

⁽٣) وهو رأيُ الْكُوفيِّين، انظر: الإنصاف (١/ ٢٦٠)، وشرح المُفَصَّل (٧٦/٧).

⁽٤) انظر: المقتضب (٤/ ٤٠٤).

مثالُ ذلك: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِمَأَةُ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتًا ﴾ [الانبياء:٢٢].

ثمَّ إن كان ما بَعْدَها مُطابِقًا لَمُوْصُوفِها فالوَصْفُ مُخْتَصُّ، كقوْلِكَ: «جاء رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ».

وإن كان مُخَالِفًا له بإفْرادٍ أو غَيْرِهِ فالوَصْفُ مُؤكِّدٌ صالحٌ للإسْقاطِ، فلو قال: «عِنْدِي له عَشَرَةٌ إلا دِرْهَمٌ» لَزِمَهُ تَسْعَةٌ، ولو قال: «إلَّا دِرْهَمٌ» لَزِمَه عَشَرَةٌ؛ لأنَّ الوَصْفَ مُؤكِّدٌ؛ فإنَّ العَشَرَةَ غَيْرُ الدِّرْهَمِ، ويَصِحُّ أن تُسْقِطَ: «إلَّا دِرْهَمٌ»، ومِثْلُهُ اللَّوصْفَ مُؤكِّدٌ؛ فإنَّ العَشَرَةَ غَيْرُ الدِّرْهَمِ، ويَصِحُّ أن تُسْقِطَ: «إلَّا دِرْهَمٌ»، ومِثْلُهُ اللَّهَ لَهُ لَهُ لَهُ لَهُ اللَّهُ لَهُ لَهُ اللَّهُ لَهُ لَهُ اللَّهُ لَهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ الللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللللْمُ اللْهُ الللْهُ اللْهُ اللْهُ الللْمُ اللْمُلْمُ الللْمُلْمُ اللْمُلْمُ الللْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ الللْمُلْمُ ال

وإذا كانت (إلَّا) هذه بمَعْنَى: (غَيْر) فإنَّها تُفارِقُها مِن وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أَنَّه لا يَجوزُ حَذْفُ مَوْصُوفِها، فلا يُقالُ: «جَاءَني إلَّا زَيْدٌ».

الثَّاني: أَنَّه لا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا حيْثُ يجوزُ الاسْتِثْناءُ، فلا يجوزُ: «عِنْدِي له دِرْهمٌّ إلا جيِّدٌ».

الوَجْهُ الثَّالَثُ مِن أَوْجُهِ (إلَّا): أن تكونَ عاطِفَةً كالواوِ، أثْبَتَهُ بعْضُهم (٢). الرَّابِعُ: أن تَكُونَ زائدَةً، قاله بعْضُهم (٢).

* (أَلَّا)^(١) حَرْفُ تَحْضِيضٍ، مُخْتَصُّ بالجُمْلِ الفعليَّةِ الخبريَّةِ، كسائِرِ أَدَوَاتِ التَّحْضيض.

⁽١) آيةُ الأَنْبِيَاء.

⁽٢) انظر: الإنصاف (١/ ٢٦٦).

⁽٣) انظر: شرح المفصل (٧/ ١٠٧)، والانتصاف من الإنصاف (١/ ١٠٧).

⁽٤) انظر: المغنى (ص:١٠٢).

* (إِلَى)(١) حَرْفُ جَرِّ، له ثَمَانِيَةُ مَعَانِ:

الأوَّلُ: انتهاءُ الغَايَةِ، ثُمَّ إِنْ دلَّتْ قرينةٌ على دُخُولِ ما بَعْدَها أَو خُرُوجِهِ عُمِلَ بَهَا، نَحْوُ: «قَرَأْتُ القرآنَ مِن أَوَّلِهِ إلى آخِرِهِ»، وقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ثُمَّ أَتِتُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلْبَلِ ﴾ [البقرة:١٨٧]، وإلَّا فقيلَ: يدْخُلُ إِنْ كان مِن الجِنْسِ. وقيل: مُطْلَقًا. وقيل: لا يَدْخُلُ مُطْلَقًا. وهو الصَّحيحُ (٢).

الثَّاني: المَعيَّةُ، إذا ضَمَمْتَ شَيْئًا إلى آخَرَ، مِثْلُ: (الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبِلْ).

الثَّالثُ: التَّبْيينُ لِفاعِلِيَّةِ مَجُرُورِها بعد ما يُفيدُ حُبًّا أو بُغْضًا مِنْ فِعْلِ تعَجُّبٍ، أو اسْم تَفْضيلِ، مِثْلُ: ﴿ أَحَبُّ إِلَىَّ ﴾ [يوسف:٣٣].

الرَّابِعُ: مُرَادفَةُ اللَّامِ، مِثْلُ: ﴿وَأَلْأَمْرُ إِلَّتِكِ﴾ [النمل:٣٣] وقيل: هي لِلانْتِهاءِ.

الخامسُ: مُوَافقَةُ (في).

السَّادسُ: مُوَافقَةُ (مِن).

السَّابِعُ: مُوَافقَةُ (عِنْدَ).

الثَّامنُ: التَّوْكيدُ، وهي الزَّائدةُ، أثبتَهُ بعْضُهم في قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ مَهْوِى ٓ إِلَيْهِمْ ﴾ [إبراهيم:٣٧] (٣).

* (إِيْ) (٤) حَرْفُ جوابِ بمعنى: نَعَمْ. ولا تَقَعُ إِلَّا قَبْلَ القَسَمِ، نَحْوُ: ﴿قُلْ إِي وَرَدِيَّ إِنَّهُ لَحَقُ ﴾ [يونس:٥٣].

⁽١) انظر: المغنى (ص:١٠٤).

⁽٢) انظر: حاشية الصبان (٢/ ٢١٥).

⁽٣) انظر: حاشية الصبان (٢/ ٢١٤).

⁽٤) انظر: المغنى (ص:١٠٥).

* (أَيْ)(١) وتَأْتِي على وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أن تكونَ حَرْفَ نِداءٍ.

وَالثَّانِ: أَن تَكُونَ حَرْفَ تَفْسيرِ، نَحْوُ: «عِنْدي عَسْجَدٌ، أي: ذَهَبُّ»، في بَعْدَها عَطْفُ بيانٍ أو بدَلٌ لِمَا قَبْلَها، ويُفَسَّرُ بها المُفْرَدُ والجُمَلُ.

وإذا وقعَتْ بَعْدَ (تَقُولُ) وقَبْلَ فِعْلِ مُسْنَدِ للضَّميرِ حَكَى الضَّميرَ: «تقولُ: اسْتَكْتَمْتُهُ الحديثَ، أي: سأَلْتُهُ كِتْهانَهُ»، فإنْ أتيْتَ بـ: (إذا) فَتَحْتَهُ، فقُلْتَ: «إذا سَأَلْتُهُ».

اإذَا كَنَيْتَ بِـ: «أَيْ» فِعْلًا تُفَسِّرُهُ فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ
 وَإِنْ تَكُنْ بِـ: «إِذَا» يَوْمًا تُفَسِّرُهُ فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ تُخْتَلِفِ(٢)

* (أَيِّ) (٦) وتأتي على خُسَةِ أَوْجُهِ: شَرْطِيَّةٍ، واسْتِفْهَاميَّةٍ، ومَوْصُوليَّةٍ، قال المؤلِّفُ: ولا أَعْلَمُهُم اسْتَعْملوا المَوْصولَةَ مُبْتَدَأً.

الرَّابِعُ: أَن تَكُونَ دالَّةً على مَعْنى الكَمالِ، فَتَكُونُ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ، وَحَالًا مِن المَعْرِفَةِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَيْدٍ أَيَّ رَجُلِ». «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيَّ رَجُلٍ».

الخامسُ: أَنْ تَكُونَ وُصْلَةً لِنِداءِ مَا فَيِهِ (أَل)، [مِثْلُ]: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ [الأنفال: ٢٤].

⁽۱) انظر: المغنى (ص:١٠٦).

⁽٢) هـذان البيتان في المغني بلا نسبة. وهما في خزانة الأدب (٤/ ٤٩١)، وفيها: «ففتحك». بدل «ففتحة».

⁽٣) انظر: المغنى (ص:١٠٧).

 $*(إذْ)^{(1)}$ وَتَأْتِي على أربعةِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: أَنْ تكونَ اسْمًا لِلزَّمانِ الماضي، فَتُسْتَعْمَلُ:

- ظُرْفًا، وهو الغَالِبُ.
- ومَفْعُولًا به، وتكونُ غالبًا في أوائلِ القِصَصِ، مِثْلُ: ﴿ وَإِذْ فَرَفْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾ [البقرة:٥٠]، أي: اذْكُروا وَقْتَ ذلك.
 - وبَدَلًا مِنَ المَفْعُولِ، مِثْلُ: ﴿وَانْذَكُرُ فِي ٱلْكِئْبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴿ [مريم:٢٦].
- ومُضافًا إليها اسْمُ زمانٍ صالحٌ لِلاسْتِغْناءِ عنه، كـ: «يَوْمئذِ»، أو غَيْرُ صَالحٍ،
 كـ: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: ٨].

الثَّاني: أَن تَكُونَ اسْمًا لِلزَّمانِ المُسْتَقْبَلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿ اللهُ الْأَغَلَالُ فِي آَعَنَقِهِمْ ﴾ [غافر:٧٠-٧١].

الثَّالثُ: أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْليلِ، ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيُوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمَ ﴾ [الزخرف:٣٩]، وهل هي -إذَنْ- حَرْفٌ أو اسْمٌ؟ على قَوْليْنِ (٢).

الرَّابِعُ: أَن تَكُونَ لِلْمُفَاجَأَةِ، وهي الواقعةُ بَعْدَ (بَيْنَا) أَو (بَيْنَمَا)، كَقُولِهِ:

١٦ اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَهَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ (٢)

⁽١) انظر: المغنى (ص:١١٧).

⁽٢) انظر: الهمع (١/ ٢٠٥).

⁽٣) هذا بيت من البسيط لعثمان بن لبيد العذري، أو عثير بن لبيد، انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٨). و في شرح شذور الذهب (ص:١٤٤)، وشرح شواهد الشذور (ص:٩٤) نَسَبَه إلى عنبر بن لبيد، والظاهر أنَّه تصحيف.

ونسب للأصمعي في أمالي القالي (٢/ ٣٠٣)، ولجبلة العذري في الحماسة البصرية (٢/ ٩٢٤).

وهل هي ظرْفُ مَكَانٍ، أو زَمَانٍ، أو حَرْفٌ بمعنى المَفاجأةِ، أو زائدةٌ؟ على أَقْوَالٍ^(۱).

وعلى الظَّرْفيَّةِ فعامِلُها الفِعْلُ بَعْدَها، وعامِلُ (بَيْنَ) مَحْذُوفٌ يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَهُ على أَحَدِ الأَقْوَالِ^(٢).

﴿ إِذَا)^(۱) وتَأْتِي على وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أَن تَكُونَ للمُفَاجَأَةِ، فَتَخْتَصُّ بِالجُّمَلِ الاَسْمِيَّةِ، ولا تَخْتَاجُ إِلى جَوَابٍ، ولا تَقَعُ فِي الاَبْتِداءِ، نَحْوُ: «خَرَجْتُ فإذا الأَسَدُ»، وهل هي حَرْفٌ، أو ظَرْفُ مكانٍ، أو زَمَانٍ؟ عَلَى أَقْوَالَ^(٤).

وعلى الظَّرْفيَّةِ فإمَّا أَن يَنْصِبَها الخَبَرُ، مَذْكُورًا أَو مَحْذُوفًا، أَو تكونَ هي مُتعَلِّقَ الخَبَرِ.

الثَّاني: أن تكونَ لِغَيْرِ الْمُفاجأةِ، فالغالبُ أن تكونَ ظَرْفًا لِلْمُسْتَقَبَلِ ضُمِّنَ معنى الشَّرْطِ، وتخْتَصُّ بالفعليَّةِ الماضيَّةِ والمضارعيَّةِ، وتَجْزِمُ في الضَّرورةِ، كقَوْلِهِ:

يا قَلْبُ إِنَّك مِنْ أَسْهَاءَ مَغْرُورُ فَاذْكُرْ، وَهَلْ يَنْفَعَنك اليَوْمَ تَذْكِيرُ؟ والشاهد فيه: «فَبَيْنَهَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ» حيث جاءت (إذ) للمفاجأة بعد (بَيْنَهَا).

وهذا البيت من قصيدة مَطْلَعُها:

⁽١) انظر: الهمع (١/ ٢٠٥).

⁽٢) والألِفُ في «بَيْنَا» للإِشْبَاع، و «بَيْنَ» مُضَافةٌ إلى الجُمْلةِ، ويُؤيِّدُهُ: أنَّمَا قد أُضِيفَتْ إلى المُفْرَدِ. ذكر ذكر ذلك قبيل بحث حرف الياء. (فضيلة الشيخ رحمه الله).

⁽٣) انظر: المغنى (ص: ١٢٠).

⁽٤) انظر: الهمع (١/ ٢٠٦).

١٧ اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ فَتَحَمَّلِ (١)

وقَـد تأتي لِلْماضي، كَقَـوْلِهِ تَعَالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوَا بَجَــَرَةً ۚ أَوْ لَهُوًّا ﴾ [الجمعة:١١]، أو الحالِ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَالنَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ [الليل:١].

وَنَاصِبُها عند المُحَقِّقِينَ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وهي عِنْدَهُم غَيْرُ مُضَافةٍ إلى شَرْطِها، والأَكْثَرونَ على أنَّ نَاصِبَها الجوابُ، وحقَّقَ بَعْضُهم: أنَّها إن كانَتْ شَرْطًا فناصِبُها فعْلُ الشَّرْطِ، وإلَّا فجوابُهُ (٢).

وقد تَخْرُجُ عن الشَّرْطيَّةِ، كـ(إذا) الواقِعَةِ بَعْدَ القَسَمِ، مِثْلُ: ﴿وَالْيَلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [الليل:١].

* (ايْمُنُ)(٢) لِلْقَسَمِ، اسْمٌ مِنَ اليُمْنِ، وهمزتُهُ وَصْلٌ، وليس جَمْعًا، ويَلْزَمُ الرَّفْعَ على الابْتِداءِ، والإضافةَ إلى اسْمِ «اللهِ» فقط، وخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ.

⁽١) هذا بيت من الكامل، رُوِيَ: (فَتَحَمَّل) بالحاء المهملة، ويُرُوى بالجيم (فَتَجَمَّل).

وهو لعبد قيس بن خفاف، أو لحارثة بن بدر الغداني، انظر: المفضليات (ص:٣٨٥)، شرح الأشموني (٢/٣٢٣)، والدرر (٣/ ٢٠١)، ولسان العرب (٢/٢٠٧) مادة (كرب)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣١٩).

والشَّاهد فيه: «وَإِذَا تُصِبْك» حيث جزمت (إذا) فعل الشرط.

⁽٢) انظر: الهمع (١/ ٢٠٧).

⁽٣) انظر: المغني (ص:١٣٦).

حَرْفُ البَاءِ

* (البَّاءُ المُفْرَدَةُ)(١) حَرْفُ جرِّ، ولها مَعانٍ:

أَحَدُها: الإِلْصاقُ حقيقةً، كـ: «أَمْسَكْتُ بزَيْدٍ»، أو مَجَازًا، كـ: «مَرَرْتُ به» أيْ: أَلْصَقْتُ مُروري بمَكانٍ يقْرُبُ منه.

الثَّاني: التَّعْديةُ، وهِيَ الَّتِي تُصَيِّرُ الفاعلَ مَفْعُولًا، ك: ﴿ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧]، أي: أذْهَبَهُ.

الثَّاكُ: الاسْتِعانةُ، وهي الدَّاخلةُ على آلَةِ الفِعْلِ، ك: «قَطَعْتُ بالسِّكِّينِ».

الرَّابِعُ: الْمُقابَلَةُ، وهي الدَّاخلةُ على الأَعْواضِ، كـ: «اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهمِ».

الخامسُ: التَّوْكيدُ، وهي الزَّائدةُ.

وتُزَادُ في مَواضعَ:

١ - الفاعلُ وُجُوبًا أو غالبًا أو ضَرُورةً:

فالأوَّلُ: فِي فِعْلِ التَّعجُّبِ، كـ: «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ»، أَصْلُهُ: «حَسُنَ زَيْدٌ»، ثم غُيِّرَ الْجَبَرُ إلى الطَّلَب، فَأُدْخِلَتِ الباءُ إصْلاحًا لِلَّفْظِ.

والثَّاني: في (كَفَى)، مِثْلُ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٧٩]، وقال الزَّجَّاجُ (٢): ضُمِّنَ (كَفَى) مَعْنى: اكْتَفِ. وهو مِن الحُسْن بِمَكانٍ.

⁽١) انظر: المغنى (ص:١٣٧).

⁽٢) انظر: إعراب القرآن المنسوب له (٢/ ٦٦٩).

ولا تُزادُ في فاعلِ (كَفَى) بِمَعْنَى: أَغْنَى، أو وَقَى.

والثَّالثُ: كَقَوْلِهِ:

١٨- أَكَ مُ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِيمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي ذِيَادِ (١)
 ٢- المَفْعولُ، مِثْلُ: ﴿ فَلْيَمْدُدُ بِسَبَ إِلَى ٱلسَّمَاءِ ﴾ [الحج: ١٥].

٣- الْمُتَدَأُ، مِثْلُ: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» «خَرَجْتُ فإذا بِزَيْدٍ» «كيفَ بك إذا انْفَرَدْتَ بعَمَلِك؟».

٤ - الخَبَرُ قِياسًا في غيْرِ المُوجَبِ، مِثْلُ: «ما زَيْدٌ بقائم»، وسماعًا في المُوجَبِ، ومنه عِنْدَ ابنِ مالكٍ: «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ»؛ لأنَّ (زَيْدًا) مَعْرِفَةٌ، فيكُونُ هو المُبْتدأ مؤخَّرًا (٢).

٥ - الحالُ المنْفِيُّ عامِلُها، كقوْلِهِ:

١٩ كَائِنْ دُعِيتَ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتَ بِمَـزْؤُودٍ وَلَا وَكِـلِ (٢)

٦ - تَوكيدٌ بالنَّفْسِ والعَيْنِ، مِثْلُ: «جاءني زَيْدٌ بنَفْسِهِ أو بعَيْنِهِ».

(١) هذا بيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي، انظر: الحماسة البصرية (١/٦٣)، والأغاني (١/ ٢٨)، والكتاب (٣/ ٣١٥) والتي بعدها، والإنصاف (١/ ٣٠)، والأشموني (١/ ٦٦).

والشاهد فيه: «بِهَا لَاقَتْ» حيث جاءت الباء زائدةً مع الفاعل، فـ: (ما) فاعل (تأتِ)، وذلك للضّرورة، وهناك ضرورة أخرى، وهي إثبات ياء المجزوم مع وجود الجازم؛ لإقامة الوزن في (ألم يأتيك).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٧).

(٣) هذا بيت من البسيط، وهو غير منسوب، انظر: الجني الداني (ص:٥٦)، وشرح التسهيل (١/ ٣٨٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤٠)، ومعجم شواهد العربية (١/٣١٣).

والشَّاهد فيه: «بِمَزْؤُودٍ»، حيث جاءت الباء زائدةً مع الحال المنفي، فإن (مَزْؤُود) حال من التاء عاملها من*فى بـ*: (ما). تَنْبِيهُ (۱): مذهبُ البصريِّينَ أنَّ أَحْرُفَ الجَرِّ لا يَنُوبُ بعْضُها عن بعْضٍ وما أَوْهَمَ ذلك فمؤوَّلُ تأويلًا يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ، أو يُضَمَّنُ مُتعَلَّقُهُ مَعْنَى مُناسِبًا له، أو يُحْمَلُ على الشُّذوذِ؛ وبعْضُ المتأخِّرينَ وأكثرُ الكوفيِّينَ يُجِيزُونَ ذلك مِن غيْرِ تأويلٍ، ولا تُضْمينٍ، ولا شُذُوذٍ، ومذْهَبُهم أقلُّ تعسُّفًا (۱).

- * (بَلْ)(٢) حَرْفُ إِضْرابٍ، فإنْ تلاها جُمْلةٌ كان مَعْنَى الإِضْرَابِ:
- إمَّا الإِبْطَالَ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٦].
- أو الانْتِقالَ مِن غَرَضٍ إلى آخَرَ، كقوْلِهِ تَعَالى: ﴿بَلْ ثُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾
 [الأعلى:١٦].

وإن تلاها مُفْرَدٌ فهي عاطِفَةٌ.

ثُمَّ إِن تقدَّمَها أَمْرٌ أَو إِيجَابٌ كان ما قَبْلَها كالمَسْكوتِ عنه، وإِن تقدَّمها نَفْيٌ أَو نَهْيٌ فَيْ إ أَو نَهْيٌ فهي لِتَقْريرِ ما قَبْلَها، وإِثْباتِ ضِدِّهِ لِهَا بَعْدَها، مِثْلُ: «ما قَام زَيْدٌ، بلْ عَمْرٌو»، و«لا تُكْرِم السَّفية، بَلِ العاقِلَ».

وقد تُزَادُ قَبْلَها (لا)؛ لِتَوْكيدِ الإِضْرَابِ بعد الإيجابِ، كَقَوْلِهِ:

· · · وَجْهُكَ الْبَدْرُ، لَا، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَـمْ يُقْضَ لِلشَّـمْسِ كَسْفَةٌ وَأُفُولُ (١٠)

⁽١) انظر: المغني (ص:١٥٠).

⁽٢) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ١٣٥).

⁽٣) انظر: المغنى (ص: ١٥١).

⁽٤) هذا بيت من الخفيف، انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٧٠)، والهمع (٢/ ١٣٦)، والتصريح (٢/ ١٤٨)، والدرر (٦/ ١٣٥)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٢٩٨).

الشاهد فيه: «وَجْهُكَ الْبَدْرُ، لَا، بَلِ الشَّمْسُ» فإنَّ (لا) فيه لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب.

* (بَلَى) (١) حَرْفُ جَوَابٍ، وتختَصُّ بِالنَّفْيِ، فَتُبْطِلُهُ، سواءٌ كَانَ مُجُرَّدًا، كَقُوْلِهِ تَعَالى: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواً أَن لَن يُبْعَثُواْ قُلُ بَلَى وَرَقِي لَبُعَثُنَ ﴾ [التغابن:٧]، أَمْ مَقْرُونًا باسْتِفْهامِ حقيقيِّ، مِثْلُ: ﴿ أَلَيْسَ زَيْدٌ بِقَائمٍ؟ » فتقولُ: بَلى. أَو تَوْبيخيِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ أَمْ يَعْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجُونَهُمْ بَلَى ﴾ [الزخرف:٨٠]، أو تَقْرِيريٍّ، كقوْلِهِ تَعَالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَيِّكُمْ قَالُواْ بَلَى ﴾ [الزخرف:٨٠]، أو تَقْرِيريٍّ، كقوْلِهِ تَعَالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَيِّكُمْ قَالُواْ بَلَى ﴾ [الأعراف:١٧٢] (٢).

وقد يُجابُ بها الاسْتِفْهامُ المجرَّدُ، كَقَوْلِهِ في الحَديثِ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ؟» قالوا: بَلى^(٣). وهو قَليلٌ.

حَرْفُ الثَّاءِ

﴿ثُمَّ)^(١) حَرْفُ عَطْفٍ، يَقْتضي التَّشْريكَ في الحُكْمِ، والتَّرْتيبَ، والمُهْلةَ.
 وفي كلِّ مِن ذلك خِلافٌ.

وقد أَجْراها الكُوفيُّونَ مجْرى الفَاءِ والوَاوِ في جَوَازِ نَصْبِ الْمُضارعِ بها بَعْدَ

(١) انظر: المغنى (ص:١٥٣).

(٢) وإذا كان الاستفهام للتقرير، فيُجاب بـ (بلي) على الأكثر كما هنا؛ مراعاة للفظ.

وقد يُجاب بـ: «نعم» عند أَمْنِ اللَّبس؛ مراعاةً للمعنى، كقول جَحْدَر بن رَبِيعَة العكلي، الشَّاعر الأُمويِّ صاحب الحكاية المشهورة مع الحَجَّاج:

نَعَمْ، وَتَرى الهِلَالَ كَمَا أَرَاهُ ﴿ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي

بعد قوله:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرِو وَإِيَّـانَا، فَذَاكَ لَنَا تَـدَانِي

(فضيلة الشيخ رحمه الله).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في كتاب الأيهان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ؟ رقم (٣) أخرجه بهذا الله بن مسعود رَضِيَاللَهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: المغني (ص:١٥٨).

فِعْـلِ الشَّرْطِ، كَقِـراءةِ الحَسَنِ: (ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوَتُ فَقَـدْ وَقَـعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ)^(۱) [النساء:١٠٠].

وأَجْرَاها ابْنُ مالكِ مجْراهما بَعْدَ الطَّلبِ، فجوَّزَ في قَوْلِهِ ﷺ: «ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ» (٢) أَنْ يكونَ مَنْصُوبًا -كها هو مَرْفُوعٌ، وبه جاءتِ الرِّوايةُ - وبَحْزُومًا (٣).

حَرْفُ الجِيمِ

ذَكَرَ فيه: (جَيْر)^(١) و(جَلَلْ)^(٥).

حَرْفُ الحَاءِ الْهُمَلَةِ

* (حَاشَا)(١) وَتُسْتَعْمَلُ على ثَلَاثةِ أَوْجُهِ:

أَحَدُها: فِعْلًا مَاضِيًا مُتعدِّيًا مُتصرِّفًا، تقولُ: «حاشَيْتُهُ» بمعنى: اسْتَثْنَيْتُهُ.

الثَّاني: تَنْزيهيَّة، نَحْوُ: ﴿ حَشَ لِلَهِ ﴾ [يوسف: ٣١]، والصَّحيحُ: أنَّها اسْمٌ بِمَعْنى: البَراءةِ، فمعنى: ﴿ حَشَ لِلَهِ ﴾ بَرَاءَةً للهِ، أو تنزيهًا للهِ مِنْ كذا، وإنَّها بُنِيَتْ تَشْبيهًا بـ: (حَاشَا) الحَرْ فيَّةِ.

⁽١) انظر: الدر المصون (٤/ ٨٠).

⁽٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم، رقم (٢٣٩)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، رقم (٢٨٢) من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٠٧)، وشواهد التوضيح والتصحيح (ص:١٦٢).

⁽٤) انظر: المغنى (ص:١٦٢).

⁽٥) انظر: المغنى (ص:١٦٣).

⁽٦) انظر: المغنى (ص:١٦٤).

الثَّالثُ: أَن تَكُونَ استثنائيَّةً، فَذَهبَ سِيبَوَيْهِ (١) وَأَكْثَرُ البَصْرِيِّينَ (٢) إِلَى أَنَّها حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ بِمَعْنِي: ﴿إِلَّا»، لَكَنَّها تَجُرُّ الْمُسْتَثْنِي.

وقِيلَ: تُسْتَعْمَلُ كثيرًا حَرْفًا جارًّا، وقَليلًا فِعْلًا مُتَعَدِّيًا جامِدًا.

(حتّى) (٢) حَرْفٌ لانْتِهاءِ الغايةِ -غالبًا - ولِلتَّعْليلِ، وبِمَعْنى: (إلَّا) الاسْتِثْنائيَّةِ،
 وهو أقَلُّها، وتُسْتَعْمَلُ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ:

الوَجْهُ الأوَّلُ: أَنْ تكونَ حَرْفَ جَرِّ كـ: (إلى)، لَكِنْ تُخَالِفُها في ثلاثةِ أُمورٍ: الأوَّلُ: في اخْتِصاصِها بالظَّاهر، فأمَّا قَوْلُهُ:

٢١- أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَحِّ تُرجِّ مِنْكَ أَنْهَا لَا تَخِيبُ (١)
 فَضَرُ ورَةٌ.

الثَّاني: أنَّ مُغَيَّاها داخلٌ إلَّا بِقَرينةٍ، عَكْس (إلى)، هذا هو الصَّحيحُ في البابَيْنِ.

الثَّالثُ: أَنَّ كُلَّا منهما قد يَنْفَرِدُ في مَحَلِّ لا يَصْلُحُ فيه الآخَرُ، فلو قُلْتَ: «كَتَبْتُ إلى زَيْدٍ» لم يَجُزْ: «كَتَبْتُ حتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ»، لم يَجُزْ: «إلى أَدْخُلَ البَلَدَ»، لم يَجُزْ: «إلى أَدْخُلَ البُلَدَ».

⁽١) انظر: الكتاب (٢/ ٣٤٩).

⁽٢) انظر: الإنصاف (١/ ٢٧٨) وما بعدها.

⁽٣) انظر: المغنى (ص:١٦٦).

⁽٤) هذا بيت من الوافر، انظر: الأشموني (١/ ٤٦٠)، والتصريح (٣/٣)، والهمع (٢٣/٢)، والدرر (١١١/٤).

والشَّاهد فيه: «حَتَّاكَ»، فقد جرَّ بـ: (حتى) كافَ الخطاب، فجَرَّ مُضْمَرًا، وهذا للضَّرورة.

الوَجْهُ الثَّاني: أن تكونَ عاطفةً بمَنْزلةِ الواوِ، إلَّا أنَّ بَيْنَهُما فُرُوقًا ثلاثةً:

أَحَدُها: أنَّه يُشْتَرَطُ لِمَعْطُوفِها شُرُوطٌ:

الأوَّلُ: أن يكونَ ظَاهِرًا، لا ضَميرًا.

الثَّاني: أن يكونَ بعْضًا أو جُزْءًا مِمَّا قَبْلَهُ، ك: «قَدِمَ الحَاجُّ حتَّى المُشاةُ»، و «أكلتُ السَّمكةَ حتَّى رأْسَها»، وضَابِطُ ذلك: أنَّها تَقَعُ حَيْثُ يَقَعُ الاسْتِثْناءُ، وتَمْتَنِعُ حيْثُ يمْتَنِعُ.

الثَّالثُ: أن يكونَ غايةً لِهَا قَبْلَها زِيادةً أو نَقْصًا، مِثْلُ: «بِهابُك النَّاسُ حتَّى الوُزراءُ»، و «زارك النَّاسُ حتَّى الحَجَّامونَ»، وقد اجْتَمَعا في قَوْلِهِ:

٢٢ قَهَرْنَا كُمُو حَتَّى الْكُهَاةَ، فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا(١)

الفَرْقُ الثَّانِ: أَنَّهَا لا تَعْطِفُ الجُمَلَ -على الصَّحيحِ- لِيَتَحَقَّقَ الشَّرْطُ الثَّانِ. الفَرْقُ الثَّالثُ: أَنَّهَا إذا عُطِفَتْ على مَجْرورِ أُعيدَ حَرْفُ الجِرِّ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّهَا الخَارَّةُ، فتقولُ: «مرَرْتُ بالقَوْمِ حتَّى بِزَيْدٍ»، فإنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جاز عَدَمُ إِعادَتِهِ، فتقولُ: «عَجِبْتُ منَ القَوْم حتَّى بَنيهِم».

الوَجْهُ الثَّالثُ مِن أَوْجُهِ (حتَّى): أَن تَكُونَ حَرْفَ ابْتِداءِ، أَيْ: تُسْتَأْنَفُ الجُمَلُ بَعْدَهُ، فَتَدْخُلُ على الجُمَلِ الاسْميَّةِ، كَقَوْلِهِ:

⁽١) هذا بيت من الطويل، رُوِيَ: «فَأَنْتُمُ لتَخْشَوننا»، ورُوِيَ: «وأنتم تَخَافُوننا»، انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٥٨)، والهمع (٢/ ١٣٦)، والدرر (٦/ ١٣٩).

الشَّاهد فيه: «حَتَّى الْكُهَاةَ»، و«حَتَّى بَنِينَا»، فإن معطوف (حتَّى) غاية لِهَا قبلها، فالأول في الزِّيادة، والثَّاني في النَّقص.

٢٣ فَهَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَـمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكُلُ (١)

وعلى الفِعْليَّةِ الَّتي فِعْلُها مُضَارعٌ، كقِراءةِ نَافِع: (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) (٢) [البقرة:٢١٤]، أو ماض، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿حَتَّى عَفَواْ وَقَالُواْ ﴾ [الأعراف:٩٥].

وقد يكونُ المَوْضعُ صالحًا لِكَوْنِها جارَّةً أو عاطِفَةً أو ابتدائيَّةً، كقوْلِكَ: «أَكَلْتُ السَّمكةَ حتَّى رَأْسها»، فعلى الأوَّلِ يكونُ (رأْسٌ) مَجُرُّورًا، وعلى النَّاني مَنْصُوبًا، وعلى النَّالثِ مَرْفُوعًا، والرَّأْسُ في حالَيِ النَّصْبِ والرَّفْعِ مَأْكُولُ، وفي حالِ الجَرِّ غيْرُ مأْكُولٍ.

تَنْبِيهَانِ:

الأوَّلُ^(۱): تَدْخُلُ (حتَّى) الجارَّةُ على المُضَارِعِ، فَيُنْصَبُ بَعْدَها بـ: (أَنْ) مُضْمَرَةً، ولها ثلاثةُ مَعَانِ:

- مُرادفةُ (إلى)، نَحْوُ: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١].
- ومُرَادفَة (كي) التَّعْليليَّة، نَحْوُ: «أَسْلِمْ حتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ»، ويَحْتَمِلُها قَوْلُهُ
 تَعَالى: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات:٩].
 - ومُرَادفَةُ (إلَّا) الاسْتِثْنائيَّةَ، كَقَوْلِهِ:

⁽١) هذا بيت من الطويل لجرير، انظر: الديوان (ص:٣٤٤) من قصيدة مطلعها: أَجِدَّكَ لا يَصْحُو الفُؤَادُ المُعَلَّلُ وَقَدْ لَاحَ مِنْ شَيْبٍ عِذَارٌ وَمِسْحَلُ والشَّاهد فيه: «حَتَّى مَاءُ» برفع: ماء، و(حتَّى) هنا حرف تبتدأ به الجملة، فدخلت على الجملة الاسميَّة.

⁽٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ٢٨٩)، الدر المصون (٢/ ٣٨٢).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:١٦٨).

٧٤ لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَهَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ (١)

ولا يَنْتَصِبُ الفِعْلُ بَعْدَ (حتَّى) إلَّا إذا كان مُسْتَقْبَلًا، ثُمَّ إِنْ كان مُسْتَقبَلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَنِ التَّكلُّمِ فالنَّصْبُ واجبٌ، نَحْوُ: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]، وإنْ كان بِالنِّسْبةِ إلى ما قَبْلَها خاصَّةً جاز الوَجْهانِ: الرَّفْعُ باعْتِبارِ زَمَنِ الحِكايةِ، والنَّصْبُ باعْتِبارِ زَمَنِ ما بَعْدَها بالنِّسْبةِ لِهَا قَبْلَها؛ لأَنَّه مُسْتَقْبَلُ، كَقَوْلِهِ: ﴿حَتَّى يَعُولَ وَالنَّصْبُ باعْتِبارِ زَمَنِ ما بَعْدَها بالنِّسْبةِ لِهَا قَبْلَها؛ لأَنَّه مُسْتَقْبَلُ، كَقَوْلِهِ: ﴿حَتَّى يَعُولَ النَّسُولُ ﴾ [البقرة: ٢١٤].

ولا يَرْ تَفِعُ الفِعْلُ بعْدَ (حتَّى) إلَّا بثَلَاثةِ شُروطٍ:

أَحَدُها: أن يكونَ حالًا أو مُؤَوَّلًا به.

الثَّاني: أن يكون مُسَبَّبًا عمَّا قَبْلَها، مِثْلُ: «سِرْتُ حتَّى أَدْخُلُ البَلَدَ» إذا قُلْتُها حالَ الدُّخولِ، بِخِلافِ: «ما سِرْتُ حتَّى أَدْخُلَها»، أو: «سِرْتُ حتَّى تطلُعَ الشَّمْسُ»، فيتعَيَّنُ النَّصْبُ.

الثَّالثُ: أن يكونَ فَضْلَةً، فلا رَفْعَ في نَحْوِ: «سَيْري حتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ»؛ لِئَلَّا يبقى الْبُنتَدأُ بلا خَبَرِ.

التَّنْبِيهُ الثَّانِ(٢): العَطْفُ بـ: (حَتَّى) قليلٌ، حتَّى أَنْكَـرَهُ الكـوفِيُّونَ، وأوَّلـوا

⁽١) هذا بيت من الكامل، وهو للمُقَنَّع الكندي في شرح ديوان الحماسة (٢/ ١٧٣٤)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٧٠)، والدرر (٤/ ٧٥)، وشرح ديوان الحماسة (ص:١٧٤).

والشاهد فيه: «حَتَّى تَجُودَ»، فقد دخلت (حتَّى) الجارة على الفعل المضارع، فنُصِبَ بعدها بـ: (أن) مُضْمَرةً، وإضهارها للوجوب، وهي مرادفة هنا لـ: «إلا أن»، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع، وهذا على مذهب ابن مالك.

⁽٢) انظر: المغني (ص:١٧٣).

ما يُمكِنُ فيه العَطْفُ^(١).

* (حَيْثُ) (٢) وطَيِّئٌ تقولُ: (حَوْثُ)، وهي مُثَلَّثُةُ الثَّاءِ بِناءً، ومِن العَرَبِ مَن يُعْرِجُها.

وهي ظَرْفُ مكانٍ، وقد تأْتي لِلزَّمانِ، والغالبُ أن تَقَعَ في محلِّ نَصْبِ على الظَّرْفيَّةِ، أو خَفْضِ بــ: (مِنْ)، وقد تُخْفَضُ بغَيْرِها، وقد تَقَعُ مَفْعُولًا به.

وتَلْزَمُ الإضافَةَ إلى الجُمَلِ، وإلى الفِعْليَّةِ أكْثَر، ويَنْدُرُ إضافَتُها إلى المُفْردِ، قال أبو الفَتْح (٢): ومَن أضافها إليه أعْرَبَها، ومِن أمثِلَتِهِ:

٢٥- أَمَا تَرَى حَيْثَ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعَا (٤)
 ويُرْوَى: «حَيْثُ سُهَيْلٌ» بِضَمِّ (حيثُ) ورَفْع (سُهَيل).

حَرْفُ الخاءِ

* (خَلا)^(٥) على وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أَن تكونَ حَرْفَ جرٍّ، فَقِيلَ: مَوْضِعُها نَصْبٌ عن ثَمَامِ الكَلامِ. وهو

⁽١) انظر: المقتضب (٢/ ٣٩).

⁽٢) انظر: المغني (ص:١٧٦).

⁽٣) هو أبو الفتح عثمان بن جنيٍّ، وذلك في كتاب: (التَّهام في تفسير أشعار هذيل مَّا أغفله أبو سعيد السكري)، ولعله في القسم المفقود منه، وانظر: [مغني اللبيب (ص:١٧٨)].

⁽٤) هذا الرجز لم أجد له قائلًا، انظر: شرح المفصل (٤/ ٩٠)، وشرح الشذور (ص:١٤٧)، وابن عقيل (٢/ ٥٤)، وشرح شواهد المغني (ص:١٣٤)، والدرر (٣/ ١٢٤).

الشاهد فيه: «حَيْثَ سُهَيْلٍ» فقد أعرب (حيث) بنصبها على أنَّها مفعول به، وأضافها إلى مُفْرَد، وهو (سهيل).

⁽٥) انظر: المغنى (ص:١٧٨).

الصُّوابُ، وقِيلَ: تتعلَّقُ بها قَبْلَها مِن فِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ.

الثَّاني: أن تكونَ فِعْلَا ناصِبًا للمُسْتَثنى، ويتعيَّنُ ذلك مع (مَا)، وفاعِلُها كفاعِلِ (حَاشَا)، ومحلُّ الجُمْلةِ نَصْبٌ على الحالِ، أو الظَّرْفِ، أو الاسْتِثناءِ، على خِلافٍ.

حَرْفُ الرَّاء

* (رُبَّ)(١) حَرْفُ جَرِّ، خلافًا لِلْكوفِيِّينَ فِي اسْمِيَّتِهِ(٢).

وتَرِدُ لِلتَّكْثيرِ كثيرًا، ولِلتَّقْليلِ قَليلًا.

ويجبُ تَصْديرُها، وتَنْكيرُ مَجْرورِها، ونَعْتُهُ إن كان ظاهِرًا، وإفْرادُهُ، وتَذْكيرُهُ، وتَذْكيرُهُ، وتَذْكيرُهُ،

وتُحْذفُ كَثيرًا بَعْدَ الواوِ، وأقل منه بَعْدَ الفاءِ، وأقل منهما بَعْدَ «بَلْ»، وأقل منهُنَّ بِدونِهِنَّ، وهي زائدةٌ إِعْرَابًا^(٣)، لا مَعْنَى.

فإذا قُلْتَ: «رُبَّ رَجُلٍ صَالح عِندي» فمحلُّ بَجُرُورِها رَفْعٌ بالابْتِداءِ، و: «رُبَّ رَجُلٍ صالحِ لَقيتُ» نَصْبٌ على المَفْعوليَّةِ.

وتُزادُ بَعْدَها (ما)، فَتَكُفُّها عن العَمَلِ غالبًا، وتُهيِّئُها لِلدُّخولِ على الجُمْلةِ الفِعْليَّةِ.

⁽١) انظر: المغنى (ص:١٧٩).

⁽٢) انظر: الدرر (٢/ ١٢)، والهمع (٢/ ٢٥)، والإنصاف (٢/ ٨٣٢).

⁽٣) أي: فلا تحتاج لمتعلق. (فضيلة الشيخ رحمه الله).

حَرْفُ السِّينِ

* (السِّينُ المُفْرَدَةُ)(١) حَرْفٌ يَخْتصُّ بالمُضارعِ، ويُحَلِّصُهُ لِلاسْتِقْبالِ، ويقولُ المُغْرِبونَ: إنَّهَا حَرْفُ تَنْفيسٍ. وأَوْضَحُ مِن عِبارتِهِمْ: قَوْلُ الزَّخَشريِّ وغيْرِهِ: حَرْفُ اسْتِقْبالٍ.

وزَعَمَ الزَّغَشريُّ أنَّهَا إذا دَخَلَتْ على مَحُبُّوبٍ أو مَكْـروهٍ أفـادتْ أنَّـه واقعٌ لا مَحَالة (٢)، فهي مُؤكِّدةٌ لِلْوَعْدِ والوَعيدِ.

* (سَوْفَ)(٢) حَرْفٌ مُرادِفٌ لِلسِّينِ، وقيل: بَلْ هي أَوْسَعُ منها.

وتُخالِفُها بِجَوازِ دُخولِ اللَّامِ عليها، مِثْلُ: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعَطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ [الضحى:٥]، وفَصْلِها بالفِعْل الْمُلْغي، كقَوْلِهِ:

٢٦ وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَوْ يَسَاءُ؟ (١)

* (سِيَّ) (٥) مِن: «لا سِيَّا» بمعنى: مِثْل، وتَثْنِيتُهُ: «سِيَّانِ».

وتَشْديدُ يائِهِ ودخولُ (لا) والواوِ قَبْلَها واجبٌ عنْدَ ثَعْلَبِ، وذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّه

⁽١) انظر: المغنى (ص:١٨٤).

⁽٢) انظر: الكشاف (١/ ٣١٥).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:١٨٥).

⁽٤) هذا بيت من الوافر لزهير بن أبي سُلمى المزني، انظر: الديوان (ص:١٢) من قصيدته الحوليَّة: عَفَا مَنْ آلِ فَاطِمَةَ الجِوَاءُ فَيُمْنُ، فَالقَوَادِمُ، فَالحِسَاءُ

والشاهد فيه: «وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي»، فَقد فصلت (سَوْفَ) عن الفعل بفعل مُلْغَى، وهو (إخال)، وسبب إلغائه: هو وقوعه بين «سوف» والفعل. انظر: همع الهوامع (٢/ ٢٣٠).

⁽٥) انظر: المغنى (ص:١٨٦).

قَدْ يُخَفَّفُ، وقد تُحْذَفُ الواوُ، كقوْلِهِ:

٢٧ فِـ هُ بِـ الْعُقُودِ وَبِـ الْأَيْمَانِ، لَا سِــيَا
 عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ (١)

و(سِيَ) اسْمُ (لا).

ويجوزُ فيها بَعْدَها ثلاثةُ أَوْجُهِ:

أَحَدُها: الجرُّ بالإضافَةِ، وهو أرْجَحُها، ف: (ما) زائدةٌ بَيْنَ المُضافِ والمُضافِ إليه، كَزِيادَتِها في قوْلِهِ تَعَالى: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ [القصص:٢٨].

الثَّاني: الرَّفْعُ على أَنَّه خبَرٌ لُمِبْتدإٍ مَحْذُوفٍ، فـ: (ما) مَوْصُولَةٌ أَو نَكِرةٌ مَوْصُوفَةٌ بالجُمْلةِ.

وعلى هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ ففتحةُ (سيَّ) فتحةُ إعْرابٍ؛ لأَنَّهُ مُضافٌ.

الثَّالثُ: النَّصْبُ إن كان نَكِرَةً على أنَّه تَمْييزٌ، و(ما) كافَّةٌ عن الإضافةِ، وعليه فَفَتْحَةُ (سِيَّ) فتْحَةُ بناءٍ.

* (سَوَاءٌ) (٢) تأتي بِمَعْنى: مُسْتَوِ. فيُوصَفُ بِهَا المَكَانُ، بِمعنى: أَنَّه نِصْفٌ بَيْنَ مَكَانَيْنِ. والأَفْصَحُ حينئذِ: أَن يُقْصَرَ مع الضَّمِّ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿مَكَانَا سُوَى ﴾ [طه:٥٥]، وقد تُمَدُّ مع الفَتْح، كقوْلِهِ: «رأيْتُ رجُلًا سَواءً والعدَمُ».

وعلى هذا المَعْنى يُخْبَرُ بها عن الواحِدِ فها فَوْقَـهُ بِلَفْـظٍ واحِدٍ، كَقَـوْلِهِ تَعَـالى: ﴿لَيْسُوا سَوَآءِ﴾ [آل عمران:١١٣].

⁽۱) هذا بيت من البسيط، وهو غير منسوب، انظر: شرح شواهد المغني (ص: ١٤١)، شرح التسهيل (٣) ١٦٠)، والدرد (٣/ ١٨٦).

والشاهد فيه: «لاسِيهَا»، فإنَّها مُخُفَّفة، والواو محذوفةٌ.

⁽٢) انظر: المغني (ص:١٧٨).

وتَأْتِي بِمَعْنى: الوَسَطِ والتَّامِّ. والأَفْصَحُ: اللَّهُ مع الفَتْحِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿فِي سَوَآءِ الْمَخْدِيدِ ﴾ [الصافات:٥٥]، وقوْلِهِمْ: «هذا دِرْهَمٌ سواءٌ».

وتأتي بمعنى: القَصْدِ. فَتُقْصَرُ مع الكَسْرِ، وهو أَغْرَبُ معانيها، كقَوْلِهِ:

٢٨ فَلَأَصْرِ فَنَ سِوَى حُذَيْفَةً مِـدْحَتِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَحْـزَابِ (١)

وَتَأْتِي بِمَعْنَى: مَكَان، أو غَيْر. فَتُمَدُّ مع الفَتْحِ، وتُقْصَرُ مع الضَّمِّ، ويجوزُ الوَجْهانِ مع الكَسْرِ.

وتقعُ هذه صِفَةً واستِثْناءً.

وهي عِنْدَ الزَّجَّاجِيِّ وابنِ مالكٍ ك: (غَيْر) في المَعْنى والإِعْرَابِ^(٢)، وعِنْدَ سِيبَوَيْهِ والجُمْهورِ: ظَرْفُ مكانٍ مُلازِمٌ لِلنَّصْبِ، لا تَخْرُجُ عنه إلَّا في الضَّرورةِ^(٣)، وعِنْدَ الكُوفِيِّينَ وجَمَاعةٍ لِلْوَجْهَيْنِ^(٤).

(۱) هذا بيت من الكامل، وهو لرجل من بني الحارث بن الخزرج كما في الأغاني (۱ / ۱۲۷)، ونقل عن أبي عبيدة قوله: زعم الأخفش أنَّه لحسَّان بن ثابت. وفي معجم الشواهد (۱/ ٦٥)، و(١/ ٢٤١) نسبه إلى حسَّان أو رجل من بني الحارث، وفيه يرى أنَّ الأحزاب تصحيف، والصواب: (الأجراف). والشاهد فيه: «سِوَى حُذَيْفَةَ»؛ إذ أتت (سِوَى) بمعنى القصد مكسورة.

(٢) قال ابن مالك رحمه الله:

ولسِوَّى سُوَّى سَوَاءِ اجْعَلَا عَلَى الأَصَعِّ مَا لَـ: «غَيْرٍ» جُعِلَا [الأَلفية (ص: ٥٠)].

وقال في الكافية (٢/ ٧١٦):

(سوی) کـ(غیر) فی جمیع ما ذکر

وانظر: التصريح (١/ ٣٦٢)، شرح التسهيل (٢/ ٣١٢).

(٣) الكتاب (١/ ٤٠٧)، والكافية (٢/ ٧١٦)، والتصريح (١/ ٣٦٢).

(٤) الإنصاف (١/ ٢٩٤).

حَرْفُ العَيْنِ الْهُمَلَةِ

* (عَلَى)(١) على وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أن تكونَ حَرْفًا، ولها مَعانٍ.

أَحَدُها: الاسْتِعْلاءُ، إمَّا على المَجْرورِ، وهو الأكْثَرُ، كقوْلِهِ: ﴿ لِتَسْتَوُواْ عَلَى ظُهُورِهِ ﴾ [الزخرف: ١٣]، أو على ما يَقْرُبُ منهُ، كقوْلِهِ: ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدَى ﴾ [طه: ١٠]، وقد يكون الاسْتِعْلاءُ مَعْنَويًّا، كَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَمُمْ عَلَى ذَنْبُ ﴾ [الشعراء: ١٤].

الثَّاني: المُصاحَبةُ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَعَانَى ٱلْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [البقرة:١٧٧].

الثَّالثُ: المُجاوَزَةُ كـ: (عن)، كقَوْلِهِ:

٢٩- إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا (٢)
 وَيَحْتَمِلُ أَنَّه ضَمَّنَ (رَضِيَ) مَعْنى: (عَطَفَ).

الرَّابِعُ: التَّعْليلُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ وَلِتُكَيِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَنكُمْ ﴾ [البقرة:١٨٥].

الخامِسُ: الظَّرْفيَّةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [القصص:١٥].

السَّادسُ: مَعْنى (مِن)، كَقُولِهِ تَعَالى: ﴿إِذَا أَكْنَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [المطففين: ٢].

⁽١) انظر: المغني (ص:١٨٩).

⁽۲) هذا بيت من الوافر لقحيف العامري، انظر: أدب الكاتب (ص٥٠٧)، والمقتضب (٢/ ٣٢٠)، والخصائص (٢/ ٣١٠)، والإنصاف (٢/ ٦٣٠)، والأزهية (ص:٢٧٧)، والأشموني (١/ ٤٦٩)، والدرر (٤/ ١٣٥).

الشاهد فيه: «عليَّ»، فإنَّها بمعنى: عنِّي.

السَّابِعُ: مَعْنى الباءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَا أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَ ﴾ [الأعراف:١٠٥].

الثَّامنُ: الاسْتِدْراكُ والإِضْرابُ، كقَوْلِكَ: «فُلانٌ سَيِّعُ الصَّنيعِ على أَنَّه لا يَيْأَسُ مِن رَحْمَةِ اللهِ»، وقوْلِ الشَّاعِرِ:

٣٠ بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعِ إِذَا كَانَ مَنْ تَهُوَاهُ لَيْسَ بِنِي وُدِّ(١)

الوَجْهُ الثَّاني لـ(عَلَى): أَنْ تكونَ اسْمًا بِمَعْنى: فَوْقُ. وذلك إذا دَخَلَتْ عليها (مِن)، كَقَوْلِهِ:

٣١ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ (٢) * (عَنْ)(١) * (عَنْ)(١) وتأتي على ثَلَاثةِ أَوْجُهِ:

(۱) هذان بيتان من الطويل من أبياتٍ لقيس بن الملوح في ديوانه (ص:۸۳)، وتروى لابن الدُّمينة عبدالله الخثعمي (ت١٣٠ه)، انظر: شرح المفصَّل (١١٩/٨)، وتجريد الأغاني القسم الثاني (٢/ ١٨٢٩)، ومعجم شواهد العربية (١/ ١٠٩).

والشَّاهد فيهها: «عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ»، فقد استدرك بـ: (عَلَى) قوله: «فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا»، واستدرك بـ: (عَلَى) الثانية قوله: «عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ».

(۲) هذا بيت من الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلي، يصف قطاةً. انظر: الكتاب (٤/ ٢٣١)، أدب الكاتب (ص:٥٠٤)، والمقتضب (٣٨/٨)، الأزهيَّة (ص:١٩٤)، وشرح المفصل (٣٨/٨)، وأوضح المسالك (٣/ ٨٥)، والدرر (٤/ ١٨٧)، وقد رُوِيَ البيت:

ُ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ خِسُهَا تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

والشاهد فيه: «مِنْ عَلَيْهِ»، ف: (على) هنا اسم -بمعنى: فوق- مَبْنِيٌّ على السُّكُون في محَل جر؛ للخول (من) عليها.

(٣) انظر: المغني (ص:١٩٦).

أَحَدُها: أن تكونَ حَرْفَ جَرِّ، وله مَعانٍ:

أَحَدُها: المُجاوَزةُ، ك : «سافَرْتُ عن بلَدِ الظُّلْم».

الثَّاني: البَدَلُ، كـ: «صُومِي عَنْ أُمِّكِ»(١).

الثَّالثُ: الاسْتِعْلاءُ، ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ عَ ﴾ [ممد: ٣٨].

الرَّابِعُ: التَّعْليلُ، ﴿ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةِ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ [التوبة:١١٤].

الخامِسُ: مَعْنى (بَعْدَ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَتَرْكُبُنَّ طَبُقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق:١٩].

السَّادسُ: مَعْنى (مِن)، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ النَّوْيَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشورى:٢٥].

السَّابِعُ: مَعْنَى الباءِ، ومَثَّلَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْمُوَىٰٓ ﴾ [النجم:٣]، وفيه

الوَجْهُ النَّاني لـ (عَنْ): أن تكونَ حَرْفَ مَصْدَرٍ، بدَلًا عن (أنْ) كما في لُغَةِ تَميمٍ، يقولون: «يُعْجِبُني عن تَفْعَلَ».

الثَّالثُ: أن تكونَ اسْمًا، ويتَعَيَّنُ في مواضِعَ:

أَحَدُها: بَعْدَ (مِن)، وهو كثيرٌ، مِثْلُ:

٣٢- فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي (٢)

⁽١) أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٨) من حديث ابن عباس رَعِوَالِلَهُ عَنْهُمَا.

⁽۲) هذا بيت من الكامل لقطري بن الفجاءة الخارجي، انظر: الحماسة البصرية (۱/ ١٢٥)، والأمالي (۲/ ١٩٠)، وخزانة الأدب (۱/ ١٥٨-١٦٠)، شرح المفصل (۸/ ٤٠)، وأوضح المسالك (٣/ ٥٧)، وابن عقيل (۲/ ٣٠)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٤٣٩).

الثَّاني: بَعْدَ (على)، وهو نادرٌ، كقَوْلِهِ:

٣٣ عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ ؟(١)

* (عَوْضُ) (٢) ظَرْفٌ لاسْتِغْراقِ المُسْتَقْبَلِ كـ: «أَبِدًا»، لكنَّهُ مُخْتَصُّ بالنَّفْيِ، وهو مُعْرَبٌ إِن أُضيفَ، مَبْنِيُّ -إِن لم يُضَفْ- على الضَّمِّ، أو الفَتْح، أو الكَسْرِ.

* (عَسَى) (٢) فِعْلُ، وقال سِيبَوَيْهِ: حَرْفٌ إِن اتَّصلَ بالضَّميرِ المَنْصوبِ، كَقَوْلِهِ:

٣٤ تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكًا (١)

ومَعْنَاه: التَّرجِّي في المَحْبوب، والإِشْفَاقُ في المَكْروهِ.

مِثْالُهُما: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكَرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّواً شَيْئًا وَهُوَ شَرُّ لَكُمْ ﴾ [البقرة:٢١٦].

الشَّاهد فيه: «مِنْ عَنْ يَمِينِي»، فإن (عن) اسم بمعنى: جانب. مبنيٌّ على السكون في محل جر،
 وذلك لدخول «مِن» عليها.

⁽١) هذا بيت من الطويل، وهو غير منسوب، انظر: الجني الداني (ص:٢٤٣)، وشرح شواهد المغني (ص:١٥١)، الهمع (٢/ ٣٦)، والدرر (٤/ ١٩١).

والشاهد فيه: «عَلَى عَنْ»، فإنَّ (عن) هنا اسم مبني على السكون في محل جرَّ، وذلك لدخول (على) عليها.

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٢٠٠).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٢٠١).

⁽٤) هذا رجز لرؤبة بن العجاج، انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٤)، والإنصاف (١/ ٢٢٢)، والأشموني (١/ ٢٢٨)، خزانة الأدب (٥/ ٣٦٨).

والشاهد فيه: «عَسَاكًا»، فإن (عسى) هنا حرف للترجي مثل: (لعل)؛ لاتصالها بضمير النصب، وهو كاف الخطاب، انظر: الانتصاف من الإنصاف (١/ ٢٢٣).

وتُسْتَعْمَلُ على أَوْجُهِ:

أحدُها: «عَسَى زَيْدٌ أَن يَقُومَ»، وإعْرابُهُ عِنْدَ الجُمْهورِ: أَنَّ (زَيْدًا) اسمُها، و(أَنْ) وما دَخَلَتْ عليه في تأويلِ مَصْدَرٍ خبَرُها، وحيْثُ إنَّه مَصْدَرٌ، والمُخْبَرُ عنه اسْمُ عيْنٍ، فإنَّه يُقَدَّرُ مُضافٌ قبْلَ الاسْمِ أو قبْلَ الخَبَرِ، فيُقالُ: تَقْديرُهُ: عسى أَمْرُ زَيْدٍ القِيامَ، أو عسى زَيْدٌ صاحبَ قِيامٍ.

وذهب سِيبَوَيْهِ (١) والمُبَرِّدُ (٢) إلى أنَّ (عَسَى) فعْلٌ بِمَعْنى: قارَبَ، و(زَيْدٌ) فاعلٌ، وتأويل المَصْدرِ مَفْعُولٌ به.

الوَجْهُ الثَّاني: «عسى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ»، فتكونُ تامَّةً، وتأويلُ المَصْدرِ فاعلٌ.

الثَّالثُ: «عَسَى زَيْدٌ يقومُ أو سيقومُ أو قائمًا»، و(عسى) فيهنَّ فِعْلُ ناقصٌ بلا إشْكالِ.

الرَّابِعُ: (عسايَ) و(عساك) و(عَسَاهُ)، وفيه ثلاثةُ مَذاهبَ:

أَحَدُها: أنَّ عَمَلَها عمَلُ «لعلَّ»، تنْصِبُ الاسْمَ، وتَرْفَعُ الْخَبَرَ.

الثَّاني: أنَّها على عمَلِها، ولكنِ اسْتُعيرَ ضميرُ النَّصْبِ للرَّفْعِ، وهو مَرْدُودٌ.

الثَّالثُ: أنَّها على عمَلِها، بِجَعْل خَبَرِها اسمَها.

الخامس: «عسى زَيْدٌ قائمٌ»، ويتخرَّجُ على أنَّها ناقصةٌ، واسمُها ضَمِيرُ الشَّأْنِ.

⁽١) انظر: الكتاب (٣/ ١٥٧).

⁽٢) انظر: المقتضب (٣/ ٦٨).

* (عَلِ)(١) بالتَّخْفيفِ، اسمٌ بمعْنى: فَوْقُ.

ولا يُسْتَعْمَلُ إلَّا مَجْرورًا بـ: (مِنْ)، ومَقْطُوعًا عن الإضافةِ، ثُمَّ إن أُريدَ به المَعْرفةُ كان مَبْنِيًّا على الضَّمِّ، وإلا كان مُعْرَبًا.

* (عِنْد) (٢) اسمٌ لِكَانِ الحُضورِ، وقَد تأتي لِزَمانِهِ، ولا تُسْتَعْمَلُ إلَّا ظَرْفًا أو مَجْرُورةً بـ: (مِن).

ويُرادِفُها كَلِمتانِ:

إِحْداهُما: (لَدَى) مُطْلَقًا، لكِنَّ (عِنْدَ) أَمْكَنُ منها مِن وَجْهَيْنِ:

أحدُهُما: أنَّها تجيئ ظُرْفًا للأَعْيانِ والمعاني، ولا تكونُ (لدى) ظَرْفًا لِلْمعاني، كذا قِيلَ.

الثَّاني: أَنَّ (عِنْدَ) تُسْتَعْمَلُ في الغائِبِ، فتقولُ: «عِنْدي مالٌ» وإن كان غائبًا، بِخِلافِ (لَدى)، فتختَصُّ بالحاضِرِ.

وهُناك وَجُهُ ثالثٌ، وهو جَوازُ جرِّ (عِنْدَ) بِخِلافِ (لَدَى).

الكَلِمةُ الثَّانيةُ: (لَدُنْ)، لكنْ تُخالِفُها في أُمورِ:

أَحَدُها: أَنَّهَا لا تقعُ إلَّا إذا كان المَحَلُّ مَحَلَّ ابْتِداءِ غايةٍ، كَقَوْلِهِ: ﴿مِن لَدُنْهُ ﴾ [النساء:٤٠].

الثَّاني: أنَّها لا تكونُ إلا فَضْلَةً، و(عِنْدَ) تكونُ عُمْدَةً وفَضْلَةً.

⁽١) انظر: المغنى (ص:٢٠٥).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٢٠٦).

الثَّالثُ: أنَّ جرَّها بـ: (مِن) أكْثَرُ مِن نَصْبِها.

الرَّابعُ: أنَّها مبنيَّةٌ عِنْدَ الأَكْثَرِ.

الخامسُ: أنَّها قد تُضافُ لِلْجُمْلَةِ.

السَّادسُ: أنَّها قد لا تُضافُ أصْلًا.

حَرْفُ الغَيْنِ المُعْجَمَة

* (غَيْر) (١) اسْمٌ مُلازِمٌ للإضافة، إمَّا لَفْظًا، وإمَّا مَعْنَى إن فُهِمَ المَعْنى، وتقدَّمَتْ عليها (ليس)، كقَوْلِهِم: «قبَضْتُ عَشَرَةً ليس غَيْرُ»، ويجوزُ في (غَيْر) هنا الضَّمُّ والفَتْحُ مُنَوَّنَةً وغيرُ مُنَوَّنَةٍ؛ فإن كانت مُنَوَّنَةً فضَمُّها على أنَّها اسْمُ (ليس)، والخبَرُ مَحْذُوفٌ، وفَتْحُها على أنَّها حبرُ (ليس)، والاسْمُ مَحْذُوفٌ.

وإن كانت غَيْر مُنَوَّنةٍ فَقِيلَ: هي مَبْنيَّةٌ. فيَحْتَمِلُ أن تكون اسْمًا أو خَبَرًا، وقِيلَ: مُعْرَبَةٌ. فإن كانت مَضْمومَةً فهي الاسْمُ، وإن كانت مَفْتُوحَةً فهي الخَبَرُ.

وأمَّا المُضافةُ لَفْظًا فتَقَعُ على وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما -وهو الأَصْلُ-: أن تكونَ صِفَةً لِنكِرةٍ، ولم تتعرَّفْ بالإضافةِ لِشِدَّةِ إِشْلَةً إِنْهَامِها، أو لَمِعْرفةٍ قَرِيبةٍ مِن النَّكِرةِ، مِثْلُ: ﴿نَعْمَلُ صَلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر:٣٧]، ﴿ مِرْطَ ٱلَّذِينَ أَنْمَتَ عَلَيْهِمْ ۞ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة:٦-٧].

الثَّاني: أن تكونَ اسْتِثْنائيَّةً، فتُعْرَبُ إعْرابَ الاسْمِ الواقِعِ بعْدَ (إلَّا)، ويجوزُ بِنَاؤُها على الفَتْح إذا أُضيفَتْ إلى مَبْنِيٍّ، كقَوْلِهِ:

⁽١) انظر: المغنى (ص:٢٠٩).

طَقَتْ حَمَامَـةٌ فِي غُصُــونٍ ذَاتِ أَوْقَــالِ(١)

٣٥ لَـمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

وقُوْلِهِ:

٣٦ لُـذْ بِقَـيْسٍ حِـينَ يَـأْبَى غَـيْرَهُ تُلْفِ هِ بَحْـرًا مُفِيضًا خَـيْرَهُ (٢)

تَنْبِيهُ مِنْ عِنْدي: قال المؤلِّفُ ابنُ هِشَامٍ: «وقَوْلُهم: «لا غَيْرُ» لَخُنُّ قال المُحَشِّي (٣): والحَقُّ أَنَّه ليس بِلَحْنٍ، فقد حكاهُ ابنُ الحاجِبِ، وأقرَّهُ مُحَقِّقو كلامِهِ، وأنْشَدَ ابْنُ مالكِ(٤):

لَعَنْ عَمَلِ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ (٥)

٣٧ حَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا

(١) هذا بيت من البسيط لأبي قيس بن الأسلت. انظر خزانة الأدب (٣/ ٤٠٨)، ونسب أيضًا لرجلٍ من بني كنانة، انظر: الكتاب (٢/ ٣٢٩)، وانظره في اللِّسان والقاموس مادة (وقل).

والشَّاهد فيه: «غَيْرَ أَنْ»، حيث جاءت (غير) مبنيَّةً لإضافتها إلى مبنيِّ، وهو (أن) المصدرية.

(٢) هذا الرجز لم أجد قائله، انظره في شرح التسهيل (٢/ ٣١٣)، شرح شواهد المغني» (ص:١٥٧)، ومعجم شواهد العربية (٢/ ٤٧٦).

والشاهد فيه: «غَيْرَهُ»، فقد بُنِيَت لإضافتها إلى مبنيٍّ، وهو هاء الغيبة.

- (٣) هو الشيخ محمد الأمير، انظر إلى كلامه هذا في حاشيته على المغني (١/ ١٣٦).
 - (٤) في شرح التسهيل (٣/ ٢٠٩).
- (٥) هو بيت من الطويل، لم أجد قائله، انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٠٩)، والقاموس مادة (غير)،
 والدرر (٣/ ١١٦).

والشاهد فيه: «لا غَيْرُ» قال صاحب القاموس: «وقولهم: «لا غيرُ» لحن»، وهو غير جيِّد؛ لأنه مسموع في قول الشاعر: «جوابًا به .. البيت». ارجع إليه للاستزادة.

حَرْفُ الفاءِ

* (الفَاءُ المُفْرَدَةُ)(١) وَتَرِدُ على ثلاثةِ أَوْجهِ:

أَحَدُها: أن تكونَ عاطفةً، فتُفيدُ التَّرْتيبَ والتَّعْقيبَ والسَّببيَّةَ، والتَّرْتيبُ نَوْعانِ:

■ مَعْنويٌّ، كـ: «قام زَيْدٌ فعَمْرٌو».

وذِكْرِيُّ، وهو عَطْفُ مفَصَّلِ على مُجْمَلٍ، نحْوُ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَهُ, فَقَالَ ﴾
 الآيةَ [هود:٤٥].

والتَّعْقيبُ في كلِّ شيْءِ بِحَسَبِهِ، كما يُقالُ: «تَزَوَّجَ، فَوُلِدَ له» إذا لم يكن بَيْنَهُما إلا مُدَّةُ الحَمْلِ.

وقِيلَ: تأتي بمَعْنى: «ثُمَّ»، وبمَعْنى: الواوِ.

والسَّببيَّةُ تكونُ غالبًا في العاطِفَةِ جُمْلَةً أو صِفَةً، فالأوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص:١٥]، والثَّاني نَحْوُ: ﴿لَا كِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُومٍ ﴿أَنَّ فَالِتُونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴾ [الواقعة:٥٢-٥٣].

وقد تَأْتِي فِي هَذَيْنِ الْمَوْضعيْنِ لَمُجرَّدِ التَّرْتيبِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰ أَمَلِهِ. فَجَآءَ بِعِجْلِ ﴾ [الذاريات:٢٦] وقوْلِهِ: ﴿ فَالرَّجِرَتِ زَجْرًا ۞ فَالنَّلِيَنتِ ذِكْرًا ﴾ [الصافات:٢-٣].

الوَجْهُ الثَّاني مِن أَوْجُهِ الفاءِ: أن تكونَ رَابِطَةً لِلْجوابِ في الشَّرْطِ وشِبْهِهِ، وذلك حَيْثُ لا يَصْلُحُ أن يكونَ شَرْطًا، وقد تُحْذَفُ لِلضَّرورةِ، وقد يأتي بَدَلَها (إذا) الفُجائيَّةُ.

⁽١) انظر: المغنى (ص:٢١٣).

الوَجْهُ الثَّالثُ: أَن تكونَ زائدةً في الخَبَرِ، إمَّا مُطْلقًا، مِثْلُ: «أَخُوك فَوُجِدَ»، وإمَّا بشَرْطِ أَن يكونَ أَمْرًا أَو نَهْيًا، كقوْلِهِ:

٣٨ وَقَائِلَةٍ: خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّانِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا (١) وقوْلِكَ: «زَيْدٌ فلا تَضْرِبُهُ».

وأمَّا قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَأَعْبُدُ ﴾ [الزم:٦٦] فقيل: زائدةٌ. وفيه بُعْدٌ، وقِيلَ: جَوَابٌ لـ: (أمَّا) مُقدَّرَةً. وفيه إِجْحَافٌ، وقِيلَ: عاطفةٌ على مَحْذُوفٍ، والتَّقْديرُ: تَنَبَّهُ! فاعْبُدِ اللهَ.

وأمَّا الفاءُ في قوْلِكَ: «خَرَجْتُ فإذا الأَسَدُ» فقيل: زائدةٌ لازمَةٌ. وقيل: عَاطِفَةٌ. وقيل: عَاطِفَةٌ.

ومِثْلُها: قَوْلُهُ: ﴿ فَصَلِ لِرَبِّكَ وَٱغْمَرُ ﴾ [الكوثر:٢]؛ إذ لا يَصِتُّ عَطْفُ الإِنْشَاءِ على الخَبَرِ.

تَنْبِيهٌ: قِيلَ: الفاءُ تكونُ لِلاسْتِئْنافِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة:١١٧]، والتَّحْقيقُ: أنَّها لِلْعطْفِ.

* (فِي)(٢) حَرْفُ جِرِّ، وله عَشَرَةُ مَعانٍ:

الأوَّلُ: الظَّرْفيَّةُ زمانًا أو مكانًا، حَقِيقةً أو مَجَازًا، ومِن المكانيَّةِ: «أَدْخَلْتُ الخاتَمَ

⁽۱) هذا بيت من الطويل، مجهول القائل، انظر: الكتاب (۱/ ۱۳۹)، والأزهية (ص:۲۶۳)، والجنى الداني (ص:۷۱)، وشرح شواهد المغني (ص:۹۰۱)، وأوضح المسالك (۲/ ۱۳۲)، والأشموني (۱/ ۳۵۳)، والدرر (۲/ ۳۲).

والشاهد فيه: «فَانْكِحْ»، فإنَّ (الفاء) زائدة لكون الخبر أمرًا.

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٢٢٣).

في أُصْبُعي»، لكنَّه على القَلْبِ.

الثَّانِ: المُصاحَبَةُ، نَحْوُ: ﴿ آدْخُلُواْ فِي أَمْرِ ﴾ [الأعراف: ٣٨].

الثَّالَثُ: التَّعْليلُ، نحْوُ: ﴿ٱلَّذِي لَمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [يوسف:٣١].

الرَّابِعُ: الاسْتِعْلاءُ، ﴿ وَلَا أُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه:٧١].

الخامسُ: مُرادفَةُ الباءِ.

السَّادسُ: مُرادفَةُ (إلى)، ﴿فَرَدُّوا أَيَّدِيَهُمْ فِي أَفْوَهِهِمْ ﴾ [إبراهيم:٩].

السَّابعُ: مُرادفَةُ (مِن).

الثَّامنُ: المُقايَسَةُ، وهي الدَّاخلةُ بَيْنَ مَفْضُولٍ سَابقِ وفَاضِلِ لاحِقِ، نَحْوُ: ﴿ فَكَمَا مَتَنعُ ٱلْحَكَيَوْةِ ٱلدُّنْيَـا فِي ٱلْآخِـرَةِ إِلَّا قَلِيــلُّ ﴾ [التوبة:٣٨].

التَّاسعُ: التَّعْويضُ.

العَاشِرُ: التَّوْكيدُ. وأَجَازَه بَعْضُهم في قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِهَا﴾ [هود: ١٤].

حَرْفُ القَافِ

﴿ قَدْ) (١) وَتَأْتِي عَلَى قِسْمِيْنِ: حرفيَّةٍ، واسْميَّةٍ.

والاسْمِيَّةُ: إمَّا اسمٌ بمَعْنى: حَسْبُ. وإمَّا فِعْلُ، وإمَّا اسْمُ فعْلِ، فالَّتي بمعنى: (حَسْبُ) تُسْتَعْمَلُ مبنيَّةً، وهو الأكْثَرُ، مِثْلُ: «قَدْ زَيْدٍ دِرْهَمْ»، ومُعْربةً، وهو قليلٌ،

⁽١) انظر: المغنى (ص:٢٢٦).

مِثْلُ: «قَدُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ»، والَّتي بمَعْنى اسْمِ الفِعْلِ تكونُ بمَعْنى: يكْفِي، كقولِكَ: «قَدْ زَيْدًا دِرْهَمٌ».

والحَرْفيَّةُ: تَخْتَصُّ بالفِعْلِ الخَبَريِّ المُثْبَتِ المتصرِّفِ المجرَّدِ مِن جازمٍ وناصبٍ وحَرْفِ تَنْفِيسٍ، وهي معه كالجُزْءِ، فلا يُفْصَلُ بَيْنَهُما، اللَّهُمَّ إلا بالقَسَمِ، كَقَوْلِهِ:

٣٩ أَخَالِـ دُ قَـ دُ وَاللهِ أَوْطَ أَتَ عَشْـ وَةً وَمَا قَائِلُ المُعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّ فُ(١)

وقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ بَعْدَها لِدَليلِ، كَقَوْلِهِ:

أَذِفَ النَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَـ لَـ اللَّا تَـزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَـأَنْ قَـدِ (٢)

(١) هذا بيت من الطويل، مركب من شطري بيتين مختلفين؛ قال في شرح شواهد المغني (ص:١٦٧): الظَّاهر أنَّ المصنِّف ركب عليه صدرٌ على عَجُز آخر. اه

فأمَّا صَدْرُه فهو لأخي يزيد بن عبد الله البجلي في شرح شواهد المغني (ص:١٦٧)، وعجزه: وَمَا العَاشِقُ المِسْكِينُ فِينَا بِسَارِقِ

وانظر: في معجم شواهد العربية (١/ ٢٣٦)، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعريـة (٢/ ٥٧٦).

وأمًّا عجزه فهـو للفرزدق في ديوانـه (ص:٣٨٩)، وشرح شواهد المغني (ص:١٦٧)، وفيه: «ولا قائل» بدل «وما قائل». وصدره:

وَمَا حُلَّ مِنْ جَهْلِ حُبَى حُلَمَاثِنَا

وانظر ديوانه (٢/ ٥٦١)، والكتاب (١١٨/٤)، ومعجم الشواهد والمعجم المفصل.

والشَّاهد فيه: (قَدْ وَالله أَوْطَأْتَ)، فإنه قد فصل بين «قد» والفعل بالقسم، وهذا جائز.

(٢) هذا بيت من الكامل، للنابغة زياد بن معاوية الذُّبياني فيها يزعمون، انظر: الديوان (ص:١٢١)، والأزهيَّة (ص:٢١١)،من قصيدة مطلعها:

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِ عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

ورد البيت: «أَفِدَ»، وورد «أَزِفَ».

والشاهد فيه: «قَدِ»، حيث حذف الفعل بعد (قد)، وهو (زال).

وللحَرْفيَّةِ خْسَةُ مَعانِ:

الأَوَّلُ: التَّوَقُّعُ، مِثْلُ: «قد يَقْدَمُ الغائبُ»، ولا تَدْخُلُ على ماضٍ مُتوَقَّعِ.

الثَّاني: تَقْريبُ الماضي مِن الحالِ، فإذا قُلْتَ: «قَام زَيْدٌ» احْتَمَلَ أن يكونَ قيامُهُ قريبًا أو بعيدًا، فإذا قُلْتَ: «قَد قَام زَيْدٌ» اخْتَصَّ بالقريب.

ولذلك إذا أُجِيبَ القَسَمُ بِهاضٍ مُتصَرِّفٍ مُثْبَتٍ، فإن كان قَرِيبًا من الحَالِ جِيءَ باللَّامِ و(قد)، وإن كان بَعِيدًا جِيءَ باللَّامِ وَحْدَها، وإذا كان الماضي حَالًا وَجَبَ دُخولُها عليه، مِثْلُ: ﴿وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَكِرِنَا وَأَبْنَآبِنَا ﴾ [البقرة:٢٤٦].

المَعْنَى الثَّالثُ: التَّقْليلُ، مِثْلُ: «قَد يَجُودُ البخيلُ»، وقِيلَ: هنا لِلتَّحْقيقِ، والقِلَّةُ مَفْهُومةٌ مِن حال البَخيل.

الرَّابعُ: التَّكْثيرُ.

الخامس: التَّحْقيقُ.

* (قَطُّ)(١) وَتَأْتِي عَلَى ثلاثةِ أَوْجُهِ:

الأُوَّلُ: أَن تَكُون ظَرْفَ زَمَانٍ لَاسْتِغْرَاقِ مَا مَضَى، فَتُفْتَحُ قَافُها، وتُضَمَّ الطَّاءُ مُشَدَّدَةً، وقد تُخَفَّفُ مع ضَمِّها أو إِسْكَانِها، وتَخْتَصُّ بالنَّفْيِ، مِثْلُ: «مَا فَعَلْتُهُ وَلَطُّ».

الثَّاني: أَن تكونَ بِمَعْنى: حَسْبُ. فَتُفْتَحُ القافُ، وتُسَكَّنُ الطَّاءُ مَبْنِيَّةً، تقولُ: «قَطْ زَيْدٍ دِرْهَمُ

⁽١) انظر: المغنى (ص:٢٣٣).

قُلْتُ: وفي الحَاشِيَة (١) عن حَوَاشِي التَّسْهيلِ: أنَّهَا لَمْ تُسْمَعْ إلا مَقْرُونةً بالفاءِ، وهي زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ عِنْدي، وكذا أَقُولُ في قوْلِهِمْ: «فحَسْبُ» إنَّ الفاءَ زائدةٌ، وفي المُطَوَّلِ: كثيرًا ما تُصَدَّرُ بالفاءِ؛ تَزْيينًا لِلَّفْظِ. اه

الثَّالثُ: أن تكونَ اسْمَ فِعْل بمعنى: يَكْفِي.

حَرْفُ الكَاف

(الكَافُ المُفْرَدَةُ) (٢) تأتي جارَّةً، وغيْرَ جارَّةٍ.

والجارَّةُ: إمَّا اسْمٌ، وإمَّا حَرْفٌ، فَلِلْحرفيَّةِ خَمْسَةُ معانٍ:

الأوَّل: التَّشبيهُ.

الثَّاني: التَّعْليلُ، نَحْوُ: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنْكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨].

الثَّالثُ: الاسْتِعْلاءُ، وجُعِلَ منه: «كُنْ كَمَا أَنْتَ» أي: عليه. وفيه أَعَارِيبُ أُخْرى.

الرَّابِعُ: المُبادرةُ، مِثْلُ: «صَلِّ كما يَدْخُلُ الوَقْتُ»، وهو غريبٌ جِدًّا.

الخَامِسُ: التَّوْكيدُ، وهي الزَّائدةُ، كَقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى الْهَ الشورى:١١]، وقيل: الزَّائدُ (مِثْلُ) بِمَعْنى: ذاتٍ. أو بمعنى: صفةٍ. وقِيلَ: الكَافُ اسْمُ مُؤكَّدُ بـ: (مِثْلُ).

والاسميَّةُ الجارَّةُ تُرادِفُ (مِثْل)، قيل: تَخْتَصُّ بالضَّرورةِ، كقوْلِهِ:

⁽١) حاشية محمد الأمير (١/ ١٥١).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٢٣٣).

٤١- بِسِضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ (۱)
 وقيل: لا. فيجوزُ في: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ» أن تكونَ الكافُ اسْمًا، بمعنى: (مِثْل).
 والكافُ غيرُ الجارَّةِ نَوْعانِ:

- ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ أو مَجْرورٌ، ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ [الضحى: ٣].
- وحَرْفٌ؛ لِلدَّلالةِ على الخِطَابِ، وهي اللَّاحقةُ لاسْمِ الإشارةِ ك: (ذلك)،
 ولِلضَّميرِ المُنْفصِلِ المَنْصُوبِ ك: (إيَّاك)، ولِبَعْضِ أَسْماءِ الأَفْعالِ ك: (رُوَيْدَك)،
 ول: (أرأَيْتَ) ك: ﴿أَرَءَيْنَكَ هَذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَى ﴾ [الإسراء: ٦٢].

* (كَيْ) (٢) على ثلاثةِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: أن تكونَ اسْمًا مُخْتَصَرًا من (كَيْفَ)، كقوْلِهِ:

٢٤- كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ، وَمَا ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ، وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ ؟ (٢)
 فَحُذِفَتِ الْفَاءُ كَمَا حُذِفَتْ في قُولِ بعْضِهِم: «سَوْ أَفْعَلُ» أي: سؤفَ أَفْعَلُ.

⁽۱) هذا الرجز للعجاج، انظر: خزانة الأدب (۱۰/۱۰۹)، وشرح شواهد المغني (ص:۱۷۲)، شرح المفصل (۸/ ۲۲)، والتصريح (۲/ ۱۸)، والهمع (۲/ ۳۱)، والأشموني (۱/ ٤٧٢)، والدرر (۱/ ۲۵۲).

الشاهد فيه: «كَالبَرَدِ»، فإنَّ الكاف هنا اسم بمعنى: «مثل».

⁽٢) انظر: المغنى (ص: ٢٤١).

⁽٣) هذا بيت من البسيط، انظره في الجنى الداني (ص:٢٦٥)، وخزانة الأدب (٧/ ١٠٧)، وشرح شواهد المغني (ص:١٠٢)، وشرح التسهيل (٤/ ١٩)، وابن الناظم (ص:٦٦٦)، والأشموني (٢/ ٧٢٧)، والدرر (٣/ ٣٥).

والشاهد فيه: «كَيْ»، فإنها مختصرة من (كيف).

الثَّاني: أن تكونَ مُرادِفَةً لِلَامِ التَّعْليلِ، وهي الدَّاخلةُ على (ما) الاسْتِفْهَاميَّةِ في قوْلِهم في السُّؤالِ عن العِلَّةِ: (كيْمَهُ؟) بمعنى: لِـمَهْ.

الثَّالثُ: أن تكونَ مُرادفةً لـ: (أَن) المصدريَّةِ، كَقُوْلِهِ: ﴿ لِكَيْنَلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد: ٢٣].

فإن لم تَتَقَدَّمُها اللَّامُ جاز أن تكونَ مَصْدَرِيَّةً، وجارَّةً، والنَّاصِبُ (أنْ)، ولا يُجْمَعُ بَيْنَهُما إلا في الضَّرورةِ، كقوْلِهِ:

٤٣ فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيُهَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟^(١)

* (كَمْ)(٢) على وَجْهَيْنِ: اسْتِفْهاميَّةُ، وخبريَّةُ. ويَفْتَرِقانِ فِي خَسْةِ أُمُورٍ:

الأوَّلُ: أنَّ الخبريَّةَ تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ، بِخِلافِ الاسْتِفْهاميَّةِ.

الثَّاني: أنَّ اللَّتَكَلِّمَ في الخَبَريَّةِ لا يَسْتَدْعي من المخاطَبِ جَوابًا، بِخِلافِ الاَسْتِفْهاميَّةِ.

الثَّالثُ: أَنَّ الاسْمَ المُبْدَلَ من الخبريَّةِ لا يَقْتَرِنُ بالهَمْزةِ، فتقولُ: «كَمْ عَبيدٍ لي خَشُونَ» بل سِتُّونَ» بِخِلافِ الاسْتِفْهاميَّةِ، فتقولُ: «كَمْ مالُكَ؟ أَعِشْرُونَ، أَم ثَلَاثُونَ؟».

الرَّابِعُ: أَنَّ تَمْييزَ الخبريَّةِ يكونُ مُفْرَدًا أَو مَجْمُوعًا، وتمييزُ الاسْتِفْهاميَّةِ لا يكونُ إلا مُفْرَدًا.

⁽۱) هذا بيت من الطويل، لجميل بن معمر جميل بثينة، انظر: الديوان (ص:۷۹)، وخزانة الأدب (۸/ ٤٨٢).

والشاهد فيه: «كَيُمُا أَنْ»، حيث جمع بين (كي) و(أن)، وهذه ضرورة.

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٢٤٣).

الخامسُ: أنَّ تمْييزَ الخبريَّةِ وَاجِبُ الخَفْضِ، وتمييزُ الاسْتِفْهاميَّةِ مَنْصُوبٌ، والخَشْرَةُ وَالْخَوْبُ، وَعَييزُ الاسْتِفْهاميَّةِ مَنْصُوبٌ، وَلَا أَن تكونَ مَجْرورةً بحَرْفِ، فيجوزُ النَّصْبُ –وهو الكَثيرُ – والجرُّ بِـ: (مِنْ) مُضْمَرَةً وُجُوبًا، مِثْلُ: «بِكَمْ دِرْهَمِ اشْتَرَيْتَ هذا الكِتابَ؟».

* (كأَيِّ)(١) في (كأيِّن) لُغاتُ أشار إليها ابنُ مالِكٍ في (الكَافِيَةِ):

وَفِي كَا أَيْنْ قِيلَ: كَائِنْ وَكَئِنْ وَكَئِنْ وَكَئِنْ كَئِينْ كَئِينْ فَاسْتَبِنْ (٢)

وهي: اسْمٌ مُركَّبٌ من كافِ التَّشْبيهِ و(أيِّ) المنوَّنَةِ، ولِذا يَجوزُ الوُقُوفُ عليها بالنُّونِ، وتكونُ:

- خَبَريَّةً للتَّكْثيرِ، وهو الغالبُ، مِثْلُ: ﴿ وَكَأَيِّن مِن نَّبِي قَنتَلَ مَعَهُ رِبِيتُونَ كَثِيرٌ ﴾
 [آل عمران:١٤٦].
- واستِفْهاميَّة، ويكونُ مُميِّزُها جَرُورًا بـ: (مِن) غالبًا، وأَوْجَبَهُ بَعْضُهم، ومِن غيْر المَجْرورِ بـ(مِن) قوْلُهُ:
- اطْرُدِ الْيَاأْسَ بِالرَّجَا فَكَايَنْ آلِيَّا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ (*)

ولا يَدْخُلُ عليها حَرْفُ جرِّ، وأجاز بَعْضُهم: «بكَأَيِّنْ تبيعُ هَــَذَا الثَّوْبَ؟» ولا يكونُ خبَرُها مُفْرَدًا.

⁽١) انظر: المغني (ص:٢٤٦).

⁽٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٠٢).

⁽٣) هذا بيت من الخفيف، انظر: شرح شواهد المغني (ص:١٧٤)، شرح التسهيل (٢/٤٢٣)، والتصريح (٢/ ٢٨١)، والأشموني (٢/ ٣٨٩)، والدرر (٤/ ٥١). الشاهد فيه: «فَكَأَيُّنْ آلِمًا»، حيث جاء تمييز (كأيَّنْ) منصوبًا، وهو خلاف الأكثر الغالب.

* (كَذَا)(١) وَتَرِدُ على ثَلَاثَةِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: أَن تَكُونَ اسْمَ إِشَارةٍ مَجْرورًا بِالْكَافِ، وقد تَدْخُلُ عليها (ها) التَّنْبيهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل:٤٢].

الثَّاني: أن تكونَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مُرَكَّبَةً، مَكْنِيًّا بها عن غَيْرِ عَدَدٍ، كها في الحديثِ: «أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا فَعَلْتَ فِيهِ كَذَا وَكَذَا؟ »(٢).

الثَّالثُ: أن تكونَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مُرَكَّبةً، مَكْنِيًّا بها عن عددٍ، وتمْييزُها مَنْصُوبٌ دائهًا، فلا يجوزُ جَرُّهُ بـ: (مِن) ولا بالإِضَافةِ، خِلافًا لِلْكوفِيِّينَ، حيْثُ أَجَازُوا الجرَّ بالإِضَافةِ في غيْرِ تَكْرارِ^(٣).

ولا تُسْتَعْمَلُ غالبًا إلا مَعْطُوفًا عليها.

* (كَلَّا)^(٤) حَرْفُ رَدْعِ وزَجْرٍ، لا مَعْنَى لها سِوى ذلك عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وأَكْثَرِ البَصْرِيِّينَ (٥)، فيُجِيزُونَ الوُقُوفَ عليها دائهًا، والابْتِداءَ بها بَعْدَها.

وزاد غَيْرُهُمْ معنَى ثالثًا، واخْتُلِفَ فيه، فَقِيلَ: معنى: حقَّا. وقِيلَ: معنى: (أَلَا) الاسْتِفْتاحيَّةِ. وقِيلَ: مَعْنَى: (نَعَمْ).

⁽١) انظر: المغنى (ص:٢٤٧).

⁽۲) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، رقم (٦٠٧٠) من حديث ابن عمر رَضَوَالِتَهُ عَنْهُا، وأخرجه مسلم في كتاب الإيهان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٠) من حديث أبي ذر رَضَاً لِللهُ عَنْهُ.

⁽٣) انظر: حاشية الصبان (٤/ ٨٦).

⁽٤) انظر: المغنى (ص:٢٤٩).

⁽٥) انظر: الانتصاف من الإنصاف (١/ ٤٠٢).

وعلى هذه الزِّيادةِ يَصِتُّ الوُقوفُ عليها وقَبْلَها، وإذا صَلَحَتْ لِلرَّدْعِ وغيْرِهِ جاز الوُقُوفُ عليها وقَبْلَها، والأرْجَحُ: حَمْلُها على الرَّدْع؛ لأنَّه الغالبُ.

(كأنَّ) (١) حَرْفٌ مُرَكَّبٌ عِنْدَ الأَكْثَرِ، وعليه إشْكالانِ يُمْكِنُ الحَلاصُ منهما
 بالقَوْلِ بأنَّها بسيطةٌ، ولها معانٍ:

أَحَدُها: التَّشْبِيهُ، وهو الغالبُ، وقيَّدَهُ بَعْضُهم (٢) بها إذا كان خَبَرُها اسمًا جامِدًا، مِثْلُ: «كأنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ، أو قائمٌ، أو عَائمٌ، وألَّ فهي لِلظَّنِّ، مِثْلُ: «كأنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ، أو قائمٌ، أو يَقُومُ».

الثَّاني: التَّحْقيقُ، ذَكَرَه الكُوفيُّونَ^(٢) والزَّجَّاجيُّ، قُلْتُ: ومنه حديثُ الثَّلاثةِ: «كَأَنِّي أَعْرِفُكَ» (٤).

الثَّالثُ: التَّقْريبُ، قاله الكُوفيُّونَ^(٥)، نَحْوُ: «كَأَنَّك بِالفَرَجِ آتِ»، واخْتُلِفَ في إعْرابِهِ، فَقِيل: الكَافُ حَرْفُ خِطَابِ، والباءُ حَرْفُ جرِّ زائدٌ، و(الفَرَجُ) اسْمُ (كأنَّ)،

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مُكَّةَ مُقْشَعِرًا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ انظر: التصريح (١/ ٢١٢).

⁽١) انظر: المغنى (ص:٢٥٢).

⁽٢) منهم البطليوسي، وذلك لأن (زيدًا) هو نفس القائم، ولا يُشَبَّه الشيء بنفسه. حاشية الصبان (١/ ٢٧٢).

⁽٣) واستدلوا بقوله:

⁽٤) وهو حديث الثلاثة من بني إسرائيل الأبرص والأقرع والأعمى الذين أراد الله أن يبتليهم، والحديث مشهور.

أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل، رقم (٣٤٦٤)، ومسلم في كتاب الزهد، رقم (٢٩٦٤) من حديث أبي هريرة رَضَالَتَهُءَنَهُ.

⁽٥) انظر: التصريح (١/ ٢١٢)، وحاشية الصبان (١/ ٢٧٢).

وقيل: الكافُ اسْمُها، والجارُّ والمَجْرورُ خَبَرُها، وما بَعْدَهُ جُمْلةٌ حاليَّةٌ مُتمِّمةٌ لَمِعْنى الكَلامِ؛ بِدَليلِ قَوْلِهم: «كَأَنَّك بِالشَّمْسِ وقد طَلَعَتْ».

* (كُلُّ) (١) اسْمٌ مَوْضُوعٌ لِاسْتِغْراقِ أَفْرادِ الْمُنكَّرِ، نَحْوُ: ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآبِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، والمُعَرَّفِ المَجْموع، نَحْوَ: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: ٩٥]، وأَجْزاءِ المُفْرَدِ المُعَرَّفِ، نَحْوُ: ﴿ كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ ﴾.

ولها باعْتِبارِ ما قَبْلَها ثلاثةُ أُوجُهِ:

الأوَّلُ: أن تكونَ نَعْتًا، فتَدُلُّ على كهالِ المَنْعوتِ، وحينئذٍ يجِبُ إضافَتُها إلى اسْمِ ظاهِرٍ يُهاثِلُهُ لَفْظًا ومَعْنًى، مِثْلُ: «أكَلْنا شاةً كُلَّ شاةٍ»، «إنَّ الفَخْرَ كُلَّ الفَخْرِ لَمِنْ قَدَرَ على كَبْحِ جِماحٍ نَفْسِهِ».

الثَّاني: أَن تَكُون تَوْكيدًا لِمَعْرِفةٍ، قال الكوفيُّونَ: أَو نَكِرَةٍ مَحْدُودةٍ^(۱). فتُفيدُ العُمومَ، وحينئذٍ تجبُ إضافَتُها إلى ضمير يُطابِقُ المؤكَّدَ، مِثْلُ: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَيْكَةُ صَعْمُونَ ﴾ [الحجر:٣٠]، وربَّما يخْلُفُهُ الظَّاهرُ، كَقَوْلِهِ:

٤٥ كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ (٣)

انظر: شرح المفصل (٣/ ٤٤)، والإنصاف (٢/ ٤٥)، ويرى الأخفش رأيهم، وانظر: الهمع (٢/ ١٢٤)، وإلى هذا مال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٢٩٦).

⁽١) انظر: المغني (ص:٢٥٥).

⁽٢) كقوله:

زَخرْتِ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا فِجِنْتِ به مُؤَيَّدًا خَنْفَقِيقًا

⁽٣) هذا البيت من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة كها في ديوانه (ص: ٧٦)، والأمالي للقالي (١/ ١٩٥)، والدرر (٦/ ٣٣)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤)، وشرح شواهد المغني (ص:١٧٥). وقيل: لكُثيِّر عزة، وليس في ديوانه. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٩٢).

والشاهد فيه: «كُلِّ النَّاسِ»، حيث خَلَفَ الاسم الظاهر (الناس) الضمير.

فَيُفرَّقُ بَيْنَهَا وبَيْنَ سابِقَتِها حينئذٍ بأنَّ هذِهِ لِعُمـومِ الأَفْـرادِ، وتلك لِكَمالِ المَنْعُوتِ.

وأجاز الزَّمَخْشريُّ قَطْعَ المؤكِّدةِ عن الإضافةِ مُحْتَجًّا بقراءةِ بَعْضِهم: (إِنَّا كُلَّا فِيهَا) (١) [غافر: ٤٨]، والأَجْوَدُ أنَّ (كلَّا) هنا بدلٌ من اسْمِ (إنَّ)، وجاز إبْدالُهُ مِن ضميرِ الحَاضِرِ؛ لأنَّه مُفيدٌ لِلْإحاطةِ.

الثَّالثُ: أن تكونَ مُباشِرَةً لِلْعوامِلِ لا تابِعَةً، وحينئذٍ يجوزُ إضافَتُها إلى الظَّاهِرِ وَقَطْعُها، نَحْوُ: ﴿ كُلُّ نَفْيِهِ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةً ﴾ [المدثر:٣٨]، ﴿ وَكُلَّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْشَالَ ﴾ [الفرقان:٣٩].

ولها باعْتِبارِ ما بَعْدَها ثلاثةُ أَوْجُهِ:

أَحَدُها: أن تُضافَ إلى الظَّاهِرِ، فَيَعْمَلُ فيها جميعُ العوامِلِ، مِثْلُ: «أَكْرَمْتُ كُلَّ ني تميم».

الثَّاني: أن تُضافَ إلى ضَميرِ مَحْذوفٍ، فَكَالَّتي قَبْلَها.

الثَّالثُ: أن تُضافَ إلى ضَميرٍ مَلْفُوظٍ به، فلا يَعْمَلُ فيها غالبًا إلا الابْتِداءُ، نَحُو: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: ٩٥]، ومِنْ غَيْرِ الغالِبِ قوْلُهُ:

٤٦- يَمِيـدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْـهِ دِلَاؤُهُـمْ
 قَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْـوَ نَاهِـلُ^(۲)

والشاهد فيه: «كلُّها»، حيث عمل فيها الفعل، وليس الابتداء، فهي فاعل.

⁽١) انظر: الدر المصون (٩/ ٤٨٧)، وانظر: الكشاف (٣/ ٤٣٠).

⁽٢) هذا بيت من الطويل لكُثيِّر في ديوانه (ص:٥٠٦)

واعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ (كُلِّ) حُكْمُهُ الإفْرادُ والتَّذْكيرُ، ومَعْناها بِحَسَبِ ما تُضافُ إليه، فإنْ أُضيفَتْ إلى نكِرَةٍ رُوعِيَ مَعْناها، إمَّا مُذَكَّرٌ، مِثْلُ: ﴿ وَكُلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ فإنْ أُضيفَتْ إلى نكِرَةٍ رُوعِيَ مَعْناها، إمَّا مُذَكَّرٌ، مِثْلُ: ﴿ وَكُلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر:٥٦]، وإمَّا مُؤنَّثُ، مِثْلُ: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةً ﴾ [المدثر:٣٨]، وإمَّا مَجْمُوعٌ مُذَكَّرٌ، مِثْلُ:

٤٧ - وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدتُّهَا سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الخَطْبِ (١)

هذا ما نَصَّ عليه ابْنُ مالكِ في حُكْمِ المُضافةِ إلى النَّكِرةِ، وَرَدَّهُ أبو حيَّانَ (٢).

قال المصنّفُ: والَّذي يظْهَرُ لِي أَنَّ المُضافةَ إلى المُفْرَدِ، إِن أُرِيدَ نِسْبَةُ الحُكْمِ إلى كُلِّ فَرْدٍ وَجَبَ الإِفْرادُ، مِثْلُ: «كلُّ رجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغيفٌ»، وإِنْ أُرِيدَ نِسْبَتُهُ إِلَى المَجْموعِ وَجَبَ الجَمْعُ، كَقَوْلِ عَنْترةَ (٢):

٤٨ جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ
 قَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ (١)

هَلْ غَادَرَ الشَّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ أَمْ هَلْ عَرَفْتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ؟ انظر البيت في الديوان (ص:١٩٦).

والشاهد فيه: «فتركن»، ولم يقل: تركت.

⁽١) هذا بيت من الطويل، لقيس بن ذريح، انظر: الديوان (ص:٣٣). والشاهد فيه: «كل مصيبات».

⁽٢) هو محمد بن يوسف الغَرْناطي، من كبار علماء العربية والتفسير والحديث، وُلِدَ بغَرْناطة، وتُوفِّي في القاهرة سنة ٧٤٥ه، من أشهر تصانيفه: البحر المحيط في تفسير القرآن. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٢٧٦)، العقد المذهب لابن الملقن (ص٤٢٣)، ذيل التقييد (١/ ٢٨٣).

 ⁽٣) هو عنترة بن شدَّاد العبسي، شاعر جاهلي مشهور، من شعراء المُعَلَّقات، اشتهر بالفروسية،
 وبحُبِّه لابنة عمه عَبْلَة، كان عبدًا، فنال حُرِّيَته لإقدامه وشجاعته، تُوفِي قبل البعثة بزمن.

 ⁽٤) هذا بيت من الكامل لعنترة من مُعَلَّقته المشهورة، وهو في ديوانه (ص:٨١)، ومغني اللبيب
 (٣/ ٣٠)، وشرح شواهد المغني (ص:١٨٤)، ومَطْلَعُها:

لأنَّ المُرادَ أَنَّ كُلَّ عَيْنِ جادَتْ عليه، فتَرَكَتْ جميعُ الأَعْيُنِ كُلَّ حديقةٍ... إلخ وإن أُضيفَتْ إلى مَعْرفةٍ جاز مُراعاةُ لفْظِها ومُراعاةُ مَعْناها، نحْوُ: «كُلُّهم قَائِمُونَ»، كذا قالوا، والصَّوابُ: أنَّ الضَّمير لا يَعُودُ إليها مِن خَبَرِها إلَّا مُفْرَدًا مُذَكَّرًا على لَفْظِها، نَحْوُ: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: ٩٥].

وإنْ قُطِعَتْ عن الإضافةِ لَفْظًا فقال أَبُو حيَّانَ: تجوزُ مُراعاةُ اللَّفْظِ، مِثْلُ: ﴿ وَكُلُّ فِي فَلَكِ الإسراء: ١٨]، ومُراعاةُ المَعْني، مِثْلُ: ﴿ وَكُلُّ فِي فَلَكِ يَسْبَحُونَ ﴾ [يس: ١٤].

* (كَيْفَ)(١) اسمٌ، تُسْتَعْمَلُ على وَجْهِيْنِ:

أَحَدُهُما: أَن تَكُونَ شَرْطيَّةً، فَتَقْتَضي فَعْلَيْنِ مَتَّفِقَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى غَيْرَ مَجْزُومَيْنِ، مِثْلُ: «كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ»، وقيلَ: يُجْزَمانِ مُطْلَقًا. وهو رأْيُ الكوفِيِّينَ^(٢)، **وقِيلَ**: إنِ اقْتَرَنَتْ بها (ما).

الثَّاني: أن تكونَ اسْتِفْهاميَّةً، وتَقَعَ خَبَرًا قَبْلَ ما لا يُسْتَغْنى عنها معه، مِثْلُ: «كَيْفَ أَنْتَ؟» ومَفْعُولًا مُطْلَقًا، وثُلُ: «كَيْفَ جاء زَيْدٌ؟» ومَفْعُولًا مُطْلَقًا، مِثْلُ: ﴿ أَلَمْ تَرَكَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر:٦].

⁽١) انظر: المغنى (ص: ٢٧٠).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٢٧٤).

حَرْفُ اللاَّمِ

* (اللَّامُ المُفْرَدَةُ)(١) وَتَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: جارَّةٌ، وجَازِمَةٌ، ومُهْمَلَةٌ.

فالجارَّةُ: مَفْتوحَةٌ مع الضَّميرِ إلَّا ياءَ المُتكلِّمِ، فمَكْسُورةٌ، ومَكْسُورةٌ مع الظَّاهِرِ إلَّا مع المُسْتَغَاثِ المُباشِرِ لِلْياءِ، فَمَفْتوحةٌ، مِثْلُ: (يا لَلَّهِ).

ولِلْجارَّةِ مَعَانٍ، منها:

١ - الاسْتِحْقاقُ، وهي الواقعةُ بَيْنَ معنَّى وذاتٍ، مِثْلُ: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ١].

٢- الاختِصاص، مثل: «الحصيرُ لِلْمسْجِدِ».

٣- المِلْكُ، مِثْلُ: ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ ﴾ [البقرة:٢٨٤].

٤ - التَّعْليلُ، مِثْلُ: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْثٍ ﴾ [قريش:١]، ومِثْلُ اللَّامِ الثَّانيةِ في: ﴿يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرِوِ»، والتَّقْديرُ: أَدْعُوكَ لِعَمْرِو.

٥- بِمَعْنِي (إلى)، مِثْلُ: ﴿ كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلِ مُسَمَّى ﴾ [الرعد:٢].

٦- بمَعْنى (على)، مِثْلُ: ﴿ وَيَخِرُونَ لِلْأَذْفَانِ ﴾ [الإسراء:١٠٧].

٧- بِمَعْنى (في)، مِثْلُ: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوْزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيْكَمَةِ ﴾ [الأنبياء:٤٧].

٨- بمَعْنى (مِن)، مِثْلُ: «سَمِعْتُ له صُراخًا».

9 - التَّعجُّبُ، وتُسْتَعْمَلُ في النِّداءِ، مِثْلُ: «يا لَلْهاءِ!» إذا تعجَّبوا مِن كثْرَتِهِ.

• ١ - التَّوْكيدُ، وهي اللَّامُ الزَّائدةُ، ومنها: المُقْحَمَةُ المُعْتَرِضةُ بَيْنَ المُتَضايفَيْنِ،

⁽١) انظر: المغني (ص:٢٧٤).

مِثْلُ قَوْلِهم: «يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ»، وهل انْجِرَارُ ما بَعْدَها بها، أو بالمُضافِ؟ قَوْلانِ، أَرْجَحُهما الأوَّلُ.

ومِنها: لامُ المُسْتَغاثِ، وقال جماعةٌ: غَيْرُ زائدةٍ. ثمَّ اخْتَلَفوا، فقال الأكْثَرونَ: مُتَعَلِّقةٌ بِفِعْلِ النِّداءِ المَحْذُوفِ. وقال ابنُ جِنِّيٍّ: بِحَرْفِ النِّداءِ؛ لِمَا فيه مِن مَعْنى الفِعْل (۱).

وإذا قِيلَ: «يا لزَيْدٍ» بفَتْحِ اللَّامِ فهـو مُسْتَغاثٌ، وبِكَسْرِها مُسْتغاثٌ له، والْمُسْتغاثُ له، والْمُسْتغاثُ عَمْدُوفٌ، وإذا قِيلَ: «يا لَكَ» احْتَمَلَ الوَجْهيْنِ.

١١ - التَّبْيينُ، وذَكَرَ لها أَقْسَامًا وأَمْثِلَةً.

والجَازِمَةُ: هي اللَّامُ المَوْضوعةُ لِلطَّلَبِ، وهي مَكْسُورةٌ، وسُلَيْمٌ تَفْتَحُها، وإسْكانُها بعْدَ الفاءِ والواوِ أَكْثَرُ، مِثْلُ: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى ﴾ [البقرة:١٨٦]، وقد تُسَكَّنُ بعْدَ «ثُمَّ»، مِثْلُ: ﴿ ثُمَّ لَيُقْضُواْ تَفَنَهُمْ ﴾ [الحج:٢٩].

ودُخُولُها على فعل الْمَتَكَلِّمِ قَليلٌ، مِثْلُ: قَوْلِهِ ﷺ: «قُومُوا، فَلْأُصَلِّ لَكُمْ» (٢)، وقَوْلِهِ عَالى: ﴿وَلَنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ ﴾ [العنكبوت:١٢].

وَأَقَلُّ منه: دُخولُها في فِعْلِ الفاعِلِ المُخاطَبِ، كَقِراءةِ: «فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا»^(٣) [يونس:٥٨].

⁽١) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٣٣٩-٣٣٣).

⁽٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، رقم (٣٨٠) من حديث أنس رَخِوَاللَّهُ عَنْهُ.

⁽٣) انظر: الدر المصون (٦/ ٢٢٤).

وقد تُحْذَفُ فِي الشِّعْرِ، ويَبْقَى الجَزْمُ، كَقَوْلِهِ:

٤٩- مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسِ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاً (١)

وأجاز الكِسائيُّ حَذْفَها في النَّثْرِ، بِشَرْطِ: تَقَدُّمِ (قُلْ)، مِثْلُ: ﴿ قُل لِعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾^(٢) [إبراهيم:٣١].

والمُهْمَلَةُ:

١ - لامُ الابْتِداءِ، وتَدْخُلُ على المُبْتداإِ، مِثْلُ: ﴿لَأَنتُهُ آلشَدُ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم
 مِنَ ٱللّهِ ﴾ [الحشر:١٣]، وعلى مَعْمُولِ «إنَّ» اسْمِها أو خَبَرِها أو مَعْمُولِهِ.

واخْتُلِفَ في دُخولِها على الخَبَرِ المتقدِّمِ، مِثْلُ: «لَ**قائِمٌ زَيْدٌ**»، فمُقْتَضى كلامِ جَمَاعةٍ مِنَ النَّحْويِّين: الجوازُ.

وكذلك اخْتُلِفَ في اللَّامِ الدَّاخلةِ على الفِعْلِ، ونصَّ جماعةٌ على المَنْعِ، وأنَّ اللَّامَ اللَّع الدَّاخلةَ على الفِعْلِ لامُ القَسَم.

تَنْبِيهٌ ("): إذا قُلْتَ: «إنَّ زَيْدًا لَيَقومَنَّ» فاللَّامُ لِلْقَسَمِ، فلو قُلْتَ: «عَلِمْتُ أنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ» وجَبَ فَتْحُ همْزَةِ (إنَّ).

⁽۱) هذا بيت من الوافر، لأبي طالب في ديوانه (ص:٦١)، ونسب لحسان بن ثابت رَضَالِلَهُ عَنْهُ، وللأعشى، انظر: الكتاب (٣/٨)، والإنصاف (٢/ ٥٣٠)، وشرح التسهيل (٤/ ٦٠)، وابن الناظم (ص:٦٩٠)، والشذور (ص:٢٣١)، والأشموني (٢/ ٣١٤) والدرر (٥/ ٦١).

الشاهد فيه: «تَفْدِ»، فإنه فعل مجزوم بلام الطلب المحذوفة.

⁽۲) انظر: سر صناعة الإعراب (۱/ ۳۹)، وشرح المفصل (۷/ ۳۵)، وانظر: إعراب القرآن للدرويش (۵/ ۱۹۲).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٣٠٥).

٢ - الزَّائدةُ، كالدَّاخلةِ على خَبَرِ الْمُبْتدإِ، كَقَوْلِهِ:

٥٠ أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهُ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهُ (١)

٣- لامُ الجَوابِ، إمَّا لـ: (لَوْ) أو لـ: (لَوْلا) أو لِلْقَسَمِ، مِثْلُ: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَ أَهُ لِلْنَاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضِ ءَالِهَ أَلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الانبياء:٢٢]، ﴿ وَلَوْ لَا دَفْعُ ٱللّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضِ لَفَسَكَتِ ٱللَّهُ عَلَيْتُنَا ﴾ [البقرة:٢١]، ﴿ وَلَوْ لَا دَفْعُ ٱللّهِ ٱللّهُ عَلَيْتُنَا ﴾ [يوسف:٩١].

٤- اللّامُ الموطِّئةُ، وتُسَمَّى: المؤذِنَةَ. وهي الدَّاخلةُ على أداةِ شَرْطٍ لِلْإيذانِ بأنَّ الجَوابَ بَعْدَها مبنِيٌّ على قَسَمٍ مُقَدَّرٍ، لا على الشَّرْطِ، وسُمِّيَتْ: مُوطِّئَةً؛ لأنَّها وطَّأَتِ الجَوابَ لِلْقَسَمِ، أيْ: مَهَّدَتْهُ لَه، مِثْلُ: ﴿ لَمِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ وطَّأَتِ الجَوابَ لِلْقَسَمِ، أيْ: مَهَّدتُهُ لَه، مِثْلُ: ﴿ لَمِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [الحشر:١٢].

وأَكْثَرُ مَا تَدْخُلُ عَلَى (إِنْ)، وقد تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِها، كَقَوْلِهِ:

٥١ لَـمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ وَلَتُجْـزَينَّ إِذَا جُزِيـتَ جَـِيلَا (٢)
 ٥ - لامُ (أل) كـ: (الرَّجُل).

٦- اللَّامُ اللَّاحقةُ لِأَسْماءِ الإشارةِ؛ لِلدَّلالةِ على البُعْدِ.

⁽۱) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج أو لعنترة بن عروس، انظر: شرح شواهد المغني (ص:۲۰٦)، شرح التسهيل (۲/ ۳۰)، وابن عقيل (۱/ ۳۳۳)، واللسان مادة (شهرب)، والدرر (۲/ ۱۸۷). والشاهد فيه: «لعجوز»، إذ دخلت اللام زائدةً على خبر المبتدأ.

⁽٢) هذا بيت من الكامل، انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢١٨)، والجنى الداني (ص:١٣٧)، وشرح شواهد المغني (ص:٢٠٧)، والهمع (٢/ ٤٤)، الدرر (٤/ ٢٤٠). الشاهد فيه: «لمتى»، فإن اللام الموطئة دخلت على غير (إن)، مع أن الأكثر أن تدخل عليها.

* (لَا)(١) وَتَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: النَّافيةُ، وهي أَقْسَامٌ:

١ - العاملةُ عَمَلَ (إنَّ)، وهي النَّافيةُ لِلْجِنْسِ على سبيلِ التَّنْصيصِ، ومنه:
 ﴿لَا جَكَرَمَ أَنَّ لَمُكُمُ النَّارَ﴾ [النحل:٦٢] عِنْدَ الفَرَّاءِ، والمَعْنى عِنْدَهُ: لا بُدَّ مِن كذا، أو لا عالَةَ في كذا (٢).

وقال قُطْرُب: «لا» رَدُّ لِمَا قَبْلَها، أي: ليس الأمْرُ كما وَصَفوا. ثُمَّ ابْتَدَأَ، فقال: ﴿ جَكَرَمَ ﴾، وهو فِعْلٌ ماضِ بمَعْنى: وجَبَ، وما بَعْدَهُ فاعلٌ.

٢- العَامِلَةُ عَمَلَ (ليس).

٣- العَاطِفَةُ.

٤ - الجَوَابيَّةُ.

٥- ما سِوَى هذه الأَقْسَامِ، ومنها: المُعْتَرِضةُ بَيْنَ الجارِّ والمَجْرورِ، نَحْوُ: «جَنْتُ بلا زَادٍ»، وعن الكُوفيِّينَ: هي اسْمٌ دخلَ عليه حَرْفُ الجرِّ، وما بَعْدَها مَخْفُوضٌ بالإِضَافَة (٣). وبَعْضُهم يُسَمِّيها: زَائِدَةً. وإن كان لا يَصِحُّ إِسْقَاطُها من حَيْثُ المَعْنى، ويكونُ المُرادُ بالزِّيادةِ: وُقُوعَها بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَطَالِيَيْنِ.

الوَجْهُ الثَّاني: (لا) الطَّلبيَّةُ الَّتي يُطْلَبُ بها التَّرْكُ، وتَخْتَصُّ بالمُضارعِ، مِثْلُ: ﴿ وَلَا تَرْكُنُوۤاْ إِلَى الَّذِينَ طَلَمُواْ﴾ [مود:١١٣].

⁽١) انظر: المغنى (ص:٣١٣).

⁽٢) انظر: معاني القرآن (١/ ٨).

⁽٣) انظر: الأمالي الشجرية (٢/ ٢٣٠).

الوَجْهُ الثَّالَثُ: الزَّائدةُ لِلتَّقُويةِ والتَّوْكيدِ، مِثْلُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا نَسَجُدَ ﴾ [الأعراف:١٢]، ومنه: ﴿لَا أُقْمِمُ ﴾ [القيامة:١] على أحَدِ القَوْليْنِ.

ثُمَّ مَثَّلَ بِقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ قُلُ تَعَالَوْا أَتَلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تُشْرِكُواْ

بِهِ شَيْئًا ﴾ [الأنعام:١٥١]، وذَكَرَ أُوجُهًا كثيرةً في إعْرابِهِ، كها ذَكَرَ أُوجُهًا في إعْرابِ
قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَهُمْ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الانعام:١٠٩]، وقَوْلِهِ: ﴿ وَحَكَرُمُ عَلَىٰ
قَرْبِيةٍ أَهْلَكُنَهُمْ أَنَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الانباء:٩٥]، وقوْلِهِ: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيهُ وَرَبِيةٍ أَهْلَكُنَهُمْ أَنْ يَشْعِرُ أَن يُؤْتِيهُ أَلَا يُتَعِدُوا اللّهَ يَكُمُ وَالنّبِيتِينَ أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران:٧٩-٨].

(لَاتَ)^(۱) الجُمْهورُ على أنَّها كَلِمتانِ: (لا)، والتَّاءُ لتَأْنيثِ اللَّفْظِ، وأنَّها تَعْمَلُ «لَيْسَ»، ولا تَعْمَلُ إلا في الجِينِ وما رَادَفَهُ.

* (لَوْ)(١) وتَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: الامْتِناعَيَّةُ، مِثْلُ: «لو جِئْتَني أَكْرَمْتُكَ»، وتُفِيدُ الشَّرْطيَّةَ، وتَقْييدَها بالماضِي، والامتناع، أي: امْتِنَاعَ الشَّرْطِ والجوابِ عنْدَ الجُمْهورِ، وهو باطلٌ بِمَواضعَ كثيرةٍ، أو امْتِنَاعَ الشَّرْطِ خاصَّةً مع عدمِ الدَّلالةِ على امْتِناعِ الجوابِ أو ثُبُوتِهِ.

ولكن إن كان مُسَاويًا لِلشَّرْطِ في العُمومِ لَزِمَ انتفاؤه، مِثْلُ: «لو كَانَتِ الشَّمْسُ طالعةً كان النَّهارُ مَوْجُودًا».

وإن كان أعَمَّ لم يَلْزَمِ انتفاؤه، وإنَّا يَنْتَفِي منه ما كان مُسَاوِيًا لِلشَّرْطِ، مِثْلُ:

⁽١) انظر: المغنى (ص:٣٣٤).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٣٣٧).

«لو كانت الشَّمْسُ طَالِعَةً كان الضَّوْءُ مَوْجُودًا».

وأَجْوَدُ مَا يُقَالُ فيها: إنَّهَا حَرْفٌ يَقْتَضِي في الماضي امْتِناعَ مَا يَلِيه، واسْتِلْزامَهُ لِتاليهِ.

الثَّاني: أن تكونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَ: (إِنْ)، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَجْزِمُ، مِثْلُ: ﴿ وَلَيَخْشَ اللَّذِينَ لَوَ تَرَّكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء:٩].

والفَرْقُ بَيْنَ هذه وبَيْنَ الامْتِناعيَّةِ: أنَّ الشَّرْطَ في هذه مُسْتَقْبَلُ مُحْتَمِلُ الوُقوعِ، لم يُقْصَدْ فَرْضُهُ الآن أو فيها مَضَى، وعَكْسُها الامْتِناعيَّةُ.

الثَّالثُ: المَصْدريَّةُ بِمَنْزِلَةِ (أَنْ)، إلَّا أَنَّها لا تَنْصِبُ، وأَكثَرُ وُقُوعِ هذه بَعْدَ: «وَدَّه أُو تُدْهِنُ ﴾ [القلم: ٩].

الرَّابِعُ: الَّتِي لِلتَّمنِّي بِمَعْنِي (لَيْتَ)، مِثْلُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كُرَّةً فَنَكُونَ ﴾ [الشعراء:١٠٢].

الخامس: أن تكونَ لِلْعَرْضِ، مِثْلُ: «لو تَنْزِلُ عِنْدَنا، فَتُصيبَ خَيْرًا».

وذُكِرَ لها مَعْنَى سَادِسٌ، وهو التَّقْليلُ، مِثْلُ: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»(١).

وجَوَابُ (لو) إمَّا مُضارعٌ مَنْفِيٌّ بـ: (لَمْ)، أو ماضٍ مُثْبَتُ، أو مَنْفِيٌّ بـ: (ما)، والغالِبُ على المُثْبَتِ: دُخُولُ اللَّامِ عليه، مِثْلُ: ﴿ لَوْ نَشَآهُ لَجَعَلْنَـهُ حُطَـمًا ﴾ [الواقعة: ٦٥]، ومِنْ غَيْرِ الغَالِبِ: ﴿ لَوْ نَشَآهُ جَعَلْنَهُ أَجَاجًا ﴾ [الواقعة: ٧٠]، والغالِبُ على المَنْفِيِّ: خُلُوهُ ومِنْ غَيْرِ الغَالِبِ: قَوْلُهُ: مِن اللَّامِ، مِثْلُ: ﴿ وَلَوْ شَآةَ رَبُكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام: ١١٢]، ومِنَ غَيْرِ الغالِبِ: قَوْلُهُ:

⁽١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح، رقم (١٢١٥)، ومسلم في كتاب النكاح، باب الصداق، رقم (١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد رَضِّاليَّهُ عَنْهُ.

٥٢ وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَهَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِ(١)

وقد يكونُ جَوابُها جُمْلَةً اسميَّةً مَقْرُونَةً بِاللَّامِ أَو الفَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةً ﴾ [البقرة:١٠٣]، وقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٥٣ لَـ وْ كَـانَ قَتْـلٌ يَـا سَـلَامُ فَرَاحَـةٌ لَكِـنْ فَـرَرْتُ مَحَافَـةً أَنْ أُوسَرَا (٢) * (لَوْلا) (٣) وتَأْتِي على أربعةِ أَوْجُهِ:

أَحَدُها: أَن تَدْخُلَ على جُمْلتَيْنِ: اسميَّةٍ، فَفِعْليَّةٍ. لِرَبْطِ امْتِناعِ الثَّانيةِ بِوُجُودِ الأُولى، نَحْوُ: «لَوْلا زَيْدٌ لأكرمْتُكَ».

ثُمَّ إِنْ كَانَ الخَبرُ كَوْنًا مُطْلَقًا وَجَبَ حَذْفُهُ، وكَوْنًا مُقَيَّدًا وجَبَ ذِكْرُهُ إِن لم يُعْلَمْ، وإلَّا جاز الوَجْهانِ، هذا قوْلُ ابنِ مالكِ^(٤) وجماعَةٍ.

وإذا وَلِيَ (لَوْلا) ضَمِيرٌ فحقُّهُ أن يكونَ ضَمِيرَ رَفْعٍ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]، وسُمِعَ قليلًا: (لَوْلايَ) و(لوْلاكَ) و(لَوْلاهُ) قال سِيبَوَيْهِ (٥) والجُمْهورُ: هي جارَّةٌ لِلضَّميرِ مُحَتَصَّةٌ به، ولا تَتَعَلَّقُ بشَيْءٍ.

⁽۱) هذا بيت من الوافر، انظر: شرح شواهد المغني (ص:۲۲۸)، والتصريح (۲/ ۲٦٠)، والهمع (۲/ ۲۲۸)، والأشموني (۲/ ۳۵۲)، والدرر (٥/ ٢٠١).

والشاهد فيه: «لَمَا»، فإن جواب «لو» اقترنت به اللام، وهو من غير الغالب.

⁽٢) هذا بيت من الكامل، لعامر بن الطفيل، انظر: شرح التسهيل (٤/ ١٠٠)، وشرح شواهد المغني (ص:٢٢٩)، والهمع (٢/ ٦٦)، والدرر (٥/ ١٠٢).

والشاهد فيه: «فَرَاحَةٌ»، حيث اقترن جواب (لو) بالفاء.

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٣٥٩).

⁽٤) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص:٦٥).

⁽٥) انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٣، والتي بعدها).

ومَوْضِعُ المَجْرورِ بها رَفْعٌ بِالابْتِداءِ، فإذا عُطِفَ عليها اسْمٌ ظاهرٌ تعيَّنَ رَفْعُهُ، مِثْلُ: «لَوْلايَ وزَيْدٌ»؛ لأنَهَا لا تَخْفِضُ الظَّاهِرَ.

الثَّاني: أن تكونَ لِلتَّحْضيضِ والعَرْضِ، وتَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ أو ما في تَأْويلِهِ، مِثْلُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾ [النمل:٤٦]، و﴿لَوْلَا ٱخْرَتَنِيٓ ﴾ [المنافقون:١٠].

الثَّالثُ: أَن تَكُونَ لِلتَّوْبِيخِ والتَّنْدِيمِ، وتَخْتَصُّ بِالمَاضِي، مِثْلُ: ﴿ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ عِلْمَانُ فَ الْفَرِيمِ وَالتَّنْدِيمِ، وتَخْتَصُّ بِالمَاضِي، مِثْلُ: ﴿ لَوْلَا إِذَا)، أَو جُمْلَةٍ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ ثُمُهُ الْوَلَا إِذَا)، أَو فَكُلُهُ بِينَهُ بِـ: (إذ)، أَو (إذا)، أَو جُمْلَةٍ مُعْتَرِضَةٍ، مِثْلُ: ﴿ لَوَلَا إِذَ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ [النور:١٢]، ﴿ فَلَوَلَا إِذَا بَلَعَتِ الْخُلْقُومَ ﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿ فَلُولًا إِن كُنتُمُ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾ [الواقعة:٨٦-٨].

الرَّابِعُ: الاَسْتِفْهامُ، مِثْلُ: ﴿لَوْلَآ أَخَرَتَنِىۤ إِلَىۤ أَجَلِ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون:١٠] قاله الهرويُّ، والظَّاهرُ: أنَّها لِلْعَرْض.

وذَكَرَ الهَرويُّ أَنَّهَا تَأْتِي نافيةً بِمَعْنى: (ما)، مِثْلُ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةُ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَنُهُآ ﴾ [بونس:٩٨]، أي: فها كانت. والظَّاهرُ أنَّ المَعْنى على التَّوْبيخِ.

﴿ لَوْمَا ﴾ (١) بمَنْزلَةِ ﴿ لَوْلا ﴾.

* (لَمْ) (٢) حَرْفُ جِزْمِ لِنَفْيِ الْمُضارعِ، وقد يُرْفَعُ بعْدَها، قِيلَ: ضَرُورةً. وقيل: لُغَةٌ. وزَعَمَ بَعْضُهم أَنَّ بعْضَ العَرَبِ قد يَنْصِبُ بها.

وقد يَلِيها اسْمٌ مَعْمُولٌ لِفِعْلِ مَحْدُوفٍ، يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَهُ، كَقَوْلِهِ:

⁽١) انظر: المغنى (ص:٣٦٤).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٣٦٥).

٥٤ - ظُنِنْتُ فَقِيرًا ذَا غِنَّى ثُمَّ نِلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبِ^(١) * (لَكَا) (٢) وَتَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهِ:

الأَوَّلُ: مُخْتَصَّةٌ بِالْمُضارِعِ، فتَجْزِمُهُ، وتَنْفيهِ، وتَقْلِبُهُ ماضيًا، وتُفارقُ (لَمْ) في خَسْةِ أُمور:

الأُوَّلُ: أَنَّهَا لَا تَقْتَرِنُ بأَداةِ شَرْطٍ. الثَّاني: أَنَّ مَنْفِيَّهَا مُسْتَمِرُّ النَّفْيِ إلى الحالِ. الثَّالثُ: أَنَّ مَنْفِيَّهَا قريبٌ مِنَ الحالِ.

الرَّابِعُ: أنَّ مَنْفِيَّها مُتوقَّعٌ ثُبُوتُهُ.

الخامسُ: أنَّ مَنْفِيَّها جائزُ الحَذْفِ لِدليلٍ، بِخِلافِ (لم).

فأمَّا قَوْلُهُ:

٥٥ - احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَم (٣)

فضَرُورَةٌ.

⁽١) هذا بيت غير منسوب، وهو من الطويل، انظره في شرح التسهيل (٢/ ١٤١، والتي بعدها)، وشرح شواهد المغني (ص:٢٣٣)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٥٩).

والشاهد فيه: «فَلَمْ ذَا»، فقد ولي (لم) معمولُ فعلِ محذوف، وهو (ذا) فسر الفعل ما بعده، فإن (ذا) مفعول به منصوب -وعلامة نصبه الألف- لفعل محذوف، فتقدير الجملة: فلم أَلْقَ ذا رجاء أَلقه غير واهب.

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٣٦٧).

⁽٣) هذا بيت من الكامل، لإبراهيم بن هَرْمة، انظره في ديوانه (ص:١٩١)، وأوضح المسالك (٢٠٢/٤)، والتصريح (٢/ ٢٤٧)، والأشموني (٢/ ٣١٦)، وخزانة الأدب (٩/ ١٠)، والدرر (٦٦/٥). والتصريح (لار ٢٠٤٧)، والأشموني (لم) -بَجُزُومَها- ضرورةً، فالأصل: إن وصلت وإن لم تصل.

الثّاني: مُحْتَصَةٌ بالماضي، فتَقْتَضي جُمْلتيْن، وُجِدَتْ ثانِيتُهُما عِنْدَ وُجودِ الأولى، ويُقالُ فيها: حَرْفُ وُجودٍ لِوُجودٍ. مِثْلُ: «لَيًا جاءني أَكْرَمْتُهُ»، وجَوَابُها: إمَّا فِعْلُ ماضٍ، أو جُمْلَةٌ اسميَّةٌ مَقْرُونةٌ بـ: (إذا) الفُجائيَّة، أو بالفاء، أو فِعْلُ مُضَارعٌ، مِثْلُ: ﴿فَامَا نَجَنكُمْ إِلَى ٱلْبَرِ أَعْرَضْتُم ﴾ [الإسراء: ٢٧]، و ﴿فَلَمَّا نَجَمَعُمْ إِلَى ٱلْبَرِ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ ﴿فَلَمَّا نَجَمَعُمْ إِلَى ٱلْبَرِ أَعْرَضْتُمْ إِلَى ٱلْبَرِ فَمِنْهُم مُقْنَصِدُ ﴾ [لعان: ٣٣]، و ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتُهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجُدِلْنَا ﴾ [هرد: ٧٤].

الثَّالثُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ اسْتِثْنَاءٍ، فَتَدْخُلُ عَلَى الجُمَلِ الاسميَّةِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّ كُلُّ اللهُ عَلَيْهَا حَافِظُ ﴾ [الطارق:٤]، وعلى الفِعْلِ الماضي لَفْظًا لا مَعْنَى، مِثْلُ: ﴿أَنْشُدُكَ اللهَ لَمَا اللهَ عَلْتَ ﴾، أي: ما أَنْشُدُكَ إلَّا فِعْلَكَ.

* (لَنْ)(١) حَرْفُ نَفْي ونَصْبٍ واسْتِقْبالٍ، وتأتي لِلدُّعاءِ، كقوْلِهِ:

٥٦- لَنْ تَزَالُوا كَلَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ صَّ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ(١)

وتَلَقِّي القَسَمِ بها وبِ: (لَمْ) نادرٌ جدًّا، كقَوْلِهِ:

⁽١) انظر: المغنى (ص:٣٧٣).

⁽٢) هذا بيت من الخفيف، للأعشى ميمون بن قيس، انظر: الديوان (ص:١٦٩)، شرح شواهد المغني (ص:٢٣٤)، من قصيدة مطلعها:

مَا بُكَاءَ الكَبِيرِ بِالأَطْلَالِ وَسُؤَالِي وَهَلْ تَرُدَّ سُؤَالِي؟ عَدَّها بعض النُّقَّاد هي المُعَلَّقة.

الشَّاهد فيه: «لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ»، حيث استعمل (لن) للدعاء.

حَتَّى أُوسَّدَ فِي السُّرَابِ دَفِينَا (١)

٥٧- وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ

وزَعَمَ بَعْضُهم أنَّها قد تَجْزِمُ، كَقَوْلِهِ:

٥٨- لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَكَ دُونَ بَابِكَ الْحَلْقَهُ (٢)

* (لَيْتَ) (٦) حَرْفُ ثَمَنِّ يتعلَّقُ بالمُسْتحيلِ غالِبًا، وتَنْصِبُ الاسْمَ، وتَرْفَعُ الحَبَرَ، وقد تَنْصِبُهما، كقَوْلِهِ:

٥٩ يَا لَيْتَ أَيْامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا^(٤)

* (لَعَلَّ)^(٥) حَرْفُ تَرَجِّ، يَنْصِبُ الاسْمَ، ويرْفَعُ الخَبَرَ، قال بعْضُ أَصْحابِ الفَرَّاءِ: وقد يَنْصِبُهُما. وحُكِيَ: «لَعَلَّ أَباكَ مُنْطَلِقًا»، وعُقَيْلُ يَخْفِضونَ بها المُبْتدأَ، كَقَوْلِهِ:

⁽۱) هذا بيت من الكامل، لأبي طالب عمِّ رسول الله ﷺ، انظر: في ديوانه (ص:٩١)، والجنى الداني (ص:٢٧)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٠)، والأشموني (٢/ ٣٦)، والهمع (٢/ ٤١)، والدرر (٤/ ٢٠)، وروي: «حتى أُوارى».

والشاهد فيه: «لَنْ يَصِلُوا»، حيث صدَّر جواب القسم بـ: (لن).

 ⁽٢) هذا بيت من المنسرح، لأعرابي ذي قصةٍ مع الحسين بن علي رَضِاً لِللهُ عَنْهُ، انظر: شرح شواهد المغني
 (ص: ٢٣٥)، والهمع (٢/٤)، والأشموني (٢/ ٢٧٧)، والدرر (٤/ ٦٣).

والشاهد فيه: (لَنْ يَخِبِ)، حيث جزم المضارع بـ: (لن).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٣٧٥).

⁽٤) هذا الرجز نسب لرؤبة بن العجاج، انظر: الكتاب (٢/ ١٤٢)، شرح المفصل (١٠٤/١)، والدرر (٢/ ١٧٠)، ونسب للعجاج في شرح شواهد المغني (ص:٣٣٦) والشاهد فيه: «لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا»، فقد نصبت (ليت) الاسم والخبر.

٥) انظر: المغني (ص:٣٧٧).

٦٠- فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

لَعَـلَّ أَبِي الْمِغْـوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ ثُلْ

وهو في مَحَلِّ رفْعِ بالابْتِداءِ؛ لِتَنْزيلِها مَنْزلَةَ حَرْفِ الجرِّ الزَّائدِ.

قيل: وأوَّلُ لَحْنِ سُمِعَ بالبَصْرةِ قوْلُهُ: «لعَلَّ لها عُذْرٌ، وأَنْتَ تَلومُ»، وهو مُحْتَمِلٌ لِتَقْديرِ ضَميرِ الشَّأْنِ، كَمَا فِي قوْلِهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ» (٢).

ولها مَعَانٍ:

أَحَدُها: التَّوقُّعُ، وهو تَرَجِّي المَحْبُوبِ، والإشْفاقُ مِن المَكْروهِ.

الثَّاني: التَّعْليلُ، أَثْبَتَهُ جماعةٌ، مِنْهم الكِسائيُّ، كقوْلِهِ تَعَالى: ﴿لَعَلَهُ، يَتَذَكَّرُ ﴾ [طه:٤٤].

الثَّالثُ: الاسْتِفْهامُ، أَثْبَتَهُ الكوفيُّونَ، ولِذلك عُلِّقَ بها الفِعْلُ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ وَمَا يُدْرِبِكَ لَعَلَهُۥ يَزَّكَ ﴾ [عبس:٣].

⁽۱) هذا بيت من الطويل، لكعب بن سعد الغنوي، يرثي أخاه أبا المغوار، انظر: الحماسة البصرية (ص: ٦٨٦)، والأصمعيَّات (ص: ٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٣٤)، وانظر أيضا: شرح ابن عقيل (٢/ ١٩٦)، والتصريح (١/ ١٥٦)، والأشموني (١/ ٤٥٤)، والهمع (٢/ ٣٣)، والدرر (٤/ ١٧٤)، وروى: «دعوة»، و «ثانيًا».

والشاهد فيه: «لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ»، حيث جرَّ بـ: (لعل)، فهي هنا حرف جر.

⁽٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٩) من حديث ابن مسعود رَضِيَّكَ عَنْهُ، وقد أخرجه البخاري -بدون الشاهد- في كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة، رقم (٥٩٥٠).

* (لَكِنَّ المُشَدَّدَةُ)(١) حَرْفٌ يَنْصِبُ الاسْمَ، ويَرْفعُ الْحَبَرَ، وفي مَعْناها ثلاثةُ أَقُوالٍ:

أَحَدُها: أَنَّه وَاحِدٌ، وهو الاسْتِدْراكُ، وفُسِّرَ بأنْ تَنْسُبَ لِـمَا بَعْدَها حُكْمًا مخالِفًا لحُكْم ما قَبْلَها.

الثَّاني: أنَّما تأتي لِلاسْتِدْراكِ، وفُسِّرَ برَفْع ما يُتَوَهَّمُ ثُبوتُهُ.

وتأتي لَمْنَى آخَرَ أَيْضًا، وهو: التَّوْكيدُ، مِثْلُ: «لوْ جاءني أكرَمْتُهُ، لكنَّه لَمْ يَجِئْ» حيثُ أكَدَتْ ما أفادَتْهُ (لَوْ) مِن الامْتِناع.

الثَّالثُ: أنَّهَا لِلتَّوْكيدِ دائمًا، ويَصْحَبُ التَّوْكيدَ معنى الاسْتِدْراكِ، وقد يُحْذَفُ اسْمُها، كقَوْلِهِ:

٦١ فَلَوْ كُنْتُ ضَبِّيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَسَافِرِ (٢)

* (لَكِن المَحْقَّفةُ)(٢) هي ضَرْبانِ:

- خُفَقَفةٌ مِن الثَّقيلةِ، فلا تَعْمَلُ.
- وخفيفةٌ بأصلِ الوَضْعِ، فإن وَلِيَها كلامٌ فهي حَرْفُ ابْتِداءِ لا عاطِفَةٌ، وإن وَلِيَها مُفْرَدٌ فهي عاطفةٌ بِشَرْطيْنِ:

⁽١) انظر: المغنى (ص:٣٨٣).

⁽۲) هذا بيت من الطويل، للفرزدق، انظر: الديوان (۲/ ٤٨١)، الكتاب (۲/ ١٣٥)، وخزانة الأدب (۲) هذا بيت من الطويل، وشرح شواهد المغني (ص:٢٣٩)، واللسان مادة (شفر).

والشاهد فيه: (وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ)، حيث حذف اسم الكنَّا، فالأصل: ولكنَّك زنجيٌّ.

⁽٣) انظر: المغني (ص:٣٨٥).

أَحَدُهُما: أَن يتقدَّمَها نَفْيٌ أَو نَهْيٌ. فإن قُلْتَ: «قام زَيْدٌ، لكنْ عَمْرٌو» جعَلْتَها حَرْفَ ابْتِداء، وأثْمَمْتَ الجُمْلة، فَقُلْتَ: «لَمْ يَقُمْ»، وأجاز الكُوفيُّونَ العَطْفَ (۱).

الثَّاني: ألَّا تَقْتَرِنَ بالواوِ.

﴿ لَيْسَ) (١) لِنَفْيِ الحالِ، ولِنَفْيِ غَيْرِهِ بالقَرينةِ، مِثْلُ: ﴿لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ»،
 وهي فِعْلٌ لا يتصرَّفُ، قِيلَ: إلَّا في ثلاثةِ مَواضِعَ:

الأوَّلُ: أَن تكونَ لِلاسْتِثْناءِ، نَحْوُ: «أَتَوْنِي لَيْسَ زَيْدًا»، والصَّحيحُ: أَنَّها هي النَّاسخةُ، واسْمُها مستَتِرٌ.

الثَّاني: أَنْ تَدْخُلَ عَلَى جَمَلَةٍ اسميَّةٍ رافعةً لِلاسْمَيْنِ، كَمَا فِي لُغَةِ تَمَيمٍ: «لَيْس الطَيِّبُ إلا المِسْكُ»، فإنَّهم يُمْمِلُونها؛ حَمَّلًا على إهْمالِ (ما) عِنْدَ انْتِقاضِ النَّفْي.

وزَعَمَ بعْضُهم أنَّ مِن ذلك: ما إذا دخَلَتْ جُمْلةٌ فعليَّةٌ مَاضِيَةٌ، كقولهم: «ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ».

الثَّالثُ: أن تكونَ حَرْفًا عاطِفًا، أَثْبَتَهُ الكوفيُّونَ؛ لقَوْلِهِ:

٦٢ أَيْسَنَ الْسَمَفَرُّ وَالْإِلَـ الطَّالِـ بُ وَالْأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِـ بُ؟ (٢)

وخُرِّجَ على أنَّ الخَبَرَ مَحْذُوفٌ، تَقْديرُهُ: ليْسَ الغالبُ إيَّاهُ.

⁽١) انظر: الإنصاف (٢/ ٤٨٤).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٣٨٦).

⁽٣) البيت من الرجز، وهو لنفيل بن حبيب الجِمْيري، انظر: شرح شواهد المغني (ص: ٢٤٠)، شرح التسهيل (٣/ ٣٤٦)، والهمع (٢/ ١٣٨)، والدرر (٦/ ١٤٦).

والشاهد فيه: «المَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ»، فإنها عاطفة، كقولك: المغلوب لا الغالب.

حَرْفُ الْمِيمِ

* (مَا)(١) اسْمِيَّةٌ وَحَرْفِيَّةٌ، فالاسميَّةُ أَنُواعٌ:

١ - مَوْصُوليَّةٌ.

٢- تامَّةُ، وهي الَّتي تُقَـدَّرُ بالشَّيْءِ ونَحْوِهِ، كَقَـوْلِهِ تَعَالى: ﴿فَنِعِـمَا هِى ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: فَنِعْمَ الشَّيْءُ هِيَ، وقَـوْلِهِ: «غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعِبًا» أي: نِعْمَ الغَسْلُ هُوَ.

٣- نكِرَةٌ مَوْصُوفةٌ، كَقَوْلِكَ: «مرَرْتُ بها مُعْجِبِ لك» أي: بشَيْءٍ مُعْجِبِ
 لك.

٤ - تعجُّبيَّةٌ، مِثْلُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!» المَعْني: شيْءٌ حَسَّنَ زَيْدًا.

٥ - اسْتِفْهاميَّةٌ، وإذا أتتْ بَعْدَها (ذا) فَعَلَى أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: أن تكونَ (ذا) اسْمَ إشارةٍ، كقَوْلِكَ: «مَا ذا التَّواني؟!».

الثَّاني: أن تكونَ (ذا) مَوْصُولةً، كقَوْلِهِ:

٦٣- أَلَا تَسْالُلانِ المَسرْءَ مَساذَا يُحَساوِلُ

أَنَحْبٌ فَيُقْضَى، أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ ؟ (٢)

(١) انظر: المغني (ص: ٣٩٠).

والشاهد فيه: «مَاذَا»، فإن (ذا) هنا موصولة.

⁽٢) هذا بيت من الطويل، للبيد بن ربيعة العامري رَضَالِلَهُ عَنْهُ، انظر: الديوان (ص:١٤٤)، الأزهية (ص:٢٠٦)، والجنى الداني (ص:٢٣٩).

الثَّالثُ: أَن تَكُونَ مُرَكَّبَةً مع (ما) لِلاسْتِفْهامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ النَّالثُ: أَن تَكُونَ مُركَّبَةً مع (ما) لِلاسْتِفْهامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ النَّالَثُونَ ﴾ [البقرة:٢١٩] على قراءة نَصْب ﴿الْعَمْوَ ﴾ [١].

الرَّابِعُ: أَن تُجْعَلَ (ماذا) اسْمَ جِنْسٍ بِمَعْنى: شَيْءٍ. أَو مَوْصولًا بِمَعْنى: الَّذي. كَقَوْلِهِ:

٦٤ دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي (١)

ف: (ماذا) مَفْعُولُ: (دَعِي)، والتَّقْديرُ: دَعِي شَيْئًا، أو دعي الَّذي عَلِمْتِ.

الْخَامِسُ: أن تكونَ (ذا) إشاريَّةً، و(ما) زائدةً.

السَّادسُ: أن تكونَ (ما) اسْتِفْهاميَّةً و(ذا) زائـدةً، والتَّحْقيـقُ: أنَّ الأَسْهاءَ لا تُزادُ.

٦- شَرْطِيَّةٌ، وهي إمَّا زَمانيَّةٌ، كَقُوْلِهِ تَعَالى: ﴿ فَمَا ٱسْتَقَامُوا لَكُمُ فَٱسْتَقِيمُوا فَهُمْ ﴾ [التوبة:٧]، أو غَيْرُ زمانيَّةٍ، كَقُوْلِهِ تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ ٱللّهُ ﴾ [البقرة:١٩٧].

والحَرْفِيَّةُ أَنْواعٌ:

١ - حَرْفُ نَفْيٍ، وتعْمَلُ عَمَلَ (ليس) بِشُروطٍ، ونَدَرَ ترْكيبُها مع النَّكِرةِ؛

⁽١) قرأ بها السبعة غير أبي عمرو، انظر: الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٢٩٢).

⁽٢) هذا بيت من الوافر، نُسِبَ إلى المثقب العبدي وإلى سحيم بن وثيل وإلى أبي حية النميري، انظر: في ديوان المثقب العبدي (ص:٢١٣)، الكتاب (٢/٨١٤)، في لسان العرب (١٨/٢) مادة (أبي)، والهمع (١/ ٨٤)، والدرر (١/ ٢٧١).

والشاهد فيه: «مَاذَا عَلِمْتِ»، فإن (ذا) مع (ما) اسم جنس بمعنى: شيء. أو اسم موصول بمعنى: الذي.

تَشْبِيهًا بـ: (لا)، كقَوْلِهِ:

٦٥ - وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابُهَا (١)

٢ - حَرْفُ مَصْدَرٍ، وتكونُ زمانيَّةً، مِثْلُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيَّا﴾ [مريم:٣١]، وغيْرَ زمانيَّةٍ، مِثْلُ: ﴿لِيَجْزِيلِكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص:٢٥].

٣- كَافَّةٌ عن عَمَلِ الرَّفْعِ، وتتَّصِلُ بثلاثةِ أَفْعالٍ: (قَلَّ)، و(كَثْرَ)، و(طالَ)،
 ولا يَلِيهُنَّ إلا جُمْلةٌ فعليَّةٌ مُصَرَّحٌ بِفِعْلِها، فأمَّا قوْلُهُ:

٦٦- صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصَّدُودَ، وَقَلَّمَا

وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ (٢)

فضَرُ ورةٌ، وزَعَمَ بعْضُهم أنَّ (ما) مع هذه الأَفْعَالِ مَصْدَريَّةٌ، لا كافَّةٌ.

٤ - كَافَّةٌ عن عمَلِ النَّصْبِ والرَّفْعِ، وهي الْتَصِلةُ بـ: (إنَّ) وأَخَواتِها.

٥- كَافَّةٌ عَن عَمَلِ الجَرِّ، وتتَّصِلُ بـ: «رُبَّ» وبالكافِ، كَقَوْلِهم: «كُنْ كَمَا أَنْتَ»، وبالباءِ كَقَوْلِهِ:

⁽١) هذا بيت من الطويل، غير منسوب. انظر: الجني الداني (ص:٣٣٠)، وشرح شواهد المغني (ص:٢٤٣)، الهمع (١/ ١٢٤)، والدرر (٢/ ١٠٧).

والشاهد فيه: «مَا بَأْسَ»، حيث ركَّبها مع النكرة، وهذا نادرٌ.

 ⁽۲) هذا بيت من الطويل، للمرار الفقعسي، أو لعمر بن أبي ربيعة، انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة
 (ص:٣٧٦)، والكتاب (١/ ٣٠)، والإنصاف (١/ ١٤٤)، وشرح التسهيل (٢/ ١٠٩)، والدرر
 (٥/ ١٩٠)، والأزهية (ص:٩١)، وخزانة الأدب (١/ ٢٣١).

والشاهد فيه: ﴿وَقَلَّمَا وِصَالٌ ﴾، حيث جاء الفعل بعدها مُقَدَّرًا، وليس صريحًا.

٦٧- فَلَــئِنْ صِرْتَ لَا تُحِــيرُ جَوَابًا لَبِهَا قَـدْتَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ(١)

وبـ: (مِنْ)، كَقُوْلِهِ:

٦٨- وَإِنَّا لَـمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ (٢) على خِلافٍ فيها عدا (رُبَّ).

وتَتَّصِلُ أَيْضًا بكلمةِ (بَيْنَ)، كقَوْلِهِ:

٦٩ بَيْتُ نَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهُ (٢)

وقِيلَ: (ما) زائدةٌ و(بَيْنَ) مُضافةٌ إلى الجُمْلةِ.

وقِيلَ: زائدةٌ، و(بَيْنَ) مُضَافةٌ إلى زمَنِ مَحْذُوفٍ مُضافٍ إلى الجُمْلةِ، أَيْ: بَيْنَ أَوْقَاتٍ نَحْنُ بالأراكِ.

والأقوالُ الثَّلاثةُ تَجْري في (بَيْنَ) مع الألِفِ، كقَوْلِهِ:

(۱) هذا بيت من الخفيف، لصالح بن عبد القدوس، وفي أمالي القالي لمطيع بن إياس الكوفي يرثي يحيى بن زياد الحارثي (۱/ ۲۷۲)، ولصالح عبد القدوس في خزانة الأدب (۱/ ۲۲۲). انظر: الهمع (۲/ ۳۸)، والدرر (٤/ ۲۰۳).

والشاهد فيه: «لَبهَا»، حيث كفَّت (ما) الباءَ عن الجرِّ.

 (۲) هذا بيت من الطويل، لأبي حيَّة النميري. انظر: الكتاب (۳/ ١٥٦)، والمقتضب (٤/ ١٧٤)، والتصريح (٢/ ١٠)، والهمع (٢/ ٣٥)، والدرر (٣/ ١٨١)، والأزهية (ص:٩٠)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢١٥).

والشاهد فيه: ﴿ لِمَّا نَضْرِ بُ ﴾، حيث كفَّت (ما) (من) عن الجرِّ.

(٣) هذا بيت من الخفيف، لجميل بن معمـر، انظـر: ديوانـه (ص:١٠٥)، شرح شواهد المغنـي (ص:٢٤٦).

والشاهد فيه: «بَيْنَمًا»، حيث اتَّصلت (ما) بـ: (بين)، فكفتها عن الجرِّ.

٧٠ فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا

إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ (١)

وتَتَّصِلُ أيضًا بـ: (حيْثُ) و(إذ)، ويُضَمَّنانِ حينئذٍ مَعْنَى (إن) الشَّرْطيَّةِ، فيَجْزِمانِ فِعْلَيْنِ.

٦ - حَرْفٌ مُعَوَّضٌ به عن (كان)، مِثْلُ: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ»، والأَصْلُ: انْطَلَقْتُ لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا.

٧- حَرْفٌ مُعَوَّضٌ به عن فِعْلِ الشَّرْطِ، كَقَوْلِهِم: «افْعَلْ هذا أَمَّا لا»، والتَّقْديرُ: أَن لا تَفْعَلْ غَيْرَهُ.

٨- زائدة أبعْدَ الرَّافِع، كَقَوْلِكَ: «شتَّانَ ما زَيْدٌ وعَمْرٌو».

- وبَعْدَ النَّاصِ الرَّافِع، نحْوُ: «لَيْتَهَا زَيْدًا قَائِمٌ».
- وبَعْدَ الجازِم، كَقَوْلِهِ: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ نَزْعٌ ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].
- وبَعْدَ الحَافِضِ، نَحْوُ: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةِ مِّنَ ٱللّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران:١٥٩]،
 و﴿أَيّهُ ٱلْأَجُلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدُونَ عَلَى ﴾ [القصص:٢٨].
 - وبَعْدَ أداةِ الشَّرْطِ، مِثْلُ: ﴿حَقَّنَ إِذَا مَا جَآءُوهَا ﴾ [فصلت: ٢٠].

⁽۱) هذا بيت من الطويل، لحرقة بنت النعمان بن المنذر، انظر: الجنى الداني (ص:٣٧٦)، وخزانة الأدب (٧/ ٦٧)، والهمع (١/ ٢١١)، واللسان مادة (نصف)، والدرر (٣/ ١١٩)، ونسب أيضًا لهند بنت النعمان في أمالي ابن الشجري (٢/ ٤٥٠).

والشاهد فيه: «فَبَيْنَا»، فإن الألف كافة عن الجر، أو زائدة، و(بين) مضافة إلى الجملة، أو زائدة و(بين) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة.

وبَيْنَ المَّتُوعِ وتَابِعِهِ نَحْوَ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة:٢٦] و ﴿بَعُوضَةٌ ﴾ بدلٌ، وقِيلَ: اسْمٌ نَكِرَةٌ صِفَةٌ لِـ: ﴿مَثَلًا ﴾، أو بَدَلُ منه، وذُكِرَ فيها أَقُوالُ أُخْرى كَثِيرَةٌ.

وأمَّا قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة:٨٨] ف: ﴿مَّا ﴾ مُحْتَمِلَةٌ لِثَلاثةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُها: الزِّيادةُ؛ إمَّا لِمُجَرَّدِ تقْويةِ الكلامِ، فَـ: (قليلٌ) بمَعْنى العَدَمِ، وإمَّا لإفادةِ التَّقْليلِ، فـ: (قليلٌ) بِمَعْناهُ الحَقيقيِّ.

الثَّاني: النَّفْيُ، و(قَلِيلًا) نَعْتُ لَمِصْدَرِ مَحْذُوفٍ، أو لِظَرْفِ مَحْذُوفٍ، أي: إيهانًا قليلًا، أو زَمَنًا قليلًا. ويُضْعِفُ هذا الوَجْهَ: أنَّ (ما) النَّافية لها الصَّدارة، فلا يَعْمَلُ ما بَعْدَها فيها قَبْلَها، لكِنْ يُسَهِّلُهُ تَقْديرُ (قَليلًا) نَعْتًا لِظَرْفٍ؛ لأُنَّهم يتوسَّعونَ في الظُّروفِ.

الثَّالثُ: أَنْ تَكُونَ مَصْدريَّةً، والفِعْلُ المُنْسَبِكُ فَاعلُ (قَليلٍ)، و(قَليلٌ) حالٌ مَعْمُولٌ لِحَدْوفٍ دَلَّ عليه المَعْنى، والتَّقْديرُ: لَعَنَهُم اللهُ، فأخَّروا قَلِيلًا إيهانَهُم.

* (مِنْ)^(۱) ولها خُسْنة عَشْرَ مَعْنى:

١ - ابتداءُ الغَايةِ، وهو الغَالِبُ، نَحْوُ: ﴿ مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [الإسراء:١].

٢ - التَّبْعيضُ، ﴿مِنْهُم مِّن كُلُّمَ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

٣- بيانُ الجِنْسِ، وتقعُ كثيرًا بَعْدَ (ما) و(مَهْما)، ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةِ ﴾
 [فاطر:٢].

⁽١) انظر: المغنى (ص:٤١٩).

٤ - التَّعْليلُ، ﴿مِمَّا خَطِيتَ نِهِمْ ﴾ [نوح: ٢٥].

٥ - البَدَلُ، ﴿ أَرَضِيتُ م بِٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [التوبة:٣٨].

٦ - مُرادفَةُ (عن)، ﴿فَوَيْلُ لِلْقَنسِيَةِ قُلُوبُهُم مِن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر:٢٢].

٧- مُرادفَةُ (الباءِ)، ﴿يَنْظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴿ الشورى:٤٥]، والظَّاهِرُ أَنَّهَا هُنا للا يُتداء.

٨- مُرادفَةُ (في)، ﴿لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمْعَةِ ﴾ [الجمعة:٩].

٩ - مُوافقَةُ (عِنْدَ).

١٠ - مُرادفَةُ (رُبَّما)، وذلك إذا اتَّصلتْ بـ: (ما)، كقَوْلِهِ:

٦٨ - وَإِنَّا لَـمِيًّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ (١)
 والظَّاهرُ أنَّها ابْتِدائيَّةٌ، و(ما) مَصْدَرِيَّةٌ.

١١ - مُرادفَةُ (على)، ﴿ وَنَصَرْنَهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء:٧٧].

١٣ - الغايةُ.

١٤ - التَّنْصيصُ على العُمومِ، وهي الزَّائدةُ في نَحْوِ: ﴿مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾
 [المائدة:١٩].

⁽١) سبق ذكره في الشاهد رقم (٦٨).

١٥ - تَوْكِيدُ العُمُـومِ، وهي الزَّائدةُ في نَحْـوِ: «ما جاءني مِن دَيَّارٍ»، وشُرِطَ لِزيادَتِها:

- تَقَدُّمُ نَفْيِ أَو نَهْيِ أَو اسْتِفْهامِ بـ: «هل».
 - وتَنْكيرُ مَجْرُورِها.
 - وكُوْنُهُ فاعلًا أو مَفْعولًا أو مُبْتَدَأً.

ولم يَشْترِطِ الكوفيُّونَ تقدُّمَ نَفْيٍ أو نَهْيٍ أو اسْتِفْهامٍ^(۱)، ولم يَشْتَرِطْ آخَرُونَ تَنْكيرَ مَجْرورِها، ولا كَوْنَهُ فاعلًا أو مَفْعُولًا أو مُبْتَدَأً.

- * (مَنْ)(١) وَتَأْتِي عَلَى خْسَةِ أَوْجُهٍ:
 - شَرْطِيَّةٌ.
- واسْتِفْهاميَّةٌ، وإذا قُلْتَ: «مَنْ ذا لَقِيتَ؟» ف: (مَن) مُبْتَدأ، و(ذا) مَوْصُولٌ
 خَبَرُهُ، ويجوزُ كَوْنُهَا زائدةً على رأي الكُوفيِّينَ المجوِّزين لِزِيادةِ الأَسْهاءِ.
 - ومَوْصُولةٌ.
 - ونكِرَةٌ مَوْصُوفةٌ، ك: «مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبِ لك».
 - * (مَهْمَا)(٢) اسْمُ شرط، ولها ثَلَاثةُ مَعَانٍ:

الأَوَّلُ: أَن تَكُونَ لِمَا لا يَعْقِلُ غَيْرَ الزَّمانِ، مع تَضَمُّنِ مَعْنَى الشَّرْطِ.

⁽١) ورأى الأخفش رأيهم، انظر: شرح المفصل (٨/ ١٠، ١٣٧)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٩٨).

⁽٢) انظر: المغنى (ص: ٤٣١).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٤٣٥).

الثَّاني: الزَّمانُ والشَّرْطُ، فتكونُ ظَرْفًا لِفِعْلِ الشَّرْطِ، ذَكَرَهُ ابنُ مالكٍ(١).

الثَّالثُ: الاستِفْهامُ، ذَكَرَهُ جَماعةٌ.

* (مع)(٢) اسْمٌ، وتُسْتعمَلُ مُضافةً، فتكونُ ظَرْفًا، ولها حينئذِ ثلاثةُ مَعَانٍ:

أحدُها: مَوْضِعُ الاجْتِهاع، نحْوُ: «أَنَا مَعَكَ».

الثَّاني: زمانُهُ، نحْوُ: «جِئْتُ مع العَصْر».

الثَّالثُ: بمعنى (عِنْدَ)، وحكى سِيبَوَيْهِ(٣): «ذَهَبْتُ مِن مَعَهُ» أي: مِن عِنْدِهِ.

وتُسْتَعْمَلُ غَيْرَ مُضافةٍ، فتُنَوَّنُ حالًا، وقد تكون ظَرْفًا.

وتُسْتَعْمَلُ لِلْجهاعةِ، كما تُسْتَعْمَلُ لِلاثْنَيْنِ.

* (مَتَى)(1) تكونُ اسْمَ اسْتِفْهامٍ، واسْمَ شرْطٍ، وبِمَعْنى: وَسَط، وحَرْفًا بِمَعْنى: (مِن) أو (في).

* (مُذْ، ومُنْذُ)(٥) لها ثلاثُ أَحْوَال:

الأُولى: أن يَلِيَهُما اسْمٌ بَجْرورٌ، فهما حَرْفا جَرِّ، وقِيلَ: اسْمانِ مُضَافانِ.

وعلى الأوَّلِ فهما بِمَعْنَى: (مِن) إن كان الزَّمانُ مَاضِيًا، وبمَعْنَى (في) إن كان

⁽١) انظر: شرح التسهيل (٤/ ٦٩).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٤٣٩).

⁽٣) انظر: الكتاب (١/ ٤٢٠).

⁽٤) انظر: المغنى (ص: ٤٤).

⁽٥) انظر: المغنى (ص: ٤٤١).

حَاضِرًا، وبمعنى (مِن) و(إِلَى) جميعًا إن كان مَعْدودًا، نحْوُ: «ما رأيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الخميسِ، أو يَوْمِنا، أو مُنْذُ ثَلَاثةِ أَيَّام».

الحالُ الثَّانيةُ: أَنْ يَلِيَهما اسْمٌ مَرْفوعٌ، فَقِيلَ: هما مُبْتَدَأٌ، وما بَعْدَهُما خَبَرٌ. وقِيلَ: ظَرْفانِ مُخْبَرٌ بهما عمَّا بَعْدَهُما. وقِيلَ: ظَرْفانِ مُضافانِ لِجُمْلَةٍ حُذِفَ فِعْلُها.

الحالُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يَلِيَهما جُمْلَةٌ اسميَّةٌ أَو فِعْليَّةٌ، فالمَشْهورُ: أَنَّهما ظَرْفانِ مُضافانِ، إمَّا إلى الجُمْلةِ. وقِيلَ: مُبْتَدآنِ. فيَجِبُ تَقْديرُ زَمَنٍ مُضافٍ إلى الجُمْلةِ. وقِيلَ: مُبْتَدآنِ. فيَجِبُ تَقْديرُ زَمَنٍ مُضافٍ إلى الجُمْلةِ يكونُ هو الخَبَرَ.

حَرْفُ النُّون

* (النُّونُ المُفْرَدَةُ)(١) وتأتي على أَرْبَعَة أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: نُونُ التَّوْكيدِ خَفِيفةً وثَقِيلةً، ويُؤَكَّدُ بهما الفِعْلُ، فيَدْخُلانِ على الأمْرِ مُطْلَقًا، ولا يُؤكَّدُ بهما الماضي مُطْلَقًا إلا شُذوذًا، وأمَّا المُضارعُ، فإن كان حَالًا لم يُؤكَّدْ بهما، وإن كان مُسْتَقْبَلًا أُكِّدَ بهما وُجُوبًا وقَرِيبًا منه، وجَوَازًا كَثِيرًا، وجَوَازًا قَلِيلًا.

الثَّاني: التَّنْوينُ، وهو نُونٌ زَائِدَةٌ سَاكِنَةٌ تَلْحَقُ الآخِرَ لغَيْرِ توْكيدٍ، وأَقْسَامُهُ خَمْسَةٌ، وزَادَهُ بَعْضُهم إلى عَشْرَةِ أَقْسَام.

الثَّالثُ: نُونُ الإناثِ، مِثْلُ: (يَضْرِبْنَ).

الرَّابِعُ: نونُ الوِقايةِ، وتُسَمَّى: (نُونَ العِمادِ)، وتَلْحَقُ قَبْلَ ياءِ المتكلِّمِ المَنْصوبةِ في الفِعْلِ، مثلُ: «دَرَاكِني»، وبَعْضَ الحُروفِ. الفِعْلِ، مثلُ: «دَرَاكِني»، وبَعْضَ الحُروفِ.

⁽۱) انظر: المغنى (ص:٤٤٣).

* (نَعَمْ) (١) حَرْفُ تصْديقٍ، ووَعْدٍ، وإعْلامٍ.

فالأوَّلُ: بَعْدَ الْخَبَرِ، كـ: «قَام زَيْدٌ».

والثَّاني: بَعْدَ (افْعَلْ) و(لا تَفْعَلْ) وما في مَعْناهُما.

والثَّالثُ: بَعْدَ الاسْتِفْهام، نحْوُ: «هل جَاءَ زَيْدٌ؟».

قِيلَ: وتأتي لِلتَّوْكيدِ إذا وَقَعَتْ صَدْرًا، نَحْوُ: «نعَمْ، هذه أطْلالُهُم»، والحُقُّ أُمَّا في هذا حَرْفُ إِعْلَام، وأنَّها جَوَابٌ لِسُؤالٍ مقَدَّرٍ.

واعلَمْ أَنَّه إذا قِيلَ: «قَام زَيْدٌ» فتَصْدِيقُهُ: نَعَمْ. وتَكْذِيبُهُ: لا. ويَمْتَنِعُ دُخُولُ (بلي)؛ لِعَدَم النَّفْي.

وإذا قِيلَ: «مَا قَام زَيْدٌ» فتَصْديقُهُ: نَعَمْ. وتكذيبُهُ: بلى. ويَمْتَنِعُ دُخولُ (لا)؛ لأنَّها لِنَفْي الإنْباتِ، لا لِنَفْي النَّفْي.

والحاصلُ: أنَّ (بلى) لا تَأْتِي إلَّا بَعْدَ نَفْيٍ، وأنَّ (لا) لا تأتي إلَّا بَعْدَ إيجابٍ، وأنَّ (نَعَمْ) تَأْتِي بَعْدَهُما.

حَرْفُ الماء

* (الهَاءُ المُفْرَدَةُ)(٢) وتَأْتِي على خَمْسَةِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: ضَمِيرُ الغائبِ.

الثَّانِ: حَرْفٌ لِلْغَيْبَةِ، مِثْلُ: (إِيَّاهُ).

⁽١) انظر: المغنى (ص: ٥١).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٤٥٤).

الثَّالثُ: هَاءُ السَّكْتِ، وهي اللَّاحِقةُ لِبَيانِ حَرَكةٍ أَو حَرْفٍ، مِثْلُ: ﴿مَا هِـيَهُ ﴾ [القارعة:١٠].

الرَّابِعُ: المُبْدلةُ مِن همزةِ الاسْتِفْهام، كقَوْلِهِ:

٧١ - وَأَتَى صَوَاحِبُها فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي مَنْحَ المَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا؟(١)

الخامسُ: هاءُ التَّأْنيثِ، مِثْلُ: (رَحْمَة)، والتَّحْقيقُ: أنَّها لا تُعَدُّ؛ لأنَّها جُزْءُ كَلِمَةٍ.

* (هَا)(٢) وتَأْتِي على ثَلَاثْةِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: أن تكون اسْمَ فِعْلِ أَمْرٍ هو «خُذْ»، ويجوزُ مدُّ أَلِفِها، واتِّصالُ الكافِ بها، مِثْلُ: (هاكُم، هاؤُم)، ويجوزُ حَذْفُ الكافِ مع الهَمْزةِ، فيُقالُ: (هاءَ، هاءِ، هَاؤُما، هَاؤُم، هاؤنَّ) للمُفْرَدِ والمُفْرَدَةِ، والمثنَّى، وجَمْع الذُّكورِ، وجَمْع الإِنَاثِ.

الثَّاني: أن تكونَ ضَميرًا لِلْمؤنَّثِ.

الثَّالثُ: أن تكونَ لِلتَّنْبيهِ، فتَدْخُلُ على:

• اسم الإِشَارةِ.

وعلى ضَمِيرِ الرَّفْعِ المُخْبَرِ عنه باسْمِ إشارةٍ، مِثْلُ: ﴿ هَا أَنتُمْ أُولَآءٍ تُحِبُّونَهُمْ ﴾
 [آل عمران:١١٩].

⁽۱) هذا بيت من الكامل، لعمر بن أبي ربيعة، انظر: شرح المفصل (۲/۱۰)، ومعجم شواهد العربية (۱/ ۳۸۷)، ولم أجده في ديوانه. ونسب أيضًا لجميل بثينة في لسان العرب (۲۰/ ۳۳۷) مادة (ذا).

والشاهد فيه: «هَذَا»، فإن هذه الهاء مُبدلة من همزة الاستفهام، وليست للتنبيه، فإن الأصل: إذا الذي.

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٥٥٥).

- وعلى نَعْتِ (أيٍّ) في النِّداءِ، مِثْلُ: «يا أَيُّهَا الرَّجُلُ»، ويجوزُ ضمُّ الهاءِ إِتْباعًا
 ل: (أيٍّ)، فتَقُول: «يا أيَّهُ الرَّجُلُ».
- وعلى اسْمِ (اللهِ) في القَسَمِ إذا حُذِفَ حَرْفُ القَسَم، مِثْلُ: «هَا اللهِ» بقَطْعِ
 همزة (اللهِ) ووَصْلِها.
- * (هَلْ) (١) حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِطَلَبِ التَّصْديقِ الإيجابيِّ، فَتُفارِقُ الهَمْزةَ في عَشَرَةِ أُمورٍ:
 - ١ أنَّها لِلتَّصْديق.
 - ٢ لِلْإيجاب، فلا يَجوزُ: «هل لَمْ يَقُمْ؟».
 - ٣- تَجْعَلُ الْمُضارعَ لِلاسْتِقْبالِ.
 - ٤-٥-٦- لا تَدْخُلُ على شَرْطٍ، ولا (إنَّا)، ولا اسْمِ بعْدَهُ فِعْلُ في الاخْتِيارِ.
- ٧-٨- أَنَّهَا تَقَعُ بَعْدَ العاطِفِ لا قَبْلَهُ، وبَعْدَ (أَمْ)، مِثْلُ: ﴿فَهَلَ يُهْلَكُ﴾ [الأحقاف:٣٥]، ﴿أَمْ هَلُ تَسَـٰتَوِى﴾ [الرعد:١٦].
- 9 أَنَّه يُرَادُ بِالاَسْتِفْهَامِ بِهَا النَّفْيُ، نَحْوُ: ﴿ فَهَلَ عَلَى ٱلرُّسُٰلِ إِلَّا ٱلْبَكَغُ ﴾ [النحل: ٣٥]، ولا تجوزُ الهَمْزةُ: ﴿ أَعَلَى الرُّسُلِ إِلَّا البَلاغُ ».
- ١٠ تأتي بمَعْنى (قَدْ)، ﴿ هَلْ أَنَى عَلَى ٱلْإِنسَنِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ [الإنسان:١]، وقيل:
 لا تَأْتِي بمَعْنى (قَدْ)، والاسْتِفْهامُ في مِثْلِ هذا لِلتَّقْريرِ، واللهُ أَعْلَمُ.

⁽١) انظر: المغنى (ص:٤٥٦).

حَرْفُ الواوِ

* (الوَاوُ المُفْرَدَةُ) (١) تأتي الأَحَدَ عَشَرَ مَعْنَى:

الأوَّلُ: العاطفةُ، وهي لِمُطْلقِ الجَمْع.

الثَّاني: الاسْتِئْنافيَّةُ، ويُرْفَعُ ما بَعْدَها.

الثَّالثُ: الحاليَّةُ.

الرَّابِعُ: واوُ المعيَّةِ، سواءٌ على اسْم، ك: «سِرْتُ والنِّيلَ»، أو على فِعْلٍ مُضارعٍ مَعْطُوفٍ على اسْم صَريح أو مُؤَوَّلٍ، مِثْلُ:

٧٧ - وَلُـبْسُ عَبَـاءَةٍ وَتَقَـرَّ عَيْنِي الشَّفُوفِ (٢)

الخامسُ: وَاوُ القَسَم.

السَّادسُ: واو «رُبَّ»، ولا تدْخُلُ إلا على مُنكَّرِ، مُتَعَلَّقُهُ متأخِّرٌ.

الثَّامِنُ: الزَّائدةُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ وَنَكَدَيْنَهُ أَن يَتَإِبْرَهِيمُ ﴾ [الصافات:١٠٤].

التَّاسعُ: وَاوُ النَّمَانيةِ، مِثْلُ: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلَّهُمْ ﴾ [الكهف:٢٢].

العاشرُ: ضَمِيرُ الْمُذَكَّرِ أو ما نُزِّلَ مَنْزِلَتَهُ، مِثْلُ: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا ﴾ [النمل:١٨].

والشاهد فيه: «وَتَقَرَّ»، فإنَّ الواو هنا للمعيَّة، والفعل المضارع منصوب بـ: (أن) المضمرة بعدها.

⁽١) انظر: المغني (ص:٤٦٣).

⁽۲) هذا بيت من الوافر، لميسون بنت بحدل، زوجة معاوية بن أبي سفيان رَضَّالِلَهُ عَنْهُ، انظر: الحماسة البصرية (۲/ ۹۶)، والكتاب (۳/ ٤٥)، وأوضح المسالك (۱۹۲/۶)، وشرح الشذور (ص:۳۳۵)، والأشموني (۲/ ۳۰۸)، والدرر (٤/ ۹۰)، ولسان العرب (۲۱/ ۲۹۶) مادة (مسن)، وخزانة الأدب (۸/ ۵۰۳)، وفي بعض هذه المراجع: (لَلْبُس).

الحَادِيَ عَشَرَ: واوُ علامةِ الذُّكورِ، مِثْلُ: «أَكَلُونِي البَراغِيثُ».

(وَا)^(۱) وتَأْتِي على وَجْهِيْنِ:

الأوَّلُ: أن تكونَ لِلنُّدْبةِ.

الثَّاني: أَن تَكُون اسْمَ فِعْلِ بِمَعْنى: اعْجَبْ. ويُقال: (واهًا) و(وَيْ)، وقد تَلْحَقُ (وَيْ)، وقد تَلْحَقُ (وَيْ) كَافُ الْخِطَابِ، فيُقالُ: «وَيْكَ»، وقال الكِسائيُّ: أَصْلُهُ «وَيْلَكَ». فالكافُ ضميرٌ مَجُرُورٌ.

وأمَّا ﴿وَيُكَأَنَهُ ﴾ [القصص: ٨٦] فقيلَ: ﴿وَيْ ﴾ اسْمُ فِعْلِ، والكافُ حَرْفُ خِطابِ، و(أنَّ) على إِضْمارِ اللَّامِ. وقِيلَ: (وَيْ) اسمُ فِعْلِ، و(كأنَّ) للتَّحْقيقِ. وقِيلَ بتكلُّفٍ: إنَّ الكافَ حَرْفُ جرِّ لِلتَّعْليلِ.

حَرْفُ اليَاءِ

* (يَا)(٢) حَرْفُ نِداءِ لِلْبعيدِ، وقد تكونُ لِلْقريبِ.

ونَصْبُ المُنادى بـ: «أَدْعُو» مَحْذُوفًا وُجُوبًا، وقِيلَ: بها.

وإذا وَلِيَها ما ليس مُنادًى، مِثْلُ: ﴿يَلَيْتَ فَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ [يس:٢٦]، فقيل: المُنَادَى مَحْذُوفٌ. وقِيلَ: هي لِلتَّنْبيهِ. وقِيلَ: إنْ وَلِيَها نِداءٌ أو أمْرٌ فَلِلنِّداءِ، وإلَّا فَلِلتَّنْبيهِ.

∞

⁽١) انظر: المغنى (ص:٤٨٢).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٤٨٨).



* الجُمْلَةُ: إمَّا اسميَّةُ، أو فعليَّةُ، أو ظرفيَّةُ(۱)، فالأُولى: ما صُدِّرَتْ باسْمٍ. والثَّانيةُ: ما صُدِّرتْ بفِعْلٍ. والثَّالثةُ: ما صُدِّرَتْ بِظَرْفٍ، مِثْلُ: «أَعِنْدَكَ زَيْدٌ؟» إنْ جُعِلَ (زَيْدٌ) فاعِلَ (عِنْدَ).

وتنْقَسِمُ إلى: صُغْرى، وكُبْرى(٢).

فالكُبْرى: هي الاسْمِيَّةُ الَّتي خَبَرُها جُمْلَةٌ، نحْوُ: «زَيْدٌ قام أَبُوهُ أو أَبُوهُ قائمٌ». والصُّغْرى: هي الَّتي تَقَعُ خَبَرًا لِلْكُبْرى.

وأمَّا نَحْوُ: «قام زَيْدٌ»، و «زَيْدٌ قائمٌ» فلا تُوصَفُ بكُبْرى و لا صُغْرى.

* الجُمَلُ الَّتي لا محلَّ لها مِن الإِعْرَابِ:

وهي الَّتي لا تَحُلُّ محَلَّ الْمُفْردِ(٣):

الأُولى: الجُمْلةُ الابْتِدائيَّةُ.

الثَّانيةُ: المُعْترِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ؛ لإفادةِ الكلامِ تَقْويةً أو تَحْسِينًا، إمَّا بَيْنَ الفِعْلِ ومَرْفُوعِهِ أو مَفْعُولِهِ، أو بَيْنَ الشَّرْطِ وجَوَابِهِ، أو القَسَم وجَوَابِهِ،

⁽١) انظر: المغنى (ص:٤٩٢).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٤٩٧).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٥٠٠).

أَوِ المَوْصُوفِ وصِفَتِهِ، أَوِ المَوْصُولِ وصِلَتِهِ، أَوْ بَيْنَ الْمَتَضايِفَيْنِ، أَوِ الجَارِّ والمَجْرورِ، أَو بَيْنَ الفِعْلِ و(سَوْفَ)، أو (قَدْ) والفِعْلِ، أو حَرْفِ نَفْيِ ومَنْفِيِّهِ.

الثَّالثةُ: التَّفْسيريَّةُ، وهيَ الفَضْلَةُ الكاشفةُ لِحَقيقةِ ما تليهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَكُه مِن ثُرَابٍ ﴾ [آل عمران:٥٩] فجُمْلةُ: ﴿خَلَقَكُهُ مِن ثُرَابٍ ﴾ [آل عمران:٥٩] فجُمْلةُ: ﴿خَلَقَكُهُ مِن ثُرَابٍ ﴾ [الخ تَفْسيرٌ لِـ: «مَثُلِ آدمَ».

وقد تكونُ مَقْرُونةً بـ: (أَنْ)، مِثْلُ: ﴿أَنِ ٱصَّنَعِ ٱلْفُلُكَ ﴾ [المؤمنون:٢٧]، أو بـ: (أَيْ)، كَقَوْلِهِ:

٧٣ و تَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ، أَيْ: أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي، لَكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي (١)

قال المؤلِّفُ: وقَوْلِي: «الفَضْلَةُ» احْتِرازًا عن الجُمْلةِ الْمُفَسِّرَةِ لِضميرِ الشَّأْنِ؛ فإنَّها كَاشِفَةٌ لِجَقيقةِ المَعْنى المُرادِ به، ولها مَحَلُّ.

الرَّابِعةُ: المُجابُ بها القَسَمُ، مِثْلُ: ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ أَنْ لَهِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس:٢-٣].

الخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جازمٍ، ولم تَقْتَرِنْ بِالفاءِ أو (إِذَا) الفُجائيَّةِ. السَّادسةُ: الوَاقِعَةُ صِلَةً لاسْمٍ أو حَرْفٍ.

السَّابعة: التَّابعةُ لِمَا لا محلَّ لها.

⁽۱) هذا بيت من الطويل، غير منسوب. انظر: الجنى الداني (ص:٢٣٣)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٣١)، وشرح شواهد وشرح شواهد المغني (ص:٢٨٠)، وشرح المفصل (٨/ ١٤٠)، والدرر (٤/ ٢١)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣٠٢).

والشاهد فيه: «أَيْ: أَنْتَ مُذْنِبٌ»، فإن هذه الجملة مفسرة مقرونة بـ: (أي).

* الجُمَلُ الَّتي لها مَحَلُّ (١):

الأُولى: الوَاقِعَةُ خَبَرًا.

الثَّانيةُ: الوَاقِعَةُ حالًا.

الثَّالثةُ: الوَاقِعَةُ مَفْعُولًا، وتقعُ مَفْعُولًا في ثلاثةِ أَبْوابِ:

الأوَّلُ: المَحْكِيَّةُ بالقَوْلِ أو مُرادِفِهِ.

الثَّاني: بابُ (ظنَّ)، حيثُ تقَعُ مَفْعُولًا ثانيًا.

الثَّالثُ: في بابِ التَّعْليقِ، وليس خاصًّا ببابِ (ظنَّ)، بل في كلِّ فِعْلٍ قَلْبِيٍّ.

الرَّابِعَةُ: الوَاقِعَةُ مَجْرورةً بالإضافةِ، ولا يُضافُ إلى الجُمْلةِ إلَّا ثمانيُّ: أَسْماءُ الزَّمانِ -ظُرُوفًا كانت أو أَسْمَاء- و«حيْثُ»، و«آية»، و«ذُو»، و«لَدُنْ»، و«رَيْثَ»، و«قَوْلٌ»، و«قَائِلٌ».

الخَامِسَةُ: الواقعةُ جَوابًا لِشَرْطٍ جازِم، إذا اقترنَتْ بالفاءِ أو «إذا».

السَّادسةُ: التَّابعةُ لَمُفْردٍ نَعْتًا أو عَطْفًا أو بَدَلًا.

السَّابعةُ: التَّابعةُ لِجُمْلَةٍ ذاتِ عَلَّ.

وهذا الحَصْرُ لِمَا له محَلُّ بِسَبْعِ بِناءً على ما ذَكَرُوه، والحقُّ أنَّها تِسْعٌ:

الثَّامنةُ: الجُمْلةُ المُسْتَثْناةُ، كقَوْلِهِ: ﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾ [الغاشية:٢٣].

التَّاسِعةُ: الجُمْلةُ المُسْنَدُ إِلَيْها، كَقُولِهِ تَعَالى: ﴿سَوَآهُ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ نُنذِرْهُمْ ﴾ التَّاسِعةُ: الجُمْلةُ المُسْنَدُ إِلَيْها، كَقُولِهِ تَعَالى: ﴿سَوَآهُ عَلَيْهِمْ الْمَعْدِيِّ المُعَيْدِيِّ [البقرة: ٦] إذا أُعْرِبَ ﴿سَوَآهُ ﴾ خَبَرًا، و﴿ ءَ أَنذَرْتَهُمْ ﴾ مُبْتَدَأً، وقوْلِهِم: «تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ

⁽١) انظر: المغنى (ص:٥٣٦).

خيرٌ مِن أن تراهُ» إذا لم نَقُلْ إنَّ الأصْلَ: «أن تَسْمَعَ».

* حُكْمُ الْجُمَلِ بَعْدَ المعارِفِ، وبَعْدَ النَّكِراتِ(١):

الجُمَلُ بَعْدَ المعارِفِ المَحْضَةِ أَحْوَالُ، وبَعْدَ النَّكِراتِ المَحْضةِ صِفاتٌ، وبَعْدَ غيْر المَحْضةِ يَجوزُ الوَجْهانِ.

فَغَيْرُ الْمَحْضِ مِن النَّكِراتِ: مَا وُصِفَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُبَارَكُ أَنزَلْنَهُ ﴾ [الأنبياء:٥٠].

وغَيْرُ المَحْضِ مِن المعارِفِ: اسْمُ الجِنْسِ المُحَلَّى بـ: (أل)، كقوْلِهِ تَعَالى: ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَادِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة:٥]، فيجوزُ في ﴿ أَنزَلْنَكُ ﴾ وفي ﴿ يَحْمِلُ ﴾ أن يَكُونَا حالَيْنِ، وأن يَكُونَا صَالَيْنِ، وأن يَكُونَا صَالَيْنِ، وأن يَكُونَا صَالَتَكِرةِ.

∞

⁽١) انظر: المغنى (ص:٥٦٠).



لا بُدَّ لِلْجارِّ والمَجْرُورِ والظَّرْفِ من مُتَعَلَّقٍ، إمَّا بِفِعْلِ، أو بها يُشْبِهُهُ، أو بها أُوِّلَ بها يُشْبِهُهُ، أو بها يُشيرُ إلى مَعْناهُ، فإنْ لم يُوجَدْ من هذه شيْءٌ وَجَبَ تَقْديرُهُ.

وهل يتعَلَّقانِ بالفِعْلِ النَّاقِصِ؟ على قَوْليْنِ، مَبْناهما: هل الفِعْلُ النَّاقَصُ يدُلُّ على الحَدَثِ؟

وهل يَتَعَلَّقانِ بِالجامِدِ؟ وهل يتعَلَّقانِ بأَحْرُفِ المَعاني؟ فالمَشْهورُ: المَنْعُ مُطْلَقًا، وقِيلَ: يجوزُ مُطْلَقًا. وقِيلَ: إنْ نابَ عن فِعْلٍ مَحْذوفٍ جَازَ على طَريقِ النِّيابةِ، لا الأَصالةِ، وإلا فلا.

مِثالُ ذَلِك: «يا لَزَيْدٍ»، فاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بـ: (يا)، وكذلك قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿مَا أَنَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونِ﴾ [القلم: ٢]، فإنَّ ﴿بِمَجْنُونِ﴾ مُتَعلِّقُ بـ: (ما)، والمَشْهُورُ: أنَّهم يُقَدِّرونَ فِعْلًا مطابِقًا لِلنَّفْي، أَي: انْتَفى ذلك بِنِعْمَةِ ربِّك.

ويُسْتَثْنى من قوْلِنا: «لا بُدَّ لِلْجارِّ من مُتَعَلَّقٍ» أُمُورٌ مِنْها:

الْأُوَّلُ: الزَّائِدُ، مِثْلُ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء:٧٩].

الثَّاني: (لَعَلَ) في لُغَةِ عُقيلٍ؛ لأنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الزَّائِدِ، حيْثُ إنَّ بَجْرورَها في مَوْضِعِ رَفْعِ على الابْتِداءِ.

⁽١) انظر: المغنى (ص:٥٦٦).

الثَّالثُ: نحْوُ: (لَوْلايَ) على القَوْلِ بأنَّها جارَّةٌ؛ لأنَّ الضَّميرَ بعْدَها مَرْفُوعُ النَّالثِيداءِ.

الرَّابِعُ: (رُبَّ)؛ لأنَّ عَلَّ ما بَعْدَها بِحَسَبِ العَوامِلِ.

الخامسُ: أدواتُ الاسْتِثْناءِ كـ: (خَلا) إذا خُفِضَ بهنَّ.

* حُكْمُ المَرْفوع بَعْدَ الظَّرْفِ والمَجْرورِ (١):

لا يَخْلُو مِن حَالَيْنِ:

إِحْدَاهُما: أَنْ يَتَقَدَّمَهُما نَفْيٌ، أَو اسْتِفْهامٌ، أَو مَوْصُوفٌ، أَو مَوْصُولٌ، أَو صَاحِبُ خَبَر، أَو حَالٌ، مِثْلُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عليه جُبَّةٌ» ففيه ثلاثةُ أَقُوالِ:

أَحَدُها: تَرْجِيحُ كُونِهِ مُبْتَدَأً مُخْبَرًا عنه بالظَّرْفِ.

الثَّاني: ترْجيحُ كوْنِهِ فاعِلَّا، اخْتارَهُ ابْنُ مالكٍ.

الثَّالثُ: وُجوبُ كوْنِهِ فاعِلًا، ونُقِلَ عن الأَكْثَرِ.

وإذا كان فاعِلًا فهل عاملُهُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ، أو نَفْسُ الظَّرْفِ والمَجْرورِ؟ على قَوْلَيْنِ، المُخْتارُ الثَّاني.

الحالُ الثَّانيةُ: ألَّا يتقدَّمَهما ما سبَقَ من النَّفي وشِبْهِهِ، فالجُمْهورُ يُوجِبونَ الاَبْتِداءَ، والكوفيُّونَ يُجُوِّزونَ الوَجْهيْنِ^(٢).

∞

⁽١) انظر: المغنى (ص:٥٧٨).

⁽٢) انظر: الإنصاف (١/ ٥١).



الأوَّلُ: ما يُعْرَفُ به المُبْتَدَأُ مِنَ الخبر (١١):

يجِبُ الْحُكْمُ بِالابتدائيَّةِ على المتقدِّم من الاسْمَيْنِ في ثلاثِ مَسَائِلَ:

الأُولَى: إذا كانا مَعْرِفَتَيْنِ، تَسَاوَتْ رُتْبَتُهما أو اختلَفَتْ، وقِيلَ: يجوزُ تَقْديرُ الأُوَّلِ خَبَرًا. وقِيلَ: المُشْتَقُّ خَبَرٌ إن تقَدَّمَ. والتَّحْقيقُ: أنَّ المُبْتدأَ ما كان أَعْرَفَ.

الثَّانيةُ: إذا كانا نَكِرَتَيْنِ يَصْلُحُ كلُّ مِنْهُما لِلابْتِداءِ، مِثْلُ: «أَفضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّى».

الثَّالَثَةُ: إذا اخْتَلَفَا تَعْرِيفًا وتَنْكِيرًا، وكان الأوَّلُ المَعْرِفَةَ، مِثْلُ: «زَيْدٌ قائمٌ»، وإن كان الأوَّلُ النَّكِرَةَ، فإن لم يكُنْ له مُسَوِّغٌ فهو خَبَرٌ اتِّفَاقًا، مِثْلُ: «خَزُّ ثَوْبُكَ»، وإن كان له مُسَوِّغٌ فكذلك عِنْدَ الجُمْهورِ، وسِيبَوَيْهِ يَجْعَلُهُ المُبْتَدَأً (١)، مِثْلُ: «كَم مَالُكَ؟» ويتَّجِهُ عِنْدِي جوازُ الوَجْهيْنِ.

الثَّاني (٢): تقولُ: «أَمْكَنَ المسافِرَ السَّفَرُ» بنَصْبِ (المسافِر) لا غَيْرُ؛ لأَنَّك تقولُ: «أَمكَنْتُ السَّفَر».

⁽١) انظر: المغنى (ص:٥٨٨).

⁽٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٢٨).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٩٩١).

الثَّالثُ (١): الفُروقُ بَيْنَ عَطْفِ البَيانِ والبَدَلِ ثَمَانيَةٌ، منها:

الأوَّلُ: أنَّ عَطْفَ البيانِ لا يكونُ ضَميرًا، ولا تابِعًا لِلضَّميرِ.

الثَّاني: أنَّ عَطْفَ البيانِ لا يُخالِفُ مَتْبوعَهُ في التَّعْريفِ والتَّنْكيرِ، بِخِلافِ البَدَلِ.

الثَّالثُ والرَّابعُ: أنَّ عَطْفَ البيانِ لا يكونُ جُمْلَةً، ولا تابعًا لجُمْلةٍ.

الخامسُ: أنَّه لا يكونُ فِعْلًا تابعًا لِفِعْل.

السَّادسُ: أَنَّه ليس في نيَّةِ إحْلالِهِ محلَّ الأوَّلِ، ولذا يَمْتَنِعُ البَدَلُ، ويتعيَّنُ البيانُ في نَحْوِ: «يا زَيْدُ الحارثُ»، و«يا سعيدُ كُرْزٌ».

السَّابِعُ: أنَّه ليس في التَّقْديرِ مِن جُمْلَةٍ أُخْرى.

الرَّابِعُ (٢): خَبَرُ اسْم الشَّرْطِ إذا وَقَعَ مُبْتَدَأً فيه ثلاثةُ أقوالِ:

أَحَدُها: أنَّ الخَبَرَ فِعْلُ الشَّرْطِ، وهو الصَّحيحُ.

الثَّاني: جوابُ الشَّرْطِ.

الثَّالثُ: مَجْموعُهما.

الخامسُ (^{٣)}: مُسَوِّغاتُ الابْتِداءِ بِالنَّكِرةِ: ذَكَرَ أَنَّهَا تَنْحَصِرُ فِي عَشَرَةِ أَشْياءَ، وعدَّها، ومنها:

١ - أن تَكُونَ مَوْصُوفةً.

⁽١) انظر: المغنى (ص:٩٣٥).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٦٠٨).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٦٠٨).

٢- أن تَكُونَ عامِلَةً.

٣- أَن يَكُون خبَرُها ظَرْفًا أَو مَجُرُورًا مُقَدَّمًا عليها.

٤ - أن تَكُونَ عامَّةً، كأسْماءِ الشَّرْطِ والاسْتِفْهام.

السَّادسُ (١): العَطْفُ، وَهُوَ ثلاثةُ أَقْسام:

الأُوَّلُ: عَطْفٌ على اللَّفْظِ، وهو الأصْلُ، مِثْلُ: «ليس زَيْدٌ بِقَائم ولا قَاعِدٍ».

الثَّاني: عَطْفٌ على المَحَلِّ، نَحْوُ: «ليس زَيْدٌ بِقائِم، ولا قاعِدًا» بالنَّصْبِ.

الثَّالثُ: على التَّوَهُّمِ، نَحْوُ: «ليس زَيْدٌ قائيًا، ولا قَاعَدٍ» بِجَرِّ (قاعِدٍ) على توهُّمِ دُخولِ الباء في الخَبَرِ.

ولكُلِّ قِسْمٍ مِن هذه الأَقْسَامِ شُرُوطٌ ذَكَرَها مُفَصَّلَةً.

السَّابعُ (٢): عَطْفُ الْخَبَرِ على الإنشاءِ، وبِالْعَكْسِ، فيه قَوْ لانِ.

الثَّامنُ^(٣): عَطْفُ الجُمْلةِ الاسميَّةِ على الفِعْليَّةِ، وبالعَكْسِ، فيه ثلاثةُ أَقْوَالِ: الجَوازُ، والمَنْعُ، والثَّالثُ: الجوازُ بالواوِ فَقَطْ.

التَّاسِعُ (''): المَواضعُ الَّتي يعودُ الضَّميرُ فيها على مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً سَبْعَةٌ، وعَدَّها، ومنها:

⁽١) انظر: المغنى (ص:٦١٥).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٦٢٧).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٦٣٠).

⁽٤) انظر: المغنى (ص:٦٣٥).

١ - أَنْ يَكُونَ الضَّميرُ مَرْفوعًا بِـ: (نِعْمَ) أو (بِئْسَ)، ولا يُفَسَّرُ إلا بِالتَّمْييزِ،
 نخوُ: «نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ».

٢ - ضميرُ الشَّأْنِ والقِصَّةِ، نحْوُ: ﴿ قُلْ هُو اللَّهُ أَكَدُ ﴾، ونحْوُ: ﴿ فَإِذَا هِ
 شَخِصَةٌ أَبْصَـٰ رُ ٱلَّذِينَ كَفَــُ رُواْ ﴾ [الأنبياء: ٩٧].

٣- أن يَكُونَ مُتَّصِلًا بِفَاعِلٍ مُقَدَّمٍ، ومُفَسِّرُهُ مَفْعُولٌ مُؤَخَّرٌ، نحْوُ: «ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدًا».

* ضَمِيرُ الفَصْل (١):

يُشْتَرَطُ لِهذا الضَّميرِ سِتَّةُ شُروطٍ:

الأَوَّلُ: أن يكونَ ما قَبْلَهُ مُبْتَدَأً ولو مَنْسُوخًا.

الثَّاني: أن يكونَ مَعْرفةً، وقِيلَ: يَجوزُ «ما ظَنَنْتُ أَحَدًا هو القَائِمَ».

الثَّالثُ: أن يكونَ ما بَعْدَهُ خَبَرًا ولو مَنْسُوخًا.

الرَّابِعُ: أَن يكونَ مَعْرِفَةً أَو كَالْمَعْرِفَةِ فِي أَنَّه لا يَقْبَلُ (أَل)، كَقَوْلِهِ: ﴿إِن تَـرَنِ أَنَا أَقَلَ مِنكَ مَالاً ﴾ [الكهف:٣٩].

الخامس: أن يكونَ بِصيغةِ المُرْفوع، فَيَمْتَنِعُ: «زَيْدٌ إِيَّاهُ الفاضلُ».

السَّادسُ: أن يُطابِقَ ما قَبْلَهُ، فيَمْتَنِعُ: «كُنْتُ هو الفاضِلَ».

وله ثَلَاثُ فُوائدَ:

الأُولى: بيانُ أنَّ ما بَعْدَهُ خَبَرٌ، لا تَابِعٌ.

⁽١) انظر: المغنى (ص: ٦٤١).

الثَّانيةُ: التَّوْكيدُ.

الثَّالثةُ: الاختِصاصُ، أي: الحَصْرُ.

وأمَّا محلَّهُ مِن الإعْرابِ (١) فزَعَمَ البَصْريُّونَ أَنَّه لا محلَّ له، وهو حَرْفٌ عِنْدَ أَكْثَرِهم، وقال الكوفيُّونَ: له محَلُّ ما بَعْدَهُ. وقيل: محَلُّهُ ما قَبْلَهُ. فمِثْلُ: ﴿فَكَانُوا هُمُ الْفَرْلِ الثَّانِي. الْفَدْلِينَ ﴾ [الصافات:١١٦] مَحَلُّه النَّصْبُ عِنْدَ الكوفِيِّينَ، والرَّفْعُ على القَوْلِ الثَّاني.

* رَوَابِطُ الجُمْلَةِ عَشَرَةٌ (٢)، وذَكَرَها، ومنها:

١ - الضَّمرُ.

٢- الإشارةُ.

٣- إعادةُ المُبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ.

٤ - إعادتُهُ بِمَعْناه.

٥ - كُوْنُ الجُمْلَةِ نَفْسَ الْمُبْتَدَا ِ فِي الْمَعْني.

* الأَشْيَاءُ الَّتِي تَحْتاجُ إلى رابطٍ أَحَدَ عَشَرَ (٢)، وذَكَرَها، ومنها:

١ - الجُمْلةُ الواقعةُ خَبَرًا.

٢ - الجُمْلةُ الواقعةُ صِفَةً.

⁽١) انظر: الإنصاف (٢/ ٧٠٦).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٦٤٧).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٦٥٣).

٣- الجُمْلةُ الواقعةُ صِلَةً لَمُوْصولِ اسْمِيّ.

٤- الواقعةُ حالًا.

* الأُمُورُ الَّتي يكْتَسِبُها الاسْمُ بالإضافةِ عَشَرَةٌ (١)، وذَكَرَها، ومنها: التَّعْريفُ، والتَّخْفيفُ، وتَذْكيرُ المؤنَّثِ، وتأْنيثُ المذكَّرِ.

ومِن ذلك: أنَّه يَكْتَسِبُ البِناءَ في ثلاثةِ أَبُوابٍ:

الأُوَّلُ: أَن يَكُونَ الْمُضافُ مُبْهَمًا، كـ: (غَيْر) و(مِثْل) و(دُونَ) و(بَيْنَ)، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمُ ﴾ [الانعام:٩٤]، بناءً على أنَّ (بَيْنَ) فاعِلٌ مَبْنِيٌّ على الفَتْح.

البابُ الثَّاني: أن يَكُونَ المُضافُ زمانًا مُبْهَا، والمُضافُ إليه (إِذْ)، كَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ خِزْيِ يَوْمِدِنِهِ الْأَنِي وَلَيْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّا الللللَّا اللللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ الللَّاللّ

الثَّالثُ: أن يكونَ المُضافُ زمانًا مُبْهَهَا، والمُضافُ إليه فِعْلًا مَبْنِيًّا بِناءً أَصْليًّا أَو عَارضًا، كقَوْلِهِ:

٧٤ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا

وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ، وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟(٢)

⁽١) انظر: المغني (ص:٦٦٣).

⁽٢) بفتحها قراءة نافع والكسائي، وقرأ الباقون بكسرها، انظر: الدر المصون (٦/ ٣٤٩).

⁽٣) هذا بيت من الطويل، للنابغة الذبياني، انظر: الديوان (ص:٩٦)، والكتاب (٢/ ٣٣٠)، والإنصاف (١/ ٢٩٢)، وشرح الشذور (ص:٩٣)، والدرر (٣/ ١٤٤).

والشاهد فيه: «عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ»، فإن المضاف زمان مبهم، والمضاف إليه فعل مبني بناءً أصليًّا، وهو (عاب).

وقَوْلِهِ:

٧٥- لَأَجْتَـذِبَنْ مِـنْهُنَّ قَلْبِـي تَحَلُّــهًا عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمٍ (١)

فإن كان المُضافُ فِعْلَا مُعْرَبًا أو جُمْلَةً اسمِيَّةً، فأَوْجَبَ البَصْرِيُّونَ الإعْرابَ، والصَّحيحُ: جَوازُ البِناءِ.

* الأُمورُ الَّتي لا يكونُ الفِعْلُ مَعَهَا إِلَّا قاصِرً ا(٢):

هي عِشْرُونَ:

الأوَّلُ: أن يكونَ على «فَعُلَ»؛ لأنَّه لأفْعالِ السَّجايا وما أَشْبَهَها، ولِذلك يُحُوَّلُ الْمُعَلَى؛ لأَنَّه لأَفْعالِ السَّجايا وما أَشْبَهَها، ولِذلك يُحُوَّلُ المُّبَالغَةِ والتَّعجُّبِ، نَحْوُ: «ضَرُبَ الرَّجُلُ وفَهُمَ»، بِمَعْنى: ما أَضْرَبَهُ، وما أَفْهَمَهُ.

الثَّاني والثَّالثُ: أن يكونَ على (فَعَلَ)، ووَصْفُهُما على (فَعِيلٍ)، مِثْلُ: «ذَلَّ» و«قَويَ».

الرَّابِعُ: (أَفْعَلَ) بمعنى: صارَ كذا، مِثْلُ: «أَحْصَدَ الزَّرْعُ» أَيْ: صار حَصادًا.

الخامسُ والسَّادسُ والسَّابعُ والثَّامنُ والتَّاسعُ والعاشرُ والحاديَ عَشَرَ: على وَزْنِ (افْعَلَلَ) كَـ: «اكْوَهَدَّ الفَرْخُ»، أو (افْعَنْلَلَ) أَصْلِيُّ

⁽۱) هذا بيت من الطويل، انظر: شرح شواهد المغني (ص:۲۹۸)، التصريح (۲/ ٤٢)، والهمع (۱/ ۲۱۸)، والدرر (۳/ ۱٤۵)، ومعجم شواهد العربية (۱/ ۳۲۷).

الشاهد فيه: «عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ»، فإن المضاف زمان مبهم، وهو (حِينَ)، والمضاف إليه فعل مبني بناءً عارضًا، وهو (يَسْتَصْبِينَ)؛ لأنه فعل مضارع اقترنت به نون النسوة.

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٦٧٤).

اللَّامَيْنِ ك: «احْرَنْجَمَ»، أو زائدُ إِحْدَاهما ك: «اقْعَنْسَسَ»، أو (افْعَنْلَ) ك: «احْرَنْبَى»، أو (اسْتَفْعَلَ) ك: «انْطَلَقَ». أو (اسْتَفْعَلَ) ك: «انْطَلَقَ».

الثَّانيَ عَشَرَ: أَن يُطاوعَ المتعدِّيَ لِواحِدٍ، مِثْلُ: «ضاعَفْتُ الحَسَناتِ، فتضاعَفَتْ».

الثَّالِثَ عَشَرَ: أن يكونَ رُباعيًّا مَزِيدًا فيه، مِثْلُ: «تَدَحْرَجَ».

الرَّابِعَ عَشَرَ: أَن يُضَمَّنَ مَعْنى فِعْلِ قاصِرٍ، نَحْوُ: ﴿ وَلَا تَعَدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [الكهف:٢٨].

الخامِسَ عَشَرَ إلى العِشْرِينَ: أَن يَدُلَّ على سَجِيَّةٍ كَ: (لَـؤُمَ)، أَو عَرَضٍ كَ: (فَرِحَ)، أَو نظافَةٍ كَ: (الْبَيَضَّ)، أَو دَنَسٍ كَ: (نَجُسَ)، أَو لَوْنٍ كَ: (الْبَيَضَّ)، أَو حِلْيَةٍ كَـ: (شَابَ).

* الأُمورُ الَّتي يتعدَّى بها الفِعْلُ القاصرُ (١):

هي سَبْعَةٌ أو ثهانيَةٌ، وعَدَّها، ومنها:

١ - هَمْزَةُ (أَفْعَلَ).

٢- ألِفُ المُفاعلةِ.

٣- صَوْغُهُ على (اسْتَفْعَلَ) لِلطَّلَب، أو لِلنِّسْبةِ إلى شَيْءٍ.

٤ - تَضْعيفُ العَيْن.

٥ - تَضْمينُهُ مَعْنَى فِعْل مُتَعَدِّ.

∞

⁽١) انظر: المغنى (ص:٦٧٨).



ومنها: الجِهَةُ الخامِسَةُ (١): أن يتْرُكَ بعْضَ ما يُحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ من الأوْجُهِ الظَّاهرةِ، وذَكَرَ لذلك أَمْثِلَةً مُرَتَّبةً على الأبواب.

* (كَاقَّةً) مُلْتَزَمٌ فيها شَيْئانِ:

أوَّلًا: استِعْمالُهَا لِمَنْ يَعْقِلُ.

والثَّاني: نَصْبُهَا على الحالِ.

* اشْتَرَطَ النَّحْويُّونَ في بعْضِ الجُمَلِ: أَن تَكُونَ خبريَّةً، وفي بَعْضِها: أَن تكونَ إنْ شَكُونَ خبريَّةً، وفي بَعْضِها: أَن تكونَ إنْشائيَّةً، فمِنَ الأُوَّلِ: الصِّلةُ، والصِّفةُ، والحالُ، وخبَرُ (كان)، وخبَرُ (إنَّ)، وخبَرُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ، قِيلَ: وخبَرُ اللُبْتداِ، وجوابُ القَسَمِ غيْرِ الاسْتِعْطافيُّ، أَمَّا الاسْتِعْطَافيُّ فيكونُ إنْشاءً، كقَوْلِهِ:

٧٦- بِعَيْشِكِ يَا سَلْمَى ادْ حَمِي ذَا صَبَابَةٍ

أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكِ فِي السِّرِّ وَالجَهْرِ (٢)

⁽١) انظر: المغنى (ص:٧٢٢).

⁽٢) هذا بيت من الطويل، انظر: الهمع (٢/ ٤١)، والدرر (٤/ ٢٢١)، ومعجم شواهد العربية (١/ ١٧٥).

والشاهد فيه: «بِعَيْشِكِ ارْحَمِي»، فإن جملة جواب القسم الاستعطافي «ارْحَمِي» إنشائيَّة.

* شُروطُ الحَذْفِ(١):

شُرُوطُ الحَذْفِ ثَمَانِيَةٌ:

الأوَّلُ: وُجُودُ دَليلٍ إن كان المَحْذوفُ عُمْدَةً، أمَّا إن كان فَضْلَـةً فالشَّرْطُ اللَّمْرُطُ اللَّمَامُ اللَّمْرُطُ اللَّمْرُطُ اللَّمْرُطُ اللَّمْرُطُ اللَّمْرُوطُ اللَّمْرُطُ اللَّمْرُطُ اللَّمْرُطُ اللَّمْرُطُ اللَّمْرُوطُ اللَّمْرُوطُ اللَّمْرُوطُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُولُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللللِمُ اللَّمُ الللِمُ اللَّمُ الللْمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ الللِمُ اللَّمُ اللْمُلْمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللْمُولُ الللْمُولُ الللْمُولُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللْمُلْمُ اللَمُ اللللْمُ اللَّمُ الللللِمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللل

الثَّاني: ألَّا يكونَ ما يُخْذَفُ كالجُّزْءِ، فلا يُخْذَفُ الفاعل، ولا نائبُهُ، ولا ما يُشْبههُ.

الثَّالثُ: أَلَّا يكونَ مؤكَّدًا، فلا يُحْذَفُ العائدُ في نحْوِ قوْلِكَ: «الَّذي رَأَيْتُهُ نَفْسَهُ زَيْدٌ».

الرَّابِعُ: أَلَّا يؤدِّيَ حَذْفُهُ إلى اخْتِصارِ المُخْتَصَرِ، فـلا يُحْذَفُ اسْمُ الفِعْلِ دون مَعْمولِهِ.

الخامسُ: ألَّا يكونَ عامِلًا ضعيفًا، فَلا يُحْذَفُ الجَارُّ، والجَازِمُ والنَّاصِبُ لِلْفِعْلِ، إلَّا في مواضِعَ قَوِيَتْ فيها الدَّلالةُ، وكَثُرَ اسْتِعْمالُها، ولا يُمْكِنُ القِياسُ عليها.

السَّادسُ: أَلَّا يكونَ عِوَضًا عَنِ الشَّيْءِ، فلَا ثُخْذَفُ (مَا) فِي: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا»، ولا التَّاءُ مِن نَحْو: (عِدَة) و(زِنَة).

السَّابِعُ: أَلَّا يُؤَدِّيَ حَذْفُهُ إِلَى تَهْيِئَةِ العامِلِ لِلْعَمَلِ، وقَطْعِهِ عنه، فلا يُحْذَفُ المَفْعولُ -وهو الهاءُ- من: «ضَرَبَني وضَرَبْتُه زَيْدٌ»؛ لِئَلَّا يتسلَّطَ على (زَيْدٍ)، ثُمَّ يُقْطَعَ عنه برَفْعِهِ لِلْفِعْلِ الأَوَّلِ.

⁽١) انظر: المغنى (ص:٧٨٦).

الثَّامنُ: أَلَّا يُؤَدِّيَ حَذْفُهُ إلى إِعْمَالِ العامِلِ الضَّعيفِ مع إِمْكَانِ إِعْمالِ العامِلِ العامِلِ القويِّ، فلا يُحْذَفُ الضَّميرُ في: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»؛ لأنَّه يُؤَدِّي إلى إعْمالِ المُبْتَدَإِ، وإهمالِ الفِعْلِ، مع أَنَّه أَقْوَى.

* المَحْدُوفُ المُقَدَّرُ يَنْبَغِي تَقْليلُهُ مَا أَمْكَنَ، ولذلك كان تَقْديرُ الأَخْفَشِ في قَوْلِهِم: «ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا»: ضَرْبِي زَيْدًا ضَرْبُهُ قائمًا. أَوْلَى مِن تَقْديرِ باقي البَصْريِّينَ: حَاصِلٌ إذا كان أو إِذْ كان قائمًا. لأنَّه لم يُقَدِّرْ إلَّا اثْنَيْنِ، وهم قدَّروا خَمْسَةً.

إذا دار الأمْرُ بَيْنَ أن يكونَ المَحْذوفُ المُبْتدأَ أو الحَبَرَ، فقيل: يكونُ المُبْتدأَ.
 وقيل: يَكُونُ الحَبَرَ.

مِثَالُهُ: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [بوسف:١٨] هل يُقَدَّرُ: فصَبْرِي صَبْرٌ جميلٌ. أو يُقَدَّرُ: فصَبْرٌ جميلٌ أَمْثَلُ مِن ضِدِّهِ؟

* إذا دار الأمْرُ بَيْنَ كُوْنِ الْمَحْذُوفِ أُوَّلًا أُو ثانيًا، فَكُوْنُهُ ثانيًا أَوْلَى.

مثالُهُ: نُونُ الوِقايةِ فِي قَوْلِهِ: (أَتُحَاجُّونِي) [الأنعام: ٨٠] بتَخْفيفِ النُّونِ (١١).

وِمِثْلُ: (مَقُولٍ) و(مَبيعٍ) المَحْذوفُ منهما واوُ (مَفْعُولٍ).

ومِثْلُ: (إقامةٍ) المَحْذوفُ منها ألِفُ (إِفْعَالٍ).

ومِثْلُ: «زَيْدٌ وعَمْرٌو قائمٌ»، ف: (قائمٌ) خبَرٌ لِلْأُوَّلِ، وقِيلَ: لِلثَّاني. وقِيلَ: لهها. ومِثْلُ ذلك ما لم يُوجَدْ مانِعٌ مِن صِحَّةِ الحَذْفِ من الأوَّلِ أو الثَّاني، فيَمْتَنِعُ.

⁽١) قرأ بتخفيف النون نافع وابن ذكوان وهشام بخلاف عنه، والباقون بتخفيف النون، انظر: الدر المصون (٥/ ١٥).

وقَد اسْتَطْرَدَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لِهَا يُخْذَفُ من الجُمَلِ أو الكَلِهاتِ في مَوَاضِعَ كثيرةٍ، ثُمَّ قال: الحَذْفُ الَّذي يَلْزَمُ النَّحْويَّ النَّظُرُ فيه هو ما اقْتَضَتْهُ الصِّناعةُ، وذلك بأن يَجِدَ خَبَرًا بِدونِ مُبْتَدَإٍ، أو شَرْطًا بِدونِ جَزاءٍ، أو مَعْطُوفًا بِدونِ مَعْطُوفٍ عليه، أو مَعْمولًا بِدونِ عامِلٍ، ونَحْوَ ذلك.

وأمَّا غيْرُ ذلك -مِثْلُ المَحْذوفِ في قوْلِهِ تَعَالى: ﴿سَرَبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ [النحل: ٨١] أي: والْبَرْدَ- فهذا للمُفَسِّرِ لا لِلنَّحْويِّ، وبَحْثُهُ في عِلْمِ النَّحْوِ فُضولٌ.



قال المؤلِّفُ: وهي كثيرةٌ، يَخْضُرني منها عِشْرُونَ موْضِعًا، وذَكَرَها، ونحن نَذْكُرُ منها ما يلي:

١ - قَوْلُهُم فِي (إذا) غَيْرِ الفجائيَّةِ (١): إنَّهَا ظَرْفٌ لِـمَا يُسْتَقْبَلُ مِن الزَّمانِ فيها مَعْنى الشَّرْطِ غالبًا. وأحْسَنُ مِن ذلك أن يُقالَ: ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ خافِضٌ لِشَرْطِهِ، مَنْصوبٌ بِجَوابِهِ، صالحٌ لِغَيْرِ ذلك.

٢ - قوْلُهُم: «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ» (٢) إِنَّ الفِعْلَ مَجْزُومٌ بِجوابِ الأَمْرِ، والصَّوابُ:
 أَنَّه جَوابُ شَرْطٍ مُقَدَّرِ.

٣- قَوْلُهُم: المَجَازِيُّ التَّأْنيثِ يجوزُ معه التَّذْكيرُ والتَّأْنيثُ (٢). والصَّوابُ أَنْ يُقالَ: المُسْنَدُ إلى المؤنَّثِ المجازِيِّ يجوزُ فيه التَّذْكيرُ والتَّأْنيثُ إذا كان فِعْلَا أو شِبْهَهُ، والفَاعِلُ ظاهِرًا، ولِذا لا يجوزُ: «هذا الشَّمْسُ»، ولا: «هو الشَّمْسُ»، بِخِلافِ: «طَلَعَ الشَّمْسُ».

٤ - قَوْلُهُم (١): النَّكِرةُ إذا أُعيدَتْ نَكِرَةً كانت غَيْرَ الأولى، وإن أُعيدَتْ مَعْرِفَةً

⁽١) انظر: المغنى (ص:٨٥٤).

⁽٢) انظر: المغني (ص:٨٥٧).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٨٦٠).

⁽٤) انظر: المغنى (ص:٨٦١).

أو كانَتْ مَعْرِفَةً، فأُعيدَتْ مَعْرِفَةً أو نَكِرَةً، فالثَّانيةُ هي الأُولى.

ويُشْكِلُ على هذه القَوَاعِدِ الأَرْبَعِ: قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿ اللَّهِ الذِّي خَلَقَكُم مِن ضَعَفِ ثُكَرَ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾ [الروم:٥٥]؛ فإنَّ «قَوَّةً » أُعيدَتْ نَكِرَةً، والثَّانيةُ هي الأُولَى.

وقوْلُهُ تَعَالى: ﴿ أَن يُصَلِحَا بَيْنَهُمَا صُلَحًا وَالصَّلَحُ خَيْرٌ ﴾ [النساء:١٢٨]؛ فإنَّ الثَّانِيَ أَعَمُّ مِن الأَوَّلِ.

وقَوْلُهُ: ﴿ هَلَ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَنُ ﴾ [الرحمن:٦٠]؛ فإنَّ الثَّانيَ الجَزاءُ، والأوَّلَ العَمَلُ.

وقوْلُهُ: ﴿ يَسْتَلُكَ أَهْلُ ٱلْكِنَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِنَبًا ﴾ [النساء:١٥٣]، فالثَّاني غَيْرُ الأوَّلِ.

ويُمْكِنُ أَن يُجابَ عن ذلك بأنَّ ما خَرَجَ عن القاعِدَةِ فَلِقرينةٍ أُخْرَجَتُهُ.

٥- قَوْلُهُم في: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَاوَتِ ﴾ [العنكبوت: ٤٤] إنَّه مَفْعولٌ به (١)، والصَّوابُ: أنَّه مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، يُوضِّحُهُ: أنَّ المَفْعولَ به: ما كان مَوْجُودًا قَبْلَ الفِعْلِ اللَّهُ وَالصَّوابُ: مَا كان الفِعْلُ فيه هو الَّذي عَمِلَ فيه، ثمَّ أوْقَعَ الفاعلُ به فِعْلًا. والمَفْعولَ المُطْلَقَ: ما كان الفِعْلُ فيه هو إيجادَهُ. ومِثْلُ ذلك: «كَتَبْتُ كِتَابًا»، و «عمِلْتُ صَالحًا»، بخِلافِ: «بِعْتُ كِتَابًا».

٦- قَوْلُهُم في: «كاد» إنَّ إثْباتَها نَفْيٌ، ونَفْيَها إثْباتٌ (٢). وهو خَطَأٌ، والصَّوابُ:
 أَمَّا كَغَيْرِها، إثْباتُ، إثْباتٌ، ونفْيُها نفْيٌ، وبيانُ ذلك: أنَّ مَعْنَاها المُقارَبَةُ، فمَعْنى:

⁽١) انظر: المغنى (ص:٨٦٧).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٨٦٨).

«كاد يَفْعَلُ» قارب الفِعْلَ، و «لم يكَدْ يفْعَلُ» لم يُقارِبِ الفِعْلَ، فإذا انْتَفَتْ مُقاربةُ الفِعْل الفِعْل. الفِعْل الفُعْل الفِعْل الفِعْل الفِعْل الفِعْل الفِعْل الفِعْل الفِعْل الفِعْل الفَعْل الفِعْل المِعْلُ الفِعْل الفِعْلِ الفِعْلُ الفِعْلِ الفِعِلْ الفِعِلْ الفِعْلِ الفِعْلِ الفِعْلِ الفِعِلْ الفِعْلِ الفِعِلْ الفِعِلْ الفِعْلِي الفِعِلْ الفِعِلْ الفِعْلِ الفِعِلْ الفِعْلِ الفِعْ

أمًّا في حالِ الإثباتِ، فإذا قُلْتَ: «كاديَهْ عَلُ» فمَعْناه: قارَبَ الفِعْلَ ولم يَفْعَلْ.

ولا يَرِدُ على ذلك: قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١] مع أنَّهم فَعَلُوا، وذَبَحُوها؛ لأنَّ نَفْيَ ذلك في أوَّلِ الأمْرِ ما قاربوا الفِعْلَ، ولكنَّهم بَعْدُ فَعَلُوا.

∞



* إذا قُلْتَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلِ أَبْيَضِ الوَجْهِ، لا أَحْمَره» فإن فتَحْتَ الرَّاءَ فمحَلُّ الهاءِ: النَّصْبُ على التَّشْبيهِ بالمَفْعُولِ به. وإن كَسَرْتَ الرَّاءَ فمحَلُّ الهاءِ: جرُّ بالإضافةِ. لأنَّ (أَحْرَ) لا ينْصَرِفُ، فلا يُجُرُّ بالكَسْرةِ إلَّا إذا أُضيفَ.

* إذا قِيلَ: «ما أَنْتَ» فهو مُبْتَدَأٌ وخبَرٌ، وإذا قيل: «ما أَنْتَ وزَيْدًا؟» ف: (مَا) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، تقْديرُهُ: «ما تَصْنَعُ أنت؟»، وأنَّ فاعلَ (تَصْنَعُ) بَرَزَ لَيَّا حُذِفَ الفِعْلُ، والواوُ لِلْمَعِيَّةِ، و(زَيْدًا) مَفْعُولٌ معه.

∞



القَاعِدَةُ الأُولَى (۱): قد يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ ما أَشْبَهَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿أَوَلَمْ بَرَوَا أَنَّ اللَّهَ النَّذِي خَلَقَ اللَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَ بِقَلْدِدٍ ﴾ [الأحقاف:٣٣]، دخلَتِ الباءُ في خَبِرِ «أَنَّ»؛ لأنَّ هذه الجُمْلَةَ بمعنى: أَوَلَيْسَ اللهُ بِقادِدٍ؟

وكقوْلِهِم: «عَلِمْتُ زَيْدٌ مَن هُو» برَفْع (زَيْد) جَوازًا؛ لأَنَّه نَفْسُ (مَن) في المعنى.

وكقوْلِهِم: «إنَّ **أحدًا لا يَقُولُ ذَلِكَ**» حيث استَعْملوا (أحدًا) في الإثباتِ؛ لأنَّهُ نفْسُ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (يَقُولُ).

القَاعِدَةُ الثَّانيةُ (٢): قد يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ الشَّيْءِ إذا جَاوَرَه، كقوْلِ بَعْضِهم: «هذا جُعْرُ ضَبِّ خَرِبِ» بالجِرِّ، والأكْثَرُ: الرَّفْعُ.

وكقَوْلِهِم: «رِجْسٌ نِجْسٌ» والأصْلُ: نَجِسٌ.

وكقوْلِهِم: «أَخَذَهُ مَا قَدُمَ ومَا حَدُثَ» بِضَمِّ دالِ (حَدُثَ).

القَاعِدَةُ الثَّالثةُ (٢): قد يُشْرَبُ لَفْظٌ مَعْنى لفْظٍ آخَرَ، فَيُعْطَى حُكْمَهُ، ويُسَمَّى ذلك: تَضْمينًا. وفائدتُهُ: أن تُؤدِّي كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ مُؤدَّى كلِمَتَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ يَشْرَبُ

⁽١) انظر: المغنى (ص: ٨٨٤).

⁽٢) انظر: المغنى (ص: ٨٩٤).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٨٩٧).

بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان:٦]، أيْ: يَرْوَى بها.

القَاعِدَةُ الرَّابِعةُ (١): التَّغْليبُ، يُعَلِّبُونَ الشَّيْءَ مع غَيْرِهِ عَلَيْه، كَقَوْلِهِم: «الأَبوَيْنِ»، وقوْلِهِمُ: «الخافِقَيْنِ» لِلْمَشْرِقِ والمَغْرِبِ، أي: المَخْفُوق فيه.

القَاعِدَةُ الخامسَةُ (٢): يُعَبَّرُ بالفِعْلِ عن وُقوعِهِ -وهو الأصْلُ- وعن مُشارَفَتِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿فَلَكَنْنَ أَجَلَهُنَ ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وعن إرادتِهِ، وأكثرُ ما يَكُونُ ذلك بعد أداةِ الشَّرْطِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ فَإِذَا فَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [النحل: ٩٨]، وقوْلِهِ: ﴿وَكُم مِن قَرْيَةٍ أَهْلَكُنْهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [الأعراف: ٤] أي: أَرَدْنا إهْلاكَها.

القَاعِدَةُ السَّادسةُ (٢): يُعَبَّرُ عن المَاضِي والآتِي كَمَا يُعَبَّرُ عن الحَاضِرِ قَصْدًا لِإِحْضَارِهِ فِي الذِّهْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ [النحل: ١٢٤]؛ لأنَّ لَامَ الابْتِداءِ لِلْحالِ.

القَاعِدَةُ السَّابِعَةُ (٤): قد يكونُ اللَّفْظُ على تقْديرٍ، وذلك الْمُقَدَّرُ على تقْديرٍ آخَرَ، قالوا: «عسى زَيْدٌ أن يَقُومَ» أي: قيامًا، أي: قائبًا. وقيل: على حذْفِ مُضافٍ، أي: عسى أمْرُ زَيْدِ قِيامًا. أو: عسى زَيْدٌ صَاحِبَ قِيامٍ.

القَاعِدَةُ الثَّامنةُ (٥): قد يُغْتَفَرُ في الثَّواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائلِ، كَقَوْلِهِم: «رُبَّ رَجُلِ وأَخِيهِ»، فعمِلَتْ (رُبَّ) في (أَخِيه)، وهو مَعْرِفَةٌ، ولو باشَرَها لم تَعْمَلْ فيه.

⁽١) انظر: المغنى (ص:٩٠٠).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٩٠٢).

⁽٣) انظر: المغنى (ص:٩٠٥).

⁽٤) انظر: المغنى (ص:٩٠٧).

⁽٥) انظر: المغنى (ص:٩٠٨).

القَاعِدَةُ التَّاسِعةُ (۱): يتوسَّعونَ في الظَّرْفِ والمَجْرورِ ما لا يتوسَّعونَ في غيرِهما، فأَجَازُوا الفَصْلَ بِها بَيْنَ الفِعْلِ النَّاقِصِ ومَعْمُولِهِ، وَبَيْنَ فِعْلِ التَّعجُّبِ والمُتَعجَّبِ منه، وبَيْنَ الحَرْفِ النَّاسِخِ ومَنْسوخِهِ، وبَيْنَ الاسْتِفْهامِ والقَوْلِ الجاري مجْرى الظَّنِّ، وبَيْنَ الحَرْفِ الجَرِّ ومَحُرُورِهِ، وبَيْنَ المُضافِ والمُضافِ إليه، وبَيْنَ (إذَنْ) و(لَنْ) ومَنْصوبِها، وقدَّموهما خَبَرَيْنِ على الاسْمِ في بابِ (إنَّ)، ومَعْمولَيْنِ لِلْخَبَرِ في بابِ (ما)، وعلى الغِمْ لِين لِلْخَبَرِ في بابِ (ما)، وعلى العامِلِ المَعْنويِّ لِجَبَرِها، وعلى الفِعْلِ المَنْفِيِّ بـ: (ما)، وعلى (إنَّ) مَعْمُولَيْنِ لِجَبَرِها، وعلى العامِلِ المَعْنويِّ.

القَاعِدَةُ العَاشِرَةُ (٢): مِن فُنونِ كَلامِهم: القَلْبُ. وأَكْثَرُ ما يقعُ في الشِّعْرِ، كَقَوْلِهِ: ٧٧ - وَمَهْمَ بِهِ مُغْ بَرَّةٍ أَرْجَ اؤُهُ (٢)

أي: كأنَّ لَوْنَ سَهَائِهِ لَوْنُ أَرْضِهِ.

ومنه في غيْرِ الشَّعْرِ: «أَدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رَأْسي»، والأصْلُ: أَدْخَلْتُ رأْسي في القَلَنْسُوةِ.

القَاعِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةً (أُ): مِن مُلَحِ كَلامِهم: تَقَارُضُ اللَّفْظيْنِ في الأَحْكَامِ. ولذلك أَمْثِلَةُ، منها:

⁽١) انظر: المغنى (ص:٩٠٩).

⁽٢) انظر: المغنى (ص:٩١١).

⁽٣) هذا الرجز لرؤبة، انظر: ديوانه (ص:٣)، والإنصاف (١/ ٧٧٣)، وشرح المفصل (١١٨/٢)، وشرح المفصل (١١٨/٢)، وشرح الشذور (ص:٤٤٣)، روي: «وَبَلْدٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهْ»، و«وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ».

والشاهد فيه: الشطر الثاني، حيث قلب التشبيه للمبالغة، فأصله: كأنَّ لونه سمائه لون أرضه.

⁽٤) انظر: المغنى (ص:٩١٥).

- إعْطاءُ كَلِمةِ (غَيْر) حُكْمَ (إلَّا) في الاسْتِثناءِ، وإعْطاءُ حُكْم (إلَّا) حُكْمَ (غيْر).
- ومنها: إعْطاءُ (أَنْ) حُكْمَ (ما) المَصْدريَّةِ في الإهْمالِ، وبالعَكْسِ، ومَثَّلَ له بقَوْلِهِ ﷺ: «كَمَا تَكُونُوا يُولَى عَلَيْكُمْ» (۱) ، ذكرَهُ ابنُ الحاجِبِ، والمَعْروفُ: «كَمَا تَكُونُونَ».
 تَكُونُونَ».
 - ومنها: إِعْطاءُ «إِنْ» حُكْمَ «لَوْ» في الإهمالِ، وبالعَكْسِ.
 - ومنها: إعْطاءُ «إذا» حُكْمَ «مَتَى» في الجُزْم بها، وبِالعَكْسِ.
 - ومنها: إعْطاءُ (لَمْ) حُكْمَ (لن) في النَّصْبِ بها، وبالعَكْسِ، كقَوْلِهِ:

٥٥- لَنْ يَخِبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ دُونَ بَابِكَ الْحَلْقَهُ (٢)

- ومنها: إعْمالُ (ما) النَّافيةِ عَمَلَ (ليس)، وإهْمالُ (ليس) عِنْدَ انْتِقاضِ النَّفْيِ.
 - ومنها: إعْطاءُ (عسى) حُكْمَ (لَعَلَ) في العَمَلِ، كَقَوْلِهِ:

٣٤ يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكًا^(١)

وإعْطاءُ (لَعَلَّ) حُكْمَ (عَسَى) في اقْتِرانِ خَبَرِها بـ: (أَنْ) كَقَوْلِهِ: «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضِ» (٤).

⁽١) أخرجه القضاعي في مسنده (١/ ٣٣٦) برقم (٥٧٧)، وأبو الطاهـر السِّلَفي في الطيوريات (١/ ١٣٥) برقم (٣٢٠).

⁽٢) سبق ذكره عند الكلام عن (لن) في الشاهد رقم (٥٨).

⁽٣) سبق ذكره عند الكلام عن (عسى) في الشاهد رقم (٣٤).

⁽٤) أخرجه البخاري في كتاب الحيل، رقم (٦٩٦٧)، ومسلم في كتاب الأقضية، باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن، رقم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

• ومنها: إِعْطَاءُ الفاعِلِ إعْرابَ المَفْعولِ وبِالْعَكْسِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، كَقَوْلِهم: «خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْهَارَ»، وسُمِعَ نَصْبُهُما؛ كَقَوْلِهِ:

٧٨ قَدْ سَالَهُ مَا الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأُفْعُ وَالشَّهِ جَاعَ الْشَّهِ عَمَا الْأُفْعُ وَانَ وَالشُّهِ جَاعَ الْشَّهِ عَمَا وَذَاتِ قَرْ نَيْنِ ضَهُ وزًا ضِرْ زِمَا (١)

في رِوَاية مَن نصَبَ (الحيَّاتِ)، وسُمِعَ رَفْعُهُما، كَقَوْلِهِ:

٧٩ إِنَّ مَـنْ صَـادَ عَقْعَقًا لَشُـومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُـومُ ؟(٢)

وبهذا تَمَّ ما أَرَدْنا نَقْلَه مُحْتَصرًا مِن (مُغْنِي اللَّبيب) في يَومِ الخَميسِ ٦ ربيعِ الأَوَّلِ سَنَةَ ١٣٨٩هـ، والحمدُ للهِ الذي بنِعمتِه تَتمُّ الصَّالحات، وصلَّى اللهُ وسَلَّمَ على نَبيِّنا مُحَمَّدٍ وآلِه وصَحْبِه مَدَى الأوقات، آمين آمين آمين.

محمَّد بنُ صالِحٍ العُثَيْمِين

(۱) هذا الرجز لعبد بني عبس، أو لأبي حيان الفقعسي، أو للعجاج، أو لمساور بن هند العبسي، للدبيري، انظر: الكتاب (۱/ ۲۸۷)، والمقتضب (۳/ ۲۸۳)؛ وسمَّاه ابنُ منظور المساورَ بنَ هند العبسيَّ في لسان العرب (۱۵/ ۲٤۹) مادة (ضرزم).

والشاهد فيه: «الْحَيَّاتِ»، فإنها الفاعل، أُعطيت إعراب المفعول لأمن اللبس.

(۲) هذا بيت من الخفيف لم يعرف قائله، انظر: شرح شواهد المغني (ص: ٣٣٠)، والهمع (١/ ١٥٦)، والدرر (٣/ ٥)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣٥٨). قال البغدادي في شرح أبيات المغني (الم/ ١٥٨): هذا البيت لم أقف على قائله، ولا على تتمته، مع شدة الفحص عنه مدة عشرين سنة، ولا رأيته في كتاب نحو يعتمد عليه.

والشاهد فيه: «عَقْعَقَانِ وَبُومٌ»، فإنَّها أعطيا إعراب الفاعل، مع أنهما مفعولان.

الفُهَارِس

- ١- الآياتُ القُرْآنيَّةُ الكَرِيمَةَ.
- ٢- الأَحَادِيث النَّبويَّةُ الشَّريفَة.
 - ٣- الأعلام.
 - ٤- الشُّوَاهدُ الشِّعْريَّة.
 - ٥- المَوْضُوعاتُ.
 - ٦- المَرَاجِعُ وَالمصادِرُ.

١- فِهْرِسُ الآياتِ القُرْآنيَّة

الصفحة	لآية
	١ - سُورَة الفَاتِحَة
vY	[۱]- ﴿ اَلْحَمَدُ بِلَّهِ ﴾
00	[7/ ٧]- ﴿ مِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۞ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾
	٧ - سُورَة البَقَرَة
1 • £ - 1 0	[٦] - ﴿ سَوَآهُ عَلَيْهِ مْ ءَأَن ذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ نُنذِرْهُمْ ﴾
٣٥	[١٧] - ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾
٩٢	[٢٦]- ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾
٣٢	[٥٠]- ﴿ وَإِذْ فَرَفْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾
177	[۷۱]– ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾
٩٢	[٨٨]- ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾
v9	[١٠٣]- ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْا لَمَثُوبَةً ﴾
٥٨	[۱۱۷]- ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾
٤٩	[۱۷۷]– ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾
١٧	[١٨٤]- ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾
٤٩	[١٨٥]- ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ اللَّهَ عَلَى مَا هَدَىٰكُمْ ﴾
٧٣	[١٨٦]- ﴿فَلْيَسْـتَجِيـبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي ﴾
٣٠	[١٨٧]- ﴿ثُمَّ أَيْمُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾

۸۸	[١٩٧]- ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرِ يَعْـلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾
٦٢	[١٩٨]- ﴿وَاَذْكُرُوهُ كُمَا هَدَنْكُمْ ﴾
٤٣	[۲۱۶] – ﴿ حَتَّى يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾
٥٢	[٢١٦] - ﴿ وَعَسَىٰ أَن تَكْرُهُوا شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لِكُمْ ﴾
۸۸	[٢١٩] – ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْمَــُفُو ﴾
۹۳	[• ٢٢] - ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾
170	[٢٣١] - ﴿فَلِكَفْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾
١٨	[٢٣٣]- ((لِـمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ))
٦١	[٢٤٦]- ﴿وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَآبِنَا ﴾
٧٥ ﴿ .	[٢٥١]- ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَغْضِ لَفَسَكَدَتِ ٱلْأَرْضُ
٩٢	[٢٥٣] - ﴿ مَنْ مُن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾
۸٧	[۲۷۱] – ﴿ فَيْعِمًا هِيَ ﴾
٧٢	[٢٨٤]– ﴿ يَلْقِهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ ﴾
	٣- سُورَة آكِ عِمْرَان
٣٢	[٨] – ﴿بَقْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾
١٥	[۲۰] - ﴿ مَأْسَلَمْتُ مَ ﴾
١٠٣	[٥٩] - ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمٌّ خَلَقَـُهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾
٧٧	[٧٩]- ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ ٱلْكِتَنبَ وَٱلْحُكُمَ ﴾
vv	[٨٠]- ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَنَّخِذُواْ الْلَكَتِكَةَ وَالنَّبِيِّعَنَ أَرْبَابًا ﴾
٤٧	[۱۱۳] – ﴿ لَيْسُوا سَوَآءَ ﴾

٩٨	[١١٩]– ﴿ هَنَا أَنتُمْ أُولَاءٍ تُحِبُّونَهُمْ ﴾
٦٥	[١٤٦] - ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِي قَنَتَلَ مَعَهُ رِبِّيتُونَ كَثِيرٌ ﴾
٩١	[١٥٩]- ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمّ ﴾
٦٨٨٢	[١٨٥]- ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآبِهَ أُ ٱلْمَوْتِ ﴾
	٤ - سُورَة النِّسَاء
۷۸ ﴿;	[٩]- ﴿ وَلَيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَّكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُواْ عَلَيَّهِمْ
٥٤	[٤٠] – ﴿مِن لَّدُنَّهُ ﴾
۲۸	[٦٦]- ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾
1.7-40	[٧٩]- ﴿وَكَفَىٰ بِأَلْلَهِ شَهِيدًا ﴾
٣٩	[١٠٠]- ((ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوَتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ))
171	[١٢٨]- ﴿أَن يُصِّلِحَا بَيْنَهُمَا صُلَحَأً وَالصُّلَحُ خَيْرٌ ﴾
171	[١٥٣]- ﴿ يَسْتَلُكَ أَهْلُ ٱلْكِئَبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِئَنَبًا ﴾
	٥- سُورَة الْمَائِدَة
٩٣	[١٩]– ﴿مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾
١٨	[١١٧]- ﴿ مَا قُلْتُ لَمُمْمْ إِلَّا مَاۤ أَمَرْتَنِي بِدِيٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ .
	٣- سُورَة الأَنْعَام
١١٨	[۸۰]- ((أَثْحُاجُّونِي))
117	[٩٤]- ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾
٧٧	[١٠٩]– ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
٧٨	[١١٢]– ﴿ وَلَوْ شَآةَ رَبُّكَ مَا فَعَـلُوهُ ﴾

كيتًا ♦	[١٥١]- ﴿قُلْ تَعَالَوَا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِـ شَا
١٥	[١٦٤] – ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِى رَبًّا ﴾
	٧- سُورَة الأَعْرَاف
170	[٤]– ﴿وَكُم مِّن قَرْيَةٍ أَهَلَكْنَهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾
٧٧	[١٢] – ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا نَسْجُدَ ﴾
٥٩	[٣٨]- ﴿ آدْخُلُواْ فِي أَصَرِ ﴾
٤٢	[٩٥]– ﴿حَتَّىٰ عَفُواْ وَقَالُواْ ﴾
٥٠	[١٠٥]- ﴿حَقِيقً عَلَىٰٓ أَن لَآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾
١٧	[۱۲۹]- ﴿مِن قَبُلِ أَن تَأْتِيَنَا ﴾
۳۸	[١٧٢]- ﴿ أَلَسَتُ بِرَتِكُمٍّ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾
	[١٩٥] - ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا ۚ أَمْرِ لَهُمُ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾
	[٢ • ٢] - ﴿ وَإِمَّا يُنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ نَزْغٌ ﴾
	٨- سُورَة الأَنْفَالِ
١٦	[٣٨]- ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرُ لَهُم ﴾
	[٦٤] - ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾
	٩ - سُورَة التَّوْبَة
۸۸]- ﴿فَمَا اَسْتَقَنْمُوا لَكُمْمَ فَٱسْتَقِيمُواْ لَمُمْمٌ ﴾
	[٣٨]- ﴿أَرَضِيتُ مَ بِٱلْحَكَيْوَةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾
	[٣٨]- ﴿فَمَا مَتَنعُ ٱلْحَكَوْةِ ٱلدُّنْيَـا فِي ٱلْآخِـرَةِ إِلَّا قَلِيــلُ﴾

٥١	[١١٤]- ﴿ إِلَّا عَن مَّوْعِـدَةِ وَعَدَهَآ إِيَّـاهُ ﴾
	١٠ – سُورَة يُونُس
١٤	[٥١]- ﴿ أَتُمْرَ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِدِيٓ ﴾
٣٠	[٥٣]– ﴿قُلْ إِى وَرَبِيَّ إِنَّاهُۥ لَحَقُّ ﴾
٧٣	[٥٨]- ((فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا))
۲۷	[٦٢]- ﴿ أَلَا إِنَ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَاخُوْفُ عَلَيْهِمْ ﴾
٠	[7٨]- ﴿إِنَّ عِندَكُم مِّن سُلْطَن إِيهَاذَا ﴾
۸٠	[٩٨]- ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَنْهُمٓ ﴾
	١١ – سُورَة هُودٍ
YV	[٨]– ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْنِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾
٥٩	[٤١] - ﴿ وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا ﴾
٥٧	[٥٥] – ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ ﴾
١١٣	[٦٦]- ﴿ رَمِنْ خِزْي يَوْمِبِـذٍ ﴾
۸۲	[٧٤]- ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتُهُ ٱلْبُشِّرَىٰ يُجُدِلُنَا ﴾
١٥	[۸۷]-﴿أَصَلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ﴾
٧٦	[١١٣]- ﴿ وَلَا تَرْكُنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَـالَمُواْ﴾
	۱۲ – سُورَة يُوسُف
١١٨	[١٨] - ﴿ فَصَابُرٌ جَمِيلٌ ﴾
٣٩	[٣١]- ﴿ خَشَ لِلَّهِ ﴾
٥٩	[٣٢]- ﴿ اَلَّذِى لُمُتُنَّنِي فِيهِ ﴾

٣٠	[٣٣]– ﴿أَحَتُ إِنَى ﴾
٧٥	[٩١] - ﴿ تَا لَلَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾
١٩	[97] - ﴿فَلَمَّا أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾
	١٣ - سُورَة الرَّعْدِ
٧٢	٢]- ﴿ كُلُّ يَعْرِى لِأَجَلِ مُسَمَّى ﴾
وَٱلنُّورُ ﴾ ٢١ – ٩٩	[١٦]- ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ شَسْتَوِى ٱلظُّلُمَنتُ إ
	١٤ - سُورَة إِبْرَاهِيم
٥٩	[٩]- ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفُواهِمِهُ ﴿
ν٤	[٣١]- ﴿ قُل لِعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾
٣٠	[٣٧]– ﴿تَهْوِىَ إِلَيْهِمْ ﴾
	١٥ - سُورَة الحِجْرِ
٦٨	[٣٠] - ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَتَيِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾
	١٦ - سُورَة النَّحْلِ
99	[٣٥] - ﴿ فَهَلُ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَكَثُم ﴾
٧٦	[77] - ﴿لَا جَكَرُمَ أَنَّ لَكُمُ ٱلنَّارَ ﴾
119	[٨١]- ﴿سَرَبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾
١٢٥	[٩٨] - ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾
170	[١٢٤]- ﴿ وَإِنَّ رَبُّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَكُمَةِ ﴾
	١٧ - سُورَة الإِسْرَاء
٩٢	[1]- ﴿ مِنَ ٱلْمُسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾

٦٣	[٦٢]- ﴿ أَرَءَ يِنْكَ هَلْذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَىٰ ﴾
ΑΥ	[٦٧]- ﴿ فَلَمَّا نَعَنكُو إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾
٧١	[٨٤]- ﴿كُلُّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ۦ ﴾
٧٢	[١٠٧] - ﴿ وَيَخِرُونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾
	۱۸ - سُورَة الكَهْفِ
٠,	[٥] - ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾
۲٥	[١٩]- ﴿لِكِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ ﴾
1 • •	[۲۲]- ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾
110	[٢٨] - ﴿ وَلَا تَعَدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾
111	[٣٩] - ﴿ إِن تَــَرَنِ أَنَا أَقَلَ مِنكَ مَالًا ﴾
۲٤	[٨٦]- ﴿إِمَّا أَن تُعُذِّبَ وَإِمَّا أَن نَنَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنَا﴾
	۱۹ – شُورَة مَرْيَم
٣٢	[١٦] - ﴿ وَأَذَكُرُ فِي ٱلْكِنَابِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ ﴾
۸۹	[٣١] - ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾
V1-79-7A	[٩٥] - ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ فَرَدًا ﴾
	۲۰ سُورَة طه
٤٩	[١٠] - ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدُى ﴾
۸٤	[٤٤] - ﴿لَّمَلُّهُۥ يَتَذَكُّرُ ﴾
٤٧	[٥٨] – ﴿مَكَانَا شُوكَى ﴾
٥٩	[٧١]- ﴿ وَلِأَصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾

١٨	[٨٩]- ﴿ أَفَلَا يَرُونَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾
£ 7 -87	[٩١]- ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾
	٢١ - سُورَة الأَنْبِيَاء
vo-79	[٢٢]- ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَـٰٓةُ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾
٣٧	[٢٦]- ﴿بَلْ عِبَادُ مُكْرَمُونَ ﴾
٧٢	[٤٧] - ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَذِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾
١٠٥	[٥٠] - ﴿ وَهَانَا ذِكْرٌ مُّبَارَكُ أَنزَلْنَهُ ﴾
۹۳	[۷۷] - ﴿ وَنَصَمَّ نِنَاهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾
vv	[90] - ﴿ وَحَكَرُمُ عَلَىٰ قَرْبَيَةٍ أَهْلَكُنَّهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾
111	[٩٧]- ﴿فَإِذَا هِي شَخِصَةُ أَبْصَكُرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾
١٤	[١٠٨] - ﴿ فَهَلُ أَنْتُ مِ شُسْلِمُونَ ﴾
	٢٢ - سُورَة الحَجِّ
٣٦	[١٥] - ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾
٧٣	[٢٩]- ﴿ ثُمَّ لَيُقْضُواْ تَفَنَّهُمْ ﴾
	٢٣ – سُورَة الْمُؤْمِنُون
١٠٣-١٨	[٢٧]- ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾
V •	[٥٣]- ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾
١٦	[٩١]– ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَكِمِ بِمَا خَلَقَ﴾
	٢٤ - سُورَة النُّور
۸٠	[١٢] – ﴿ لَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾

۸٠	[١٣]–﴿لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾
۲۸	[٢٢]- ﴿أَلَا يُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْرٌ ﴾
	٥٧ - سُورَة الفُرْقَان
٦٩	[٣٩]- ﴿ وَكُلًّا ضَرَيْنَا لَهُ ٱلْأَمْشَالَ ﴾
١٥	[٥٤]- ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾
	٢٦ - سُورَة الشُّعَرَاء
٤٩	[١٤] – ﴿ وَلَكُمْ عَلَىٰ ذَنْبٌ ﴾
٧٨	[١٠٢]– ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كُرَّةً فَنَكُونَ﴾
	٢٧ - سُورَة النَّمل
١٠٠	[١٨]- ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلنَّمَٰلُ ٱدۡخُلُواْ﴾
٣٠	[٣٣]–﴿وَأَلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾
٦٦	[٤٢]-﴿أَهَكَكَذَا عَرْشُكِ﴾
۸٠	[٤٦]– ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾
	۲۸ - سُورَة القَصَص
٤٩	[١٥]- ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْـلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾
٥٧	[١٥] - ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾
۸۹	[٢٥]- ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾
91-87	[٢٨]- ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾
1 • 1	[۸۲] – ﴿وَيُكَأَنُّهُ ﴾

٢٩ - سُورَة العَنْكَبُوت

٧٣	[١٢]- ﴿وَلْنَحْمِلُ خَطَايَكُمْ ﴾
171	[٤٤]– ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَاوَتِ ﴾
۸۲	[70]- ﴿فَلَمَّا نَخَـنَهُمْ إِلَى ٱلْمَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾
	۰ ۳- سُورَة الرُّوم
١٤	[٩]- ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾
171	[٥٤]– ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ﴾ .
	٣١ - سُورَة لُقْمَان
۸۲	[٣٢]- ﴿فَلَمَّا نَجَّنَهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْنَصِدٌ ﴾
	٣٢- سُورَة السَّجْدَة
كِ ٱفْتَرَيْكُ ﴾ ٢١	[٢/٣]- ﴿ نَنزِيلُ ٱلْكِتَنبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْمَكَلِمِينَ ۞ أَمْ يَقُولُو
	٣٤- سُورَة سَبَإِ
۲٥	[٢٤]- ﴿وَإِنَّاۤ أَوۡ اِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى﴾
٧٩	[٣١]– ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾
	٣٥- سُورَة فَاطِر
٩٢	[٢]– ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةِ ﴾
00	[٣٧]- ﴿نَعْمَلُ صَنْلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾
	٣٦ سُورَة يس
١٠٣	[٢/٣]– ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۞ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾
1 • 1	[٢٦]– ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾

٧١	[٤٠]– ﴿وَكُلُّ فِي فَلَكِ يَسْبَحُونَ ﴾
	٣٧- سُورَة الصَّافَّات
٥٧	[٢/٣]-﴿فَالزَّبِعِرَتِ زَخْرًا ۞ فَالتَّلِيَنتِ ذِكْرًا﴾
٤٨	[٥٥]- ﴿فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴾
١٠٠	[٤٠٤] – ﴿ وَنَكَدَيْنَهُ أَن يَتَإِبْرَهِيـهُ ﴾
١١٢	[١١٦]- ﴿فَكَانُواْ هُمُ ٱلْغَلِيِينَ ﴾
	٣٩- سُورَة الزُّمَر
۹۳	[٢٢]– ﴿فَوَيْلُ لِلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾
٥٨	[٦٦]- ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَأَعْبُدُ ﴾
	٠ ٤ - سُورَة غَافِر
٦٩	[٤٨]– ((إِنَّا كُلًّا فِيهَا))
٣٢	[٧١/٧٠]- ﴿ فَسَوْفَ يَعُلَمُونَ ﴿ ۚ إِذِ ٱلْأَغَلَالُ فِيۤ أَعْنَاقِهِمْ ﴾
	٤١ - سُورَة فُصِّلت
91	[٢٠]–﴿حَقَّقَ إِذَا مَا جَآمُوهَا﴾
	٤٢ – سُورَة الشُّوري
٠٢٢	[١١]- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ- شَيْءٌ ﴾
٥١	[٢٥]– ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلنَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾
۹۳	[٥٤]– ﴿يَنْظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍ ﴾
	٤٣ - سُورَة الزُّخْرُف
٤٩	[١٣] – ﴿ لِتَسْتَوُواْ عَلَىٰ ظُهُورِهِ ۽ ﴾

١٥	[١٩]- ﴿ أَشَهِ دُوا خَلْقَهُمْ ﴾
٣٢	[٣٩]- ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيُوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمَّ ﴾
٣٨	[٨٠]- ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَيَخَوْنَهُمْ بَلَى﴾
	٤٦ - سُورَة الأَحْقَاف
بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ ١٢٤	[٣٣]- ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ اللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ
٩٩	[٣٥]- ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ ﴾
	٤٧ - سُورَة مُحَمَّد
٥١	[٣٨]- ﴿فَإِنَّمَا يَبِّخَلُ عَن نَّفَسِهِ ٤﴾
	٤٩ – سُورَة الحُجُرَات
٤٢	[٩]- ﴿حَقَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾
	٠٥- سُورَة ق
١٩	[٢]- ﴿ بَلْ عِجْبُواْ أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِنْهُمْ ﴾
	١ ٥- سُورَة الذَّارِيَات
٥٧	[٢٦]– ﴿ فَاعَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلِ ﴾
	٥٣ - سُورَة النَّجْمِ
٥١	[٣]– ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَكَىٰ ﴾
	٤ ٥- سُورَة القَمَر
v •	[٥٢]- ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَــُلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾
	٥٥- سُورَة الرَّحْمَن
١٢١	[٦٠]- ﴿ هَلْ جَـٰزَآءُ ٱلْإِحْسَانِ إِلَّا ٱلْإِحْسَانُ ﴾

٥٦- شُورَة الوَاقِعَة

٥٧	[٥٢/٥٢]- ﴿ لَأَكِلُونَ مِن شَجَرِ مِّن زَقُومٍ ۞ فَالِتُونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴾
٧٨	[70]- ﴿ لَوْ نَشَآهُ لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَنَمًا ﴾
٧٨	[٧٠]- ﴿ لَوْ نَشَآءٌ جَعَلْنَهُ أَجَاجًا ﴾
۸٠	[٨٣]- ﴿ فَلُوۡلَاۤ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡخُلۡقُومَ ﴾
۸٠	[٨٦]– ﴿ فَلَوۡلَاۤ إِن كُنۡتُمۡ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾
	٥٧ - سُورَة الحَدِيد
١٦	[١٦]- ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا﴾
٦٤	[۲۳]- ﴿ لِكَيْنَالَا تَأْسَوْا ﴾
	٥٥ - سُورَة المُجَادلَة
١٦	[٢]– ﴿إِنَّ أُمَّهَا تُهُمَّ إِلَّا ٱلَّتِي وَلَدَّنَهُمْ ﴾
	٥٩- سُورَة الحَشْرِ
٧٥	[١٢]- ﴿ لَهِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَغْرُجُونَ مَعَهُمٌ ﴾
٧٤	[١٣]- ﴿لَأَنتُدُ أَشَدُّ رَهْبَـةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾
٦٢ – سُورَة الجُمُعة	
1.0	[٥]- ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَازًا ﴾
٩٣	[٩]– ﴿لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾
٣٤	[١١]- ﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ يَجَـٰزَةً أَوْ لَمَوَّا ﴾
	٦٣ - سُورَة المُنَافِقُون
فْفِرَ ٱللَّهُ لَمُمْ ﴾٢١	[٦]- ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِ مِهُ أَشَيَّغَفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَشَيَّغُفِرْ لَهُمْ لَن يَ

۸ • – ۸ •	[١٠] - ﴿ لَوْلَآ أُخَّرَتَنِيٓ إِكَ أَجَلِ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّفَ ﴾
	٦٤ - سُورَة التَّغَابُن
٣٨	[٣٩] - ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ أَن لَن يُبَعِثُواْ قُلُ مِلَىٰ وَرَدِّي لَنْبَعَثُنَّ ﴾
	٦٨ - سُورَة القَلَم
1.7	[٢]– ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونِ ﴾
٧٨	[٩]– ﴿وَدُّواً لَوْ تُدُّمِنُ﴾
	٧١- سُورَة نُوح
٩٣	[٢٥]- ﴿مِّمَّا خَطِيۡتَ نِهِمْ ﴾
	٧٤- سُورَة المُكَّيْرِ
V•-79	[٣٨]- ﴿ كُلُّ نَفْيِن بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةً ﴾
	٥٧- سُورَة القِيَامَة
٧٧	[۱] - ﴿ لَآ أَقْدِمُ ﴾
	٧٦- سُورَة الإِنْسَان
99	[١]– ﴿هَلْ أَنَّ عَلَى ٱلْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾
۲٥	[٣]– ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾
178	[٦] – ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾
Yo	[٢٤]- ﴿ وَلَا نُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾
	۸۰ سُورَة عَبَسَ
۸٤	[٣]– ﴿ وَمَا يُدِّرِبِكَ لَعَلَهُۥ يَزَّكَ ﴾

	٨٣- سُورَة المُطَفُّفين	
٤٩		[٢]- ﴿إِذَا ٱلْكَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾
	٨٤- سُورَة الانْشِقَاق	
٥١		[١٩]- ﴿لَتَرَّكُبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ}
	٨٦- سُورَة الطَّارِق	
AY		[٤] - ﴿ إِن كُلُّ نَفْسِ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾
	٨٧- سُورَة الأَعْلَى	
٣٧	.نَيَا﴾	[١٦]- ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوْةَ ٱللَّهُ
	٨٨- شُورَة الغَاشِيَة	
١٠٤		[٢٣]- ﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴾ .
	٨٩- سُورَة الفَجْر	
٧١		[٦]– ﴿ أَلَمْ تَرَكَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ .
	٩٢ – شُورَة اللَّيْلِ	
٣٤		[١]– ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾
	٩٣ - سُورَة الضُّحى	
٦٣		[٣]– ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾
٤٦	فَتَرْضَى ﴾	[٥]- ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ
	٩٤ - سُورَة الشَّرْحِ	
10-18		[١]- ﴿ أَلَرُ نَشُرَحُ لَكَ صَدْرَكَ ﴾

	١٠١ - سُورَة القَارِعَة	
٩٨		[۱۰]- ﴿مَا هِـيَة ﴾
	١٠٦ - سُورَة قُرَيْشٍ	
٧٢		[١]- ﴿لِإِيلَافِ فُـرَيْشٍ ﴾
	١٠٨ - سُورَة الكَوْثَر	
٥٨		[٢]- ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَـرُ ﴾
	١١٢ - سُورَة الإِخْلَاص	
111		[1]- ﴿ قُلُ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـٰذً ﴾ .
	<i>∞</i>	

٧ - فِهْرِسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَويَّة الشَّريفَة

الصفحة	الحديث
۲	أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا فَعَلْتَ فِيهِ كَذَا وَكَذَا؟
٣٨	أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجُنَّةِ؟
λξ	إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ
٧٨	الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ
٣٩	ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ
٥١	صُومِي عَنْ أُمِّكِ
١٢٧	فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَخْنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ
	قُومُوا، فَلْأُصَلِّ لَكُمْ
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	كَأَنِّي أَعْرِ فُكَكأَنِّي أَعْرِ فُكَ
١٢٧	كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ
	<i>∞</i>

٣- فِهْرِسُ الْأَعْلام والأمَاكِن والقَبَائِل

ĵ

·
آذَمُ
أَحْمَدُ بِنُ حَنْبِلِ
الأَخْفَشُ
ب
البَصْرَةُ
البَصْرِيُّون
ت
تَمْيِمٌ١٥-١٩-٢٨
ٺ
ئَعْلَب.
E
جَحْدَر بن رَبِيعَة
ابنُ جِنِّيِّ = أبو الفَتْحِ
2
ابنُ الحاجِبِ
الحَسَنُ

٤٦	آلُ حِصْن
٧٥	
۲۲	·
V1-V•	
د	
٤٢	دِجْلَة
j	
۲۰	ان ُ اَنَّ بِرِ
٤٨-٣٥	
٦٧	•
31-53-53	*
٣٦	بنو رِیاد
س	
117-74	سَلْمَىسَلْمَى
1.4-40-77-04-67-54-5	سِيبَوَيْهِ
ش	
۲۲	ابنُ الشَّجريِّ
ط	<u>.</u>
۲۲	<u>"1</u>
1 1	طیئ

ع

	_
YY	أبو عُبيْدَةَ
١٠٦-٨٣	عُقَيْلعُقَيْل
v•	عَنْترةً
	غ
١٧	بَنُو غُدَانَةَ
	ف
٧٦	الفَرَّاءُ
	ق
۲٤	- قُريشقُريش
٤٩	بَنُو قُسَيْرٍ
	قُطُرُبقُطُرُب
	<u> </u>
\•\-\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	الكِسائيُّ
-73-73-77-77-77-77-77-77-77-77-77-77-77-	الكُوفِيُّون ١٨ - ١٩ - ٢٦ - ٢٦ - ٢٨ - ٣٧ - ٣٨ -
	117-117-1•V-48-48-47-77-8
	•
1.7-40-74-720-01-84-	ابنُ مالكِ ٣٦ - ٣٩-
٥٣-٢٤	الْمُبرِّدُ
Λ ξ	أبو المِغْوَارِأبو المِغْوَارِ

ن

٤ Y		نَافِع
1 • •		النِّيل
	A	
۸٠-۸٠		•
07-18-V-0	••••••	ابْنُ هِشَامٍ
	و	
۲۳	••••	الوَلِيدُ بنُ اليَزيد
	% %	

٤- فِهْرِسُ الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّة

الصَّفْحَة	القَائِلُ	البَحْرُ	القَافِيَة	المَطْلَع
	مَة	الهَمْزَة المَضْمُوا		
٤٦	زُهَيْرُ بن أبي سُلْمَي	وَافِرٌ	أَمْ نِسَاءُ؟	وَمَا أَدْرِي
	ä	البَاءُ المَضْمُوم		
٤٠	-	وَ افِرٌ	أَنَّهَا لَا تَخِيبُ	أَتَتْ حَتَّاكَ
٨٦	نُفَيْلُ بن حَبِيب	رَجَزٌ	لَيْسَ الْغَالِبُ	أَيْنَ الْمُفَرُّ
٨٤	كَعْبُ بن سَعْدِ الغَنَويُّ	طَوِيلٌ	مِنْكَ قَرِيبُ	فَقُلْتُ: ادْعُ
۹.	صَالِحُ بن عبد القُدُّوس،	خَفِيفٌ	وَأَنْتَ خَطِيبُ	فَلَئِنْ صِرْتَ
	أو مُطِيع بن إيَّاس الكُوفيُّ			
	ä	البَاءُ المَكْسُور		
۸١	-	طَوِيلٌ	غَيْرَ وَاهِبِ	ظُنِنْتُ فَقِيرًا
٤٨	رَجُلٌ من بني الحَارِث،	كَامِلُ	الْأَحْزَابِ	فَلَأَصْرِ فَنَّ
	أو حَسَّان بن ثَابِتٍ			
٤٧	-	بَسِيطٌ	أعظم الْقُرَبِ	فِهْ بِالْعُقُودِ
٧.	قَيْسُ بنُ ذريحِ	طَوِيلٌ	هَيِّنَهُ الْخَطْبِ	وَكُلُّ مُصِيبَاتِ
التَّاءُ المَكْسُورة				
**	-	طَوِيلٌ	يَدُ الْغَفَلَاتِ	أَلَا عُمْرَ وَلَّى

	الدَّالُ المَفْتُوحة				
19	عُمَرُ بن أبي رَبِيعَة	طَوِيلٌ	حُرَّاسَنَا أُسْدَا	إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ	
	;	الدَّالُ المَكْسُورة			
٦.	النَّابِغَة الذُّبْيَانِيُّ	كَامِلُ	وَكَأَنْ قَدِ	أَزِفَ التَّرَحُّلُ	
٣٦	قَيْسُ بن زُهَيْر العَبْسِيُّ	وَ افِرٌ	بَنِي زِيَادِ	أَلَمْ يَأْتِيكَ	
٥٠	ابن الدُّمَيْنَة أو قَيْسُ بن	طَوِيلٌ	خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ	بِكُلِّ تَدَاوِينَا	
	الْمُلُوِّح				
77	•	بَسِيطٌ	قَتَّلْتُ أَوْلَادِي	كَانُوا ثَهَانِينَ	
		الرَّاءُ اللَّهْتُوحَة			
٤١	-	طَوِيلٌ	بَنِينَا الْأَصَاغِرَا	قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى	
٧٩	عَامِرُ بن الطُّفَيْل	كَامِلٌ	أَنْ أُوسَرَا	لَوْ كَانَ قَتْلُ	
		الرَّاءُ المَضْمُومة			
44	عُثْهَان بن لَبِيدِ العذريُّ،	بَسِيطٌ	دَارَتْ مَيَاسِيرُ	اسْتَقْدِرِ اللهَ	
	أو عثيرُ بن لَبِيدٍ،				
	أو الأَصْمَعيُّ، أو جَبَلَةُ العُذريُّ.				
	-	الرَّاءُ المَكْسُورَة			
			ره بر و م		
70		خَفِيفٌ	بَعْدَ عُسْرِ	اطْرُدِ الْيَأْسَ	
117	-	طَوِيلٌ	السِّرِّ وَالْجَهْرِ	بِعَيْشِكِ	
۸٥	الفَرَزْدَق	طَوِيلٌ	عَظِيمُ الْمُشَافِرِ	فَلَوْ كُنْتُ	

٦٨	كُثيِّرُ عزَّة، أَوْ عُمَرُ بن		بِالْقَمَرِ	كَمْ قَدْ ذَكَرْ تُكِ
	أبي رَبِيعَةَ			
۲۱	الأَسْوَدُ بن يَعْفَر، أو العَيْنُ	طَوِيلٌ	ابْنُ مِنْقَرِ	لَعَمْرُكَ مَا
	المُنْقَري			
	:	العَيْنُ المَفْتُوحَة		
٤٤	-	رَجَزٌ	كامِعَا	أَمَا تَرَى حَيْثَ
78	جَمِيل بن مَعْمَر	طَوِيلٌ	وَتَخْدَع َا	فَقَالَتْ: أَكُلَّ
۸۳	رُؤْبَةُ بن العَجَّاج	رَجَزٌ	رَوَاجِعَا	يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا
	ä	العَيْنُ المَضْمُومَ		
۱۱۳	النَّابِغَة الذُّبْيَانِيُّ	طَوِيلٌ	وَالشَّيْبُ وَازِعُ	عَلَى حِينَ
٥٢	-	طَوِيلٌ	وَالْيَمِينُ قَطِيعُ	عَلَى عَنْ يَمِينِي
الفَاءُ المَضْمُومَة				
٦.	أخو يَزِيدَ بن عبدِ الله	طَوِيلٌ	فِينَا يُعَنَّفُ	أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ
	البَجَليِّ، والفَرَزْدَق			
١٧	-	بَسِيطٌ	أَنْتُمُ الْخَزَفُ	بَنِي غُدَانَةَ، مَا
91	حَرَقَة بنتُ النُّعْمَان	طَوِيلٌ	لَيْسَ نُنْصَفُ	فَبَيْنَا نَسُوسُ
الفَاءُ المَكْسُورَة				
١	مَيْشُون بنتُ بَحْدَل	وَافِرٌ	لُبْسِ الشُّفُوفِ	وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ
	الكَافُ المَفْتُوحَة			
170-07	رُؤْبَةُ بن العَجَّاج	رَجَزٌ	أَوْ عَسَاكًا	تَقُولُ بِنْتِي

اللَّامُ المَفْتُوحَة				
۱۸	جَنُوبٍ أَو عَمْرَةُ الْمُذَلِيَّة	مُتَقَارِبٌ	تَكُونُ الثِّمَالَا	بِأَنْكَ رَبِيعٌ
۷٥	-	كَامِلُ	جُزِيتَ جَمِيلَا	لَـمَتَى صَلُحْتَ
٧٤	حَسَّانُ بن ثَابتٍ، أو أبو	وَ افِرٌ	تَبَالَا	مُحَمَّدُ تَفْدِ
	طَالِبٍ، أو الأَعْشَى.			
	2	لَّامُ المَضْمُومَا	ال	
۸٧	لَبِيدُ بن رَبِيعَة	طَوِيلٌ	ضَلَالٌ وَبَاطِلُ	أَلَا تَسْأَلَانِ
70	-	طَوِيلٌ	لَا غَيْرُ تُسْأَلُ	جَوَابًا بِهِ تَنْجُو
٤٢	جَرِيرٌ	طَوِيلٌ	دِجْلَةَ أَشْكَلُ	فَهَا زَالَت
٤٣	الْمُقَنَّع الكِنْدِي	كَامِلٌ	قَلِيلُ	لَيْسَ الْعَطَاءُ
**	-	خَفِيفٌ	كَسْفَةٌ وَأُفُولُ	وَجْهُكَ الْبَدْرُ
79	كُثير	طَوِيلٌ	وَهْوَ نَاهِلُ	يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ
	ĕ	للَّامُ المَكْسُورَا	N .	
٣٤	عَبْدُ قَيْس بن خِفَاف، أو حَارِثَةُ بن بَدْرِ الغدانيُّ	كَامِلٌ	فَتَحَمَّلِ	اسْتَغْنِ
۱۳	امْرُؤ القَيْسِ	طَوِيلٌ	فَأَجْمِلِي	أَفَاطِمَ مَهْلًا
۲۸	قَيْسُ بن الْمُلَوِّح	بَسِيطٌ	لَاقَاهُ أَمْثَالِي	ألا اصطبارَ
٥٠	مُزَاحِم العقيليُّ	طَوِيلٌ	بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ	غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ
٣٦	-	بَسِيطٌ	وَلَا وَكِلِ	كَائِنْ دُعِيتَ

٥٦	رَجُل من بني كِنَانَة، [أو	بَسِيطٌ	ذَاتِ أَوْقَالِ	لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ
	أبو قَيْسٍ بن الأَسْلَت].			
٨٢	الأَعْشَى	خَفِيفٌ	خُلُودَ الْجِبَالِ	لَنْ تَزَالُوا
۲۰۳	-	طَوِيلٌ	إِيَّاكِ لَا أَقْلِي	<i>و</i> َتَرْمِينَنِي
٧٩	-	وَافِرٌ	مَعَ اللَّيَالِي	وَلَوْ نُعْطَى
		المِيمُ اللَّهْتُوحَة		
۱۲۸	عَبْدُ بني عبس، أو أبو	رَجَزٌ	الْشَّجْعَمَا	قَدْ سَالَمَ
	حَسَّان الفَقْعَسيُّ، أو			
	العَجَّاج، أو مُسَاوِر بن			
	هِنْدِ العّبسيُّ، أو الدبيرِيُّ.			
		المِيمُ المَضْمُومَة		
**	-	بَسِيطٌ	بَعْدَهُ هَرَمُ	أَلَا ارْعِوَاءَ
77	أبو العَتَاهِيَة	وَافِرٌ	هُوَ الظَّلُومُ	أَمَا وَاللهِ إِنَّ
۱۲۸	-	خَفِيفٌ	عَقْعَقَانِ وَبُومُ؟	إِنَّ مَنْ صَادَ
۸٩	الْمُرَارُ الفَقْعَسيُّ أو عُمَرُ	طَوِيلٌ	يَدُومُ	صَدَدْتِ
	بن أبي رَبِيعَة.			
75	-	بَسِيطٌ	تَضْطَرِمُ	كَيْ تَجْنَحُونَ
		الِمِيمُ المَكْسُورَة		
				_
۸١	إِبْرَاهِيمُ بنُ هَرِمَة	كَامِلٌ	وَإِنْ لَـمِ	احْفَظْ وَدِيعَتَكَ

٧.	عَنْثَرَةُ	كَامِلٌ	كَالدِّرْهَمِ	جَادَتْ عَلَيْهِ
01	قطريُّ بنُ الفجَاءَة	كَامِلْ	وَأَمَامِي	فَلَقَدْ أَرَانِي
۱۱٤	-	طَوِيلٌ	كُلَّ حَلِيمِ	لَأَجْتَلِ بَنْ
98-9.	أبو حَيَّة النُّمَيْرِيُّ	طَوِيلٌ	مِنَ الْفَمِ	وَإِنَّا لِمَيَّا نَضْرِبُ
77	سَعْدُ بن جُوَّيَّة	بَسِيطٌ	مِنْ نَدَمِ	يَا لَيْتَ شِعْرِي
		النُّونُ المَّفْتُوحَة		
9.۸	عُمَرُ بن أبي رَبِيعَة	كَامِلُ	وَجَفَانَا	وَأَتَى صَوَاحِبُها
۸۳	أبو طَالِبٍ	كَامِلٌ	د <u>َ</u> فِينَا	وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا
	;	النُّونُ المَكْسُورَة	l	
٣٨	جَحْدَر	وَ افِرٌ	فَذَاكَ لَنَا تَدَانِي	أَلَيْسَ اللَّيْلُ
٨٨	المُثَقَّف العَبْدِيُّ، أو سُحَيمُ		نبِّئينِي	دَعِي مَاذَا
	ابن وثيلٍ، أو أبو حيَّةَ النُّمَيْرِيُّ.			
٣٨	جَحْدَر	وَ افِرٌ	كَمَا عَلَانِي	نَعَمْ، وَتَرى
١٤	عُمَرُ بن أبي رَبِيعَة	طَوِيلٌ	أَمْ بِشَانِ؟	فَوَاللهِ مَا
الهَاءُ المَّفْتُوحَة				
٤٩	قُحَيْفُ العَامرِيُّ	وَافِرٌ	رِضَاهَا	إِذَا رَضِيَتْ
40	تَوْبَة بن الحُمَير	طَوِيلٌ	عَلَيْهَا فُجُورُهَا	وَقَدْ زَعَمَتْ
٨٩	-	طَوِيلٌ	عَابْهَا	وَمَا بَأْسَ لَوْ

	ä	الهَاءُ المَضْمُومَ		
07	-	رَجَزٌ	مُفِيضًا خَيْرَهُ	لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ
177	ۯؙۊ۫ٛؠؘة	رَجَزٌ	سَمَاؤُهُ	وَمَهْمَهِ مُغْبَرَّةٍ
		الهَاءُ السَّاكِنَة		
٧٥	رُؤْبَة، أو عَنْتَرَةُ بن عَرُوس	رَجَزٌ	بِعَظْمِ الرَّقَبَهُ	أُمُّ الْحُلَيْسِ
٩.	جَمِيل	خَفِيفٌ	عَلَى جَمَلِهُ	بَيْنَهَا نَحْنُ
74	ابن مَيَّادَة، أو جَرِيرٌ.	طَوِيلٌ	كَاهِلُهُ	رَأَيْتُ الْوَلِيدَ
174-14	أُعْرَابِيٌّ	مُنْسَرِحٌ	الحُلْقَهُ	لَنْ يَخِبِ الآنَ
		اليَاءُ المَفْتُوحَة		
٥٨	-	طَوِيلٌ	خِلْوٌ كَمَا هِيَا	وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ
		z Z		

٥- فِهْرِسُ الْمُوْضُوعَات

الصفحة	الموضوع
o	مُقدِّمةُمُقدِّمةً
v	مُقَدِّمةُ الطَّبْعةِ الأُولى
١٣	البابُ الأوَّلُ في تَفْسيرِ المُفْرَدَاتِ، وذِكْرِ أَحْكَامِها
	حَرْفُ الألِ
١٣	
١٦	أَجَلْأ
	ِ إِذَنْ
١٦	إِنْ
١٧	أَنْأَنْ
19	إنَّ
Y •	اُنَّأنَّ
۲٠	آم
YY	٠
۲۳	أمًاأمًا
۲٤	اَمَّا
۲٤	إِمَّا
Yo	أو العَاطِفَةُأو العَاطِفَةُ

YV	ألًا
۲۸	إِلَّا
۲۹	أَلَّا
٣٠	إِلَى
٣٠	اِيْا
٣١	أيْأ
٣١	أَيُّأَيْ
٣٢	إِذْ
٣٣	إِذَا
٣٤	َ ايْمُنُّا
	حَرْفُ البَاءِ
٣٥	البَاءُ المُفْرَدَةُالبَاءُ المُفْرَدَةُ
٣٥	- مَوَاضِعُ زِيَادَتِها
۳۷	- تَنْبِيهٌ حُول مَذْهَب البَصْرِيِّين في نِيَابَة أَحْرُف الجِرِّ بَعْضِه
	بَلْ
٣٨	بَلَى
	حَرْفُ الثَّاءِ
	د ت د ت
	` حَرْفُ الجِيم
٣٩	جَبْر وجَلَلْ

حَرْفُ الحَاءِ اللهُمَلَةِ

۳۹	حَاشَا
٤٠	حتّی
٤٢	- تَنْبِيهَان: ١- دُخُولُ (حتَّى) على الْمُضَارِع
٤٣	٢- الْعَطْفُ بـ: (حتَّى) قَلِيلٌ
٤٤	ځيث
	حَرْفُ الحاءِ
٤٤	خَلَا
	حَرْفُ الرَّاءِ
٤٥	رُبَّرُبَّرُبَّ
	حَرْفُ السِّينِ
٤٦	السِّينُ الْمُفْرَدَةُا
٤٦	سَوْفَ
٤٦	سِيَّ
٤٧	سَوَاءٌ
	حَرْفُ العَيْنِ الْمُهْمَلَةِ
٤٩	عَلَىعَلَىعَلَى
٥٠	عَنْعَنْ
٥٢	ءَعوضعوض
٥٢	ر عسیع

٥ ٤	عَلِعَلِ
٥ ٤	عِنْكَ
	حَرْفُ الغَيْنِ الْمُعْجَمَ
٥٥	
٥٦	- تَنْبِيهُ الْمُخْتَصِر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حول مَسْأَلَة (لا غَيْرُ)
	حَرْفُ الفاءِ
٥٧	لْفَاءُ اللُّفْرَدَةُلفَاءُ اللُّفْرَدَةُ
٥٨	- تَنْبِيهٌ حول الفَاءِ في قَوْلِه: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾
	<u> </u>
	حَرْفُ القَافِ
٥٩	نَكْن
1	فَطُّفَطُ
	حَرْفُ الكَافِ
٠٢	لكَافُ المُفْرَدَةُلكَافُ المُفْرَدَةُ
٦٣	كَيْ
٦٤	كَمْكَمْ
ব৹	كأيِّكأيِّ
٦٦	كَذَا
٦٦	كَلَّا
٦٧	كأنَّكأنَّ

٦٨	كُلُّكُلُّ
٧١	كَيْفَكَيْفَ
حَرْفُ اللَّام	
٧٢	
٧٦	· •
νν	
vv	لَوْلَوْلَوْ
va	
۸٠	
۸٠	
۸١	1
۸۲	
۸۳	
۸۳	
٨٥	
۸٥	_
۸٦	
حَرْفُ الميمِ	0 •
AY	مَامَا
٩٢	مِنْمِنْ

٩٤		مَزُ
90		مَع
	ى	
90	،، ومُنذُ	مُذْ
	حَرْفُ النُّونِ	
٩٦	ُونُ الْمُفْرَدَةُوَنُ اللَّهُرَدَةُ	
٩٧	•	نَعَ
	حَرْفُ الهاءِ	
٩٧	نَاءُ الْمُفْرَدَةُ	الهَ
٩٩	ے	هَأ
	حَرْفُ الواوِ	
١٠٠	اِوُ الْمُفْرَدَةُ	الوَ
1.1		وَا
	حَرْفُ اليّاءِ	
1 • 1		يَا
1 • • •	ابُ الثَّاني في تَفْسيرِ الجُمْلةِ وأَحْكَامِها	البا
١٠٢	يُمَلُ الَّتِي لا محلَّ لها مِن الإِعْرَابِ	الج
	يُمَلُ الَّتِي لِها مَحَلُّ	

١٠٥	حُكْمُ الجُمَلِ بَعْدَ المعارِفِ، وبَعْدَ النَّكِراتِ
١٠٦	البابُ الثَّالثُ في أَحْكَامِ الظَّرْفِ والجارِّ والمَجْرورِ
١٠٧	حُكْمُ الْمُرْفُوعِ بَعْدَ الظَّرْفِ والْمَجْرُودِ
١٠٨	البابُ الرَّابِعُ فِي أَحْكَامِ يَكْثُرُ دَوْرُها
١٠٨	الأَوَّلُ: مَا يُعْرَفُ بِهِ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الْحَبَرِ
١٠٨	الثَّاني: في قَوْلِهم: «أَمْكَنَ المسافِرَ السَّفَرُ»
١٠٩	الثَّالثُ: الفُروقُ بَيْنَ عَطْفِ البَيانِ والبَدَلِ
١٠٩	الرَّابِعُ: خَبَرُ اسْمِ الشَّرْطِ إذا وَقَعَ مُبْتَدَأً
١٠٩	الخامسُ: مُسَوِّعَاتُ الابْتِداءِ بِالنَّكِرةِ
١١٠	السَّادسُ: العَطْفُالسَّادسُ: العَطْفُ
11.	السَّابِعُ: عَطْفُ الْخَبَرِ على الإنْشاءِ، وبِالْعَكْسِ
١١٠	الثَّامنُ: عَطْفُ الجُمْلةِ الاسميَّةِ على الفِعْليَّةِ، وبالعَكْسِ
وَرُتْبَةً	التَّاسِعُ: المَواضعُ الَّتي يعودُ الضَّميرُ فيها على مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا
111	ضَمِيرُ الفَصْلِ
117	رَوَابِطُ الجُمْلَةِ
117	الأَشْيَاءُ الَّتِي تَحْتاجُ إلى رابطٍ
١١٣	الأُمُورُ الَّتِي يَكْتَسِبُها الاسْمُ بالإِضافةِ
118	الأُمُورُ الَّتِي لا يكونُ الفِعْلُ مَعَهَا إِلَّا قاصِرًا
	الأُمُورُ الَّتي يتعدَّى بها الفِعْلُ القاصرُ
ر مِن جِهَتِها۱۱٦	البَابُ الخَامِسُ: ذِكْرُ جِهاتٍ يَدْخُلُ على المُعْرِب الاعْتِراضُ

تَرْكُ بعْضِ ما يحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ من الأوْجُهِ الظَّاهرةِ١٦٦
«كَافَّةً» مُلْتَزَمٌ فيها شَيْءانِ
اشْتِرَاطُ كون بعْضِ الجُمَلِ خبريَّةً أو إنْشائيَّةً
شُروطُ الحَذْفِشار وطُ الحَذْفِ
المَحْذُوفُ المُقَدَّرُ يَنْبَغِي تَقْليلُهُ ما أَمْكَنَ١١٨
إذا دار الأمْرُ بَيْنَ أن يكونَ المَحْذوفُ المُبْتدأَ أو الحَبَرَ
إذا دار الأمْرُ بَيْنَ كُوْنِ الْمَحْذُوفِ أَوَّلًا أَو ثَانيًا
البَابُ السَّادسُ في أُمُورٍ اشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمُعْرِبينَ، والصَّوابُ خِلافُها١٢٠
البابُ السَّابِعُ في كَيْفيَّةِ الإعْرابِ١٢٣
البابُ الثَّامنُ في ذِكْرِ أُمُورٍ كُلِّيَّةٍ
القَاعِدَةُ الأُولَى: قد يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ ما أَشْبَهَهُ
القَاعِدَةُ الثَّانيةُ: قد يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ مَا جَاوَرَه
القَاعِدَةُ الثَّالِثةُ: قد يُشْرَبُ لَفْظٌ مَعْنى لفْظٍ آخَرَ، فَيُعْطَى حُكْمَهُ ١٢٤
القَاعِدَةُ الرَّابِعةُ: التَّغْليبُ
القَاعِدَةُ الخامسَةُ: يُعَبَّرُ بالفِعْلِ عن وُقوعِهِ وعن مُشارَفَتِهِ ١٢٥
الْقَاعِدَةُ السَّادَسَةُ: يُعَبَّرُ عن الْمَاضِي والآتِي كما يُعَبَّرُ عن الحَاضِرِ قَصْدًا لإِحْضَارِهِ
في الذِّهْنِفي الذِّهْنِ
الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ: قد يكونُ اللَّفْظُ على تقْديرٍ، والْمُقَدَّرُ على تقْديرٍ آخَرَ
الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ: قد يُغْتَفَرُ في الثَّواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائلِ
القَاعِدَةُ التَّاسعةُ: يتوسَّعونَ في الظَّرْفِ والمَجْرورِ ما لا يتوسَّعونَ في غيْرِهما ١٢٦

	القَاعِدَةُ العَاشِرَةُ: في القَلْبِا
	القَاعِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: في تَقَارُضِ اللَّفْظيْنِ في الأَحْكَامِ
179	الفَهَارِسأ
١٣١	١ - الآياتُ القُرْ آنيَّةُ الكَرِيمَة
١٤٧	٢- الأَحَادِيث النَّبويَّةُ الشَّريفَة
1 8 9	٣- الأَعْلَام.
١٥٣	٤ - الشَّوَاهدُ الشِّعْريَّة
١٦١	٥- المَوْضُوعاتُ



٦- المُصَادِرُ والمُرَاجِعُ

- القُرْآنُ الكَرِيمُ.
- إعْرَابِ القُرْآن، المَنْشُوبِ للزَّجَاجِ. تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمَ الإِبْيَارِيِّ. القاهرة، وِزَارَةُ الثَّقَافَة والإِرْشَاد القَوْمِيِّ، المُؤسَّسة العَامَّةُ للتَّالِيفِ والتَّرْجَمة والطِّبَاعَة والنَّشْرِ، الهَيْئَة العَامَّة لشُوُونِ اللَّالِبِعِ الأَمِيرِيَّة، ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م.
- إعْرَاب القُرْآن الكَرِيم وبَيَانُه، لمُحْيي الدِّين الدُّرْوِيش. ط:٢. حِمْص، سُوريَّا، دارُ
 الإِرْشَاد للشُّؤُون الجَامِعِيَّة، دِمَشْق بَيْرُوت، اليهامة للطِّبَاعَة والنَّشْرِ والتَّوْزِيع،
 دارُ ابن كَثِيرِ للطِّبَاعَة والنَّشْرِ والتَّوْزِيع، ١٤١٢هـ.
 - الأَعْلَام، لَخَيْرِ الدِّين الزِّركْلِيِّ. ط:٣.
 - الأَمَالِي الشَّجَريَّة، لابن الشَّجَريِّ. بَيْرُوت- لُبْنَان، دارُ المَعْرِفة للطِّبَاعَة والنَّشْر.
 - الأَمَالِي، لأبي عَليِّ القَالِي. ط:٢. القَاهِرَة، مَكْتَبةُ دار الكُتُب المِصْرِيَّة، ١٣٤٤ هـ.
- الإِنْصَافُ في مَسَائِل الجِلَافِ، لأبي البَرَكَات عبدِ الرَّحْمَن بن مُحَمَّد الأَنْبَارِيِّ. تَحْقِيقُ:
 مُحَمَّد محيي الدِّين عبد الحَمِيد. المُسَمَّى: (الانْتِصَاف من الأَنْصَاف)، صَيْدًا بَيْرُوت، المُحَمَّد علي الدِّين عبد الحَمِيد. المُسَمَّى: (الانْتِصَاف من الأَنْصَاف)، صَيْدًا بَيْرُوت، المَحْتَبة العَصْرِيَّة، ١٤٠٧ه.
- أَوْضَحُ المَسَالِك إلى أَلْفِيَة ابن مَالِكِ، لابن هِشَام الأنصاريِّ. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد مُعيي الدِّين عبد الحَمِيد. المُسَمَّى: (عُدَّة السَّالِك إلى تَحْقِيقِ أَوْضَح المَسَالِك) صَيْدًا بَيْرُوت، المَكْتَبة العَصْريَّة.
- تَجْرِيد الأَغَانِي، لابن وَاصِلِ الحَمَويِّ. تَحْقِيقُ: د. طه حُسَيْن، وإِبْرَاهِيم الإِبْيَارِيِّ.
 القاهرةُ، دارُ إِحْيَاء التُّرَاثِ العَرَبِيِّ.

- حَاشِيَة الصَّبَّان على شَرْح الأَشْمُونيِّ، لُحَمَّد بن عليِّ الصَّبَّان. دارُ الفكر.
- الخَصَائِصُ، لأبي الفَتْحِ عُثْمَان بن جنّيٍّ. تَحْقِيتُ: مُحَمَّد عليٍّ النَّجَّار. دار الكُتُب المِصْريَّة.
- الدُّرَر اللَّـوَامِعُ على هَمْعِ الهَوَامِع، لأحمد بن الأَمِين الشَّنْقِيطيِّ. تَحْقِيتُ وشرح:
 د. عبد العالِ سَالِم مُكرم. ط:٢. بَيْرُوت، مُؤَسَّسة الرِّسَالَة، ١٤١٤هـ.
- الدُّرُ المَصُون في عُلُوم الكِتَابِ المَكْنُون، للسَّمِين الحَلَبيِّ. تَحْقِيقُ: د. أحمد مُحَمَّد الخَرَّاط.
 ط:١. دِمَشْق، دار القَلَم، ١٤٠٦ه.
 - ديوَانُ الأَعْشَى، بَيْرُوت، دار بَيْرُوت للطِّبَاعَة والنَّشْرِ، ١٤٠٦هـ.
- دِيوَانُ جَرِيرٍ، شرح: مَهْدِي ناصرُ الدِّين. ط:٢. بَيْرُوت، دار الكُتُب العِلْمِيَّة،
 ١٤١٢هـ.
 - دیوان جَمِیل بن مَعْمَرٍ، بَیْرُوت، دار صَادِرٍ.
 - ديوَان زُهَيْرِ بن أبي سُلْمَى، بَيْرُوت، دار بَيْرُوت للطِّبَاعَة والنَّشْر، ١٤٠٦هـ.
- دِيوَان عُمَرَ بن أبي رَبِيعَة، شرح: عبد أ. مُهَنَّا. ط: ٢. بَيْرُوت، دار الكُتُب العِلْمِيَّة،
 ١٤١٢هـ.
- ديوان عَنْتَرة، تَحْقِيقُ: مُحَمَّد سَعِيدٍ مَوْلوي. ط:٢. بَيْرُوت، المكتب الإِسْلَاميُّ،
 ١٤١٣هـ.
- ديوان الفَرَزْدَق، تَحْقِيقُ: عبد الله إِسْمَاعِيل الصَّاوِي. ط:١. القاهرةُ، مَطْبَعة الصَّاوي
 (المَكْتَبة التِّجَارِيَّة الكُبْرَي) ١٣٥٤هـ.
- ديوان قَيْس لُبْنَى، حَقَقه: د. إِمِيل بَدِيع يَعْقُوب. ط:١. بَيْرُوت، دار الكِتَابِ العَرَبِيِّ،
 ١٤١٤هـ.
 - ديوان كُثيِّر عزَّة، شَرَحَه: مَجِيد طراد. ط:١. بَيْرُوت، دار الكِتَابِ العَرَبيِّ، ١٤١٣هـ.

- ديوان لَبِيد بن رَبِيعَة، شَرْح الطُّوسِي، حقَّقه: د. حنا نصر الحتى. ط:١. بَيْرُوت،
 دار الكِتَابِ العَرَبِيِّ، ١٤١٤هـ.
- دیوان تَجْنُون لَیْلَی، شَرْح: د. یُوسُف فَرَحَات. ط:۱. بَیْرُوت، دار الکُتُب العِلْمِیَّة،
 ۱٤۱۲هـ.
 - ديوان النَّابِغَة الذُّبْيَانِيِّ، تَحْقِيقُ: مُفِيد مُحَمَّد قميحة. جُدَّة، دار المَطْبُوعات الحَدِيثَةِ.
- سِرُّ صِنَاعة الإِعْرَابِ، لأبي الفَتْحِ عُثْمَان بن جنِّيٍّ. تَحْقِيقُ: د. حَسَنَ هَنْدَاوي. ط:١.
 دِمَشْق، دارُ القَلَم، ١٤٠٥هـ.
- سِلْسِلَة الأَحَادِيثِ الضَّعِيفَة والمَوْضُوعَة، وأَثَرُها السَّيِّئُ في الأُمَّة، تخريج: مُحَمَّد نَاصِر الدِّين الألبانيِّ. ط: ٤. بَيْرُوت، المَكْتَب الإِسْلَاميُّ، ١٣٩٢هـ.
- شَرْحُ ابن عَقِيلٍ على أَلْفِيَّة ابن مَالكِ، لبهاء الدِّين عَبْدِ الله بن عَقِيل العَقِيلِيِّ.
 تَعْقِيقُ: مُحَمَّد مُحيي الدِّين عبد الحَمِيدِ. المُسَمَّى: (مِنْحَة الجَلِيلِ بتَحْقِيقِ شَرْحِ ابن عَقِيل) ط:٢. بَيْرُوت، المَكْتَبة العَصْرِيَّة، ١٤١٣هـ.
- شَرْحُ الأَشْمُونِيِّ على أَلْفِيَّة ابن مَالِكِ، ومعه شَرْحُ الشَّواهِد للعَيْنِيِّ، لعليِّ بن مُحَمَّد الأَشْمُونِيِّ. القاهرةُ، دارُ الكُتُب العَربيَّة (الحَلَبِي).
- شَرْحُ أَلْفِيَّة ابن مالكٍ، لابن النَّاظِم، تَحْقِيقُ: د. عبد الحَمِيد السَّيِّد مُحَمَّد عبد الحَمِيد.
 بَيْرُوت، دار الجِيل.
- شَرْحُ التَّسْهِيل، لمُحَمَّد بن عَبْدِ الله بن مَالكِ. تَخْقِيقُ: د. عبد الرَّحْمَنِ السَّيِّد، ود.
 مُحَمَّد بَدَوي المَخْتُون. ط:١. هَجَرُ للطِّبَاعَة والنَّشْر، ١٤١٠هـ.
- شَرْحُ دِيوَان امْرِئِ القَيْسِ، لحَسَن السَّنْدُوبِيِّ. ط:٣. القاهرةُ، مَطْبَعة الاسْتِقَامَة
 (المَكْتَبة التِّجَارِيَّة الكُبْرَى)، ١٣٧٣هـ.
- شَرْحُ شُذُور الذَّهَبِ، لابن هِشَامِ الأَنْصَارِيِّ. تَحْقِيقُ: ح. الفاخُورِي. ط:١.

- بَيْرُوت، دار الجِيلِ، ١٤٠٨هـ.
- شَرْحُ شَوَاهد شُذُورِ الذَّهَبِ، لُحَمَّد على الفَيُّوميِّ. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد إِبْرَاهِيم سليم.
 القاهرةُ، دار الطَّلَائِع.
 - شَرْحُ شَوَاهِد المُغْنِي، لجلال الدِّين السُّيُوطيِّ. بَيْرُوت، دار مَكْتَبة الحيّاة.
- شَرْحُ الكَافِية الشَّافِية، لُحَمَّد بن عبد الله بن مَالكٍ. تَحْقِيقُ: د. عبد المُنْعِم أَحْمَد هريدي. ط:١٠ مكَّة المُكَرَّمَة، دار المَأْمُون للتُّرَاثِ (جَامِعَة أمِّ القُرَى) ١٤٠٢هـ.
- شَرْحُ المُعَلَّقَاتِ السَّبْعِ، للزَّوْزَني. اعْتَنَى به لجنةٌ من الأُدَبَاء، ط:٣. بَيْرُوت، دار
 الكِتَابِ العَرَبِيِّ، ١٤٠٧هـ.
 - شَرْحُ الْمُفَصَّل، لُوَفَّق الدِّين بن يَعِيشَ النَّحويِّ، بَيْرُوت، عالم الكُتُب.
- شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ والتَّصْحِيحِ لمُشْكِلَاتِ الجَامِعِ الصَّحِيحِ، لابنِ مالكٍ. تَحْقِيقُ:
 مُحَمَّد فُؤاد عبد الباقي. بَيْرُوت، لُبْنَان، دار الكُتُب العِلْمِيَّة.
- صَحِيحُ البُخَارِيِّ، للإمام مُحُمَّد بن عبد الله بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم البُخَارِيِّ.
 إسْتَانْبُول، المَكْتَبَةُ الإسلاميَّة.
- صَحِيح مُسْلِم، للإمام مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِي. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد فُؤاد عبد البَاقِي،
 ط:١. القاهرة، دارُ الحَدِيثِ، ١٤١٢هـ.
- القَامُوس المُحِيط، لَجْدِ الدِّين الفَيْرُوز آبَادِي. ط:٣. مصر، المَطْبَعة المِصْرِيَّة،
 ١٣٥٢هـ.
- كِتَابُ سِيبَوَيْهِ، لأبي بِشْرٍ عُثْمَان بن قَنْبَر. تَحْقِيقُ: عبد السَّلَام هَارُون. ط:٣. عالم الكُتُب، ١٤٠٣ه.
- الكَشَّاف عن حَقَائِق التَّنْزِيل وعُيُون الأَقَاوِيل في وُجُوه التَّأْوِيل، لأبي القَاسِمِ
 جار الله بن عُمَرَ الزَّخْشَريِّ. شهران انتشارات افتاب.

- لِسَانُ العَرَبِ، لابن مَنْظُور الإِفْرِيقيِّ. ط:١. بَيْرُوت، دارُ الفكر دار صَادِرٍ،
 ١٤١٠هـ.
- مُسْند الإمام أَحْمَدَ بن حَنْبلِ، إشرافُ: د. سَمِير طه مَجْذُوب. إعداد: مُحَمَّد سليم إبراهيم سهارة، وآخرين. ط:١. بَيْرُوت دِمَشْق عَبَّان، المَكْتَب الإِسْلَاميُّ، المَكْتَب الإِسْلَاميُّ، ١٤١٣هـ.
- مُعْجَم شَوَاهِد العَرَبِيَّة، لعبد السَّلَام هَارُون. ط:١. مصر، مَكْتَبة الخَانجي،
 ١٣٩٢هـ.
- المُعْجَم المُفَصَّل في شَوَاهِد النَّحْو الشَّعْرِيَّة، إعداد: د. إِمِيل بَدِيع يَعْقُوب. ط:١.
 بَيْرُوت لُبْنَان، دار الكُتُب العِلْمِيَّة، ١٤١٣هـ.
- المُعْجَم المُفَهْرِس لألفاظ الحَدِيث النَّبُويِّ، للَفِيفِ من المُسْتَشْرِقين، نَشْرُ: د. أ. ي.
 ونسنك، ليدن، مَطْبَعة بريل، ١٩٣٦م.
- المُعْجَم المُفَهْرِس لأَلْفَاظ القُرْآن الكَرِيم، لمُحَمَّد فُوَّاد عبد الباقي. مِصْرُ، دار الحَدِيثِ،
 ١٤٠٨هـ.
- مَعَانِي القُرْآن، لأبي زَكَرِيًا يحيى بن زِيَاد الفَرَّاء. ط:٢. بَيْرُوت، عالم الكُتُب،
 ١٩٨٠م.
- مُغْنِي اللَّبِيبِ عن كُتُبِ الأَعَارِيب، لابن هِشَامِ الأَنْصَارِيِّ. تَخْقِيقُ: د. مَازِن المُبَارَك،
 ومُحُمَّد علي حَمْد الله. مُرَاجَعة: سَعِيد الأَفْغَانِّ. ط:٦. بَيْرُوت، دارُ الفكرِ، ١٩٨٥م.
- مُغْنِي اللّبِيب عن كُتُبِ الأَعَارِيبِ، لابن هِشَامِ الأنصاريِّ. وبهامشه: حَاشِيَةُ الشَّيخ
 مُحُمَّد الأمير. مصر، دار إِحْيَاء الكُتُب العِلْمِيَّةُ (عِيسَى البابي الحَلَبِي).
- مُغْنِي اللَّبِيبِ عن كُتُبِ الْأَعَارِيب، لابن هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد مُحيى الدِّين
 عبد الحَمِيدِ. بَيْرُوت، المَكْتَبة العَصْرِيَّة، ١٤١١هـ.

- المُقْتَضَب، لأبي العَبَّاس مُحَمَّد بن يَزِيدَ المُبَرِّد. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد عبد الخَالِق عضيمة.
 بَيْرُوت، عالم الكُتُب.
- هَمْعُ الهَوَامِعِ شَرْحُ جَمْعِ الجَوَامِعِ، لجلال الدِّين السُّيُوطِيِّ. تَصْحِيح: السَّيِّد مُحَمَّد بدر الدِّين النَعْسَانِيِّ. ط: ١. مصر، مَكْتَبة الخانجي، ١٣٢٧هـ.

∞

وبهذا نُتِمُّ فهارسَ (مُخْتَصَر مُغْنِي اللَّبِيبِ) للشَّيْخِ مُحَمَّد بن صَالِحِ العُثَيْمِين، وللهِ الحَمْدُ ذي الفَضْلِ والمِنَّة، وصلَّى اللهُ على نَبِيِّنا مُحَمَّد، وعلى آلِهِ وصَحْبِه، وسَلَّمَ تَسْلِيبًا كَثِيرًا.

∞



077